2023

تقرير أهداف التنمية المستدامة

إصدار خاص

الأمم المتحدة

المحتويات

تصدير 2

مقدمة 3

أولاً- وعد في خطر 4

ثانياً- دقّ ناقوس الخطر: التقدُّم المحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في نقطة منتصف الطريق 8

الهدف 1 القضاء على الفقر 12

الهدف 2 القضاء التام على الجوع 14

الهدف 3 الصحة الجيدة والرفاه 16

الهدف 4 التعليم الجيد 20

الهدف 5 المساواة بين الجنسين 22

الهدف 6 المياه النظيفة والنظافة الصحية 24

الهدف 7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة 26

الهدف 8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد 28

الهدف 9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية 30

الهدف 10 الحدّ من أوجه عدم المساواة 32

الهدف 11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة 34

الهدف 12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان 36

الهدف 13 العمل المناخي 38

الهدف 14 الحياة تحت الماء 40

الهدف 15 الحياة في البرّ 42

الهدف 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية 44

الهدف 17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 46

ثالثاً- الانطلاق نحو مستقبل أفضل للجميع 48

رابعاً- استشراف المستقبل: نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب 57

نظرة عامة 58

ملاحظات للقراء 75

تقرير أهداف التنمية المستدامة 2023:

إصدار خاص

نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب

الأمم المتحدة

تصدير

اليومَ وبعدَ أن بلغنا منتصف المدة حتى الموعد النهائي لتحقيق خطة عام 2030، يُظهر التقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة 2023: إصدار خاص أننا نترك أكثر من نِصف العالم وراءنا. فالتقدُّم المحرَز في أكثر من 50 في المائة من أهداف التنمية المستدامة ضعيف وغير كاف؛ بل إنه قد تعثَّر أو انعكس مساره في 30 في المائة منها. ويشمل ذلك الأهداف الرئيسية المتعلقة بالفقر والجوع والمناخ. وما لم نفعل شيئاً حيال ذلك الآن، ربما ستكون خطة عام 2030 بمثابة شاهِد على ضريح عالَم لم يَعُد كما كان.

فلجائحة كوفيد-19 والأزمات الثلاثية المتمثلة في تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث تأثير مدمر ودائم. وقد تعاظَم ذلك بفعل غزو روسيا لأوكرانيا بعد أن تسبّب ذلك بازدياد أسعار الغذاء والطاقة وتكلفة الحصول على التمويل، ما أدى إلى أزمة تكلفة المعيشة العالمية التي تؤثر في بلايين البشر.

وتتحمّل البلدان النامية وطأة إخفاقنا جماعياً في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويواجه كثيرون فجوة تمويلية ضخمة وهم يئنون تحت وطأة ديون ثقيلة. وبلد واحد من بين كلّ ثلاثة بلدان معرّض بشدة لخطر عدم قدرته على خدمة ديونه.

واعتمدت البلدان المتقدمة النمو سياساتٍ مالية ونقدية توسعية خلال الجائحة ثم عادت إلى حدّ بعيد إلى مسارات النمو التي سبقت الجائحة. لكن البلدان النامية لم تتمكن من فعل ذلك، ومردّ ذلك جزئياً إلى خشيتها من خطر انهيار عملاتها. وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أقلّ بكثير من الالتزام الطويل الأجل البالغ 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. واعتادت الأسواق المالية أن تفرض على البلدان النامية أسعار فائدة تصل إلى ثمانية أمثال أسعار الفائدة التي تفرضها على البلدان المتقدمة النمو.

كما أن التمويل المناخي أقلّ بكثير من الالتزامات المتعهد بها و لم تقدّم البلدان المتقدمة النمو مبلغ 100 بليون دولار الذي وعدَت به سنوياً ابتداءً من عام 2020.

وفي الوقت نفسه، تُحرم البلدان المتوسطة الدخل الضعيفة من تخفيف عبء الديون والتمويل الميسَّر، ومبادرة الإطار المشترك لمعالجة الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين أخفقت ببساطة في تحقيق المراد منها.

وأهداف التنمية المستدامة هي خريطة الطريق المتفق عليها عالمياً لردم هوّة الانقسامات الاقتصادية والجيوسياسية، واستعادة الثقة، وإعادة بناء التضامن. والإخفاق في إحراز تقدُّم يعني استمرار تعميق أوجُه عدم المساواة، ما يفاقم خطر وجود عالم مجزأ يسير بسرعتين مختلفتين. ولا يمكن لأي بلد أن يتحمّل رؤية خطة عام 2030 وهي تفشل.

ويدقُّ هذا التقرير ناقوسَ الخطر ويدعو إلى خطة من أجل إنقاذ البشر والكوكب. وآملُ أن توافق قمة أهداف التنمية المستدامة في شهر أيلول/سبتمبر على دعم خطة الإنقاذ المذكورة، انطلاقاً من تحالف عالمي للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريعها من قبل جميع الأطراف المعنيّة.

وأولاً وقبل كل شيء، يجب على المجتمع الدولي المضيّ قُدُماً في خطتنا التحفيزية المقترَحة لأهداف التنمية المستدامة، لزيادة التمويل طويل الأجل الميسور التكلفة لجميع البلدان المحتاجة.

وتتألف الخطة التحفيزية لأهداف التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات للعمل: زيادة هائلة في تمويل التنمية تتحقق بتحقيق تحوُّل في نموذج أعمال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ ومبادرة جديدة بشأن الديون، يمكن بموجبها استبدال الديون القصيرة الأجل بصكوك طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة؛ وتوسيع التمويل الطارئ لجميع البلدان المحتاجة. ويمكن تحقيق ذلك بموجب القواعد الحالية وسيمكّن من استثمارات فورية في الخدمات الأساسية، والطاقة النظيفة، والتحوُّل الرقمي.

ولكن للتعامل مع الأسباب الجذرية لهذه الحالة المزرية، نحن بحاجة إلى إصلاح عميق لبنيتنا المالية الدولية المتقادمة والمختلة وغير العادلة. ونحن بحاجة ماسّة إلى مؤسسات مالية مناسبة تفي بالغرض منها؛ وتضمن تدفق فوائد العولمة للجميع؛ وتنجز المهام المنوطة بها من خلال توفير شبكة أمان لجميع البلدان في الأوقات العصيبة.

وباختصار، نحن بحاجة إلى فرصة "بريتون وودز" جديدة. وينبغي أن يكون للبلدان النامية صوتٌ وتمثيل متناسبين في مؤسسات وعمليات صنع القرار العالمية. وينبغي أن تعطي القرارات الاقتصادية والمالية الأولوية لرفاه الإنسان والكوكب. وينبغي أن تعيد الحكومات والقطاع الخاص توجيه اقتصاداتهما نحو أنماط نمو منخفضة الكربون وقادرة على التحمّل.

ويدعو هذا التقرير إلى وَضْع معايير وطنية طموحة للقضاء على الفقر والحدّ من عدم المساواة، مع التركيز على المجالات الرئيسية: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والوظائف اللائقة؛ ومعالجة أزمة التعليم؛ ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين؛ وتحسين الشمول الرقمي. ويجب دعم هذه التحوُّلات من خلال تعزيز المؤسسات الوطنية، وزيادة المساءلة، والأطر التنظيمية الفعّالة، والبنية التحتية الرقمية الراسخة، والقدرات في مجال البيانات.

وكلُّ هذا يستلزم تعزيز التعاون المتعدد الأطراف ودعم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. والأهم من ذلك كله، يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات طموحة وحاسمة وملتزمة في قمة أهداف التنمية المستدامة في شهر أيلول/سبتمبر القادم ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل العام المقبل.

نحن في لحظة الحقيقة والمحاسبة. لكن معاً، يمكننا أن نجعل منها لحظة أمل. وأحثُّ جميعَ الدول الأعضاء على جعل عام 2023 اللحظة التي ندفع فيها عجلة التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لخلق مستقبل أكثر سلاماً ورخاءً للجميع.

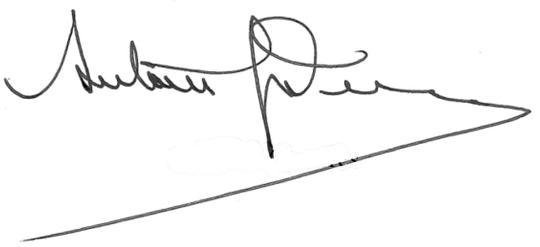

أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة

مقدمة

لقد دخل العالم عهداً متعدّد الأزمات. وتهدّد الصراعات، وتغيُّر المناخ، والآثار المتبقية لجائحة كوفيد-19، والتحديات العالمية الأخرى بعرقلة التقدُّم الذي أُحرز بشقّ الأنفس نحو أهداف التنمية المستدامة.

وفي حين يبدو أن أسوأ ما في جائحة كوفيد-19 قد ولّى، ما يزال العالم يعاني من آثارها. وكان التعافي بطيئاً وغير متساوٍ وغير مكتمل. وتسبّبت الجائحة في انتكاسات كبيرة في النتائج المحرَزة على صعيد الصحة العالمية. وشهدت لقاحات الأطفال أكبر تراجُع لها منذ ثلاثة عقود، وزادت الوفيات الناجمة عن السُّل والملاريا مقارنةً بمستويات ما قبل الجائحة. وكان لجائحة كوفيد-19 أيضاً أثار مدمرة على التعليم، فقد تسبّبت في فاقد تعلُّم في أربعة من بين كلّ خمسة بلدان من أصل 104 بلدان شملتها الدراسة. والآثار الاقتصادية اللاحقة للجائحة كانت شديدة بالقدر نفسه. وقطعت الجائحة ثلاثة عقود من التقدُّم المطرد في الحدّ من الفقر بعد أن ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لأول مرة منذ جيل. كما تسبَّبت الجائحة في أكبر تفاقُم في عدم المساواة فيما بين البلدان منذ ثلاثة عقود.

وبحلول أيار/مايو 2023، أدّت العواقب الوخيمة للحروب والصراع وانتهاكات حقوق الإنسان إلى نزوح عدد هائل من الأشخاص بلغ 110 ملايين شخص، منهم 35 مليون لاجئ – وهي أعلى الأرقام المسجلة على الإطلاق. وتوفي ما يقرب من 7 000 شخص أثناء الهجرة في جميع أنحاء العالم في عام 2022، مع بلوغ عدد الوفيات في مختلف مناطق العالم مجدداً مستويات ما قبل الجائحة، بل وتجاوزتها في كثير من الحالات.

وتتفاقم أزمة المناخ مع استمرار ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ووجد أحدث تقرير صادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيُّر المناخ أن درجة الحرارة العالمية تبلغ بالفعل 1,1 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة ومن المرجح أن تصل إلى، أو تتجاوز، نقطة التحوُّل الحرجة البالغة 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2035. وباتت موجات الحرارة الكارثية والمشتدة، وحالات الجفاف، والفيضانات، وحرائق الغابات تحدث مراراً وتكراراً. ويهدد ارتفاع مستويات سطح البحر مئات الملايين من البشر في المجتمعات الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه العالم حالياً أكبر حدث لانقراض الأنواع منذ عصر الديناصورات، وفي عام 2021 كانت محيطات العالم مثقلة بأكثر من 17 مليون طن متري من التلوث بالمواد البلاستيكية، مع توقعات تُظهر احتمال أن يبلغ حجمها الضعفين أو ثلاثة أضعاف بحلول عام 2040.

وتعاني البلدان النامية الأمرَّين بسبب الزيادة غير المسبوقة في الديون الخارجية في أعقاب الجائحة، وهو وضع يتفاقم بسبب التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، والتوترات التجارية، والقدرات المالية المقيَّدة. وثمة حاجة ماسّة إلى إصلاحات في الحوكمة العالمية وفي المؤسسات المالية الدولية لجعلها مناسبة للغرض المراد منها – وملائمة للمستقبل – بإعطاء المزيد من الصوت والمشاركة للبلدان النامية.

ويذكّرنا هذا الإصدار الخاص من تقرير أهداف التنمية المستدامة بأنّ ثمة الكثير من العمل الذي ما زال يتعين علينا القيام به. ويرسم تقييمه الشامل للتقدُّم الذي أحرزه العالم نحو أهداف التنمية المستدامة صورة قاتمة. ومع ذلك، يقدّم هذا التقرير أيضاً رؤية للأمل من خلال عرض التقدُّم الذي أحرزه العالم حتى الآن وإمكانية إحراز المزيد من التقدُّم.

المهمة الماثلة أمامنا شاقة، لكنها ليست مستحيلة. ولم يتبقَ سوى سبع سنوات لإحداث التغييرات التحويلية التي سيحتاجها القادة السياسيون والمؤسسات العامة لحشد جميع الأطراف المعنيّة حول أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون، مع بناء الثقة والمساءلة في الوقت نفسه. ويمكن لخطوات مثل الابتكارات التنظيمية التي تعمل على مواءمة نماذج حوكمة القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة أن تُحدث تغييراً كبيراً، إذا ما طُبّقت قريباً بما فيه الكفاية.

وستكون قمة أهداف التنمية المستدامة التي ستُعقد في شهر أيلول/سبتمبر لحظة حاسمة للدول الأعضاء لتضافر الجهود وتجديد التزامها بأهداف التنمية المستدامة. مثلما ستكون فرصة لنا جميعاً – من مواطنين ومجتمع مدني وقطاع خاص وسائر الجهات المعنيّة – للدعوة إلى الاستعجال والطموح والعمل لتحقيق الأهداف.

وما تزال خطة عام 2030 الخطة الأوضح لتحقيق أسمى طموحات البشرية. وعندما يكتب المؤرخون عن القرن الحادي والعشرين فإنهم سيحكمون على القادة وصُنّاع السياسات من منظور نجاحهم أو إخفاقهم في تحويل هذه الخطة إلى واقع. وفي شهر أيلول/سبتمبر 2015، عندما اجتمع قادة العالم لاعتماد أهداف التنمية المستدامة، أعلنوا أن "مستقبل البشرية ومستقبل كوكبنا مِلك أيدينا". وبعدَ أن بلغنا منتصف المدة حتى الموعد النهائي، أصبحت هذه الكلمات أكثر صحة من أي وقت مضى. فالأمر متروك لنا جميعاً الآن لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة – بأكملها وفي الوقت المحدد.

لي جونهوا

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أولاً- وعد في خطر

عدم ترك أحد خلفَ الرَّكْب. هذا المبدأ الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هو وعد مشترك قطعه كلُّ بلد بالعمل معاً من أجل تأمين الحقوق والرفاهية للجميع من أجل العيش على كوكب ينعم بالصحة والازدهار. ولكن، وقد بلغنا منتصف الطريق إلى عام 2030، أصبح تحقيق هذا الوعد في خطر. فقد بدأت أهداف التنمية المستدامة تتلاشى من نطاق رؤيتنا، ومعها آمال وحقوق الأجيال الحالية والمقبلة. وهناك حاجة إلى تحوُّل جوهري، من حيث الالتزام والتضامن والتمويل والعمل، من أجل وضع العالم على مسار أفضل. وهذا التحرك مطلوب الآن.

ويمكننا أن نفعل ما هو أفضل، فما من فترة جابهت فيها البشرية مراحل عصيبة، إلا ونجحت في التغلب عليها. وهي الآن بصدد مجابهة مرحلة أخرى من تلك المراحل. ولا بد أن يكون مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2023، بمثابة نقطة تحوُّل حقيقية. ويجب أن يحشدَ الالتزامَ السياسي والإنجازات الباهرة التي يحتاج إليها العالم حاجةً ماسةً. ويجب أن يصحح المظالم التاريخية التي هي في صميم النظام المالي الدولي لإعطاء البلدان والشعوب الأكثر هشاشةً فرصة عادلة لبناء مستقبل أفضل. ويجب أن يقدم خطة إنقاذ للناس والكوكب.

ألف- الوفاء بالالتزامات: ما الذي تحقق عند منتصف الطريق إلى عام 2030؟

أسفرت الجهود المبكرة التي بُذلت بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة عن بعض الاتجاهات الإيجابية. فقد استمرت معدلات الفقر المدقع ووفيات الأطفال في الانخفاض. وأُحرز تقدُّم ضدّ أمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد. وشهدت بعض الغايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين نتائج إيجابية. وما فتئت تتزايد معدلات الحصول على الكهرباء في أفقر البلدان، وكذلك الشأن بالنسبة لحصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. وعلى الصعيد العالمي، عادت البطالة إلى مستويات لم تُسجَّل منذ ما قبل الأزمة المالية لعام 2008. وزادت نسبة المياه الخاضعة للولاية الوطنية والمشمولة بنظام المناطق البحرية المحمية بأكثر من الضعف خلال خمسة أعوام. ولكن، أصبح من الواضح الآن أن قدراً كبيراً من هذا التقدُّم المحرَز كان هشاً وأنّ معظمه كان بطيئاً للغاية. ففي السنوات الثلاث الماضية، أدّت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب في أوكرانيا والكوارث المرتبطة بالمناخ إلى زيادة عرقلة التقدم المتعثر أصلاً.

ولقد حان الوقت لدق ناقوس الخطر. ففي منتصف الطريق صَوْب عام 2030، أصبحت أهداف التنمية المستدامة في مأزق كبير. ويظهر تقييمُ ما يقرب من 140 غاية تتوافر عنها بيانات الاتجاهات أنّ قرابة نصف تلك الغايات قد انحرفت عن مسارها بدرجة معتدلة أو حادة؛ ولم يشهد أكثر من 30 في المائة منها أي تقدم إن لم تكن قد تراجعت إلى ما دون خط الأساس لعام 2015.

وفي ظلّ الاتجاهات الحالية، سيظلُّ 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030، ولن يحقق سوى ثلث البلدان الغاية المتعلقة بخفض مستويات الفقر الوطنية إلى النصف. ومن المثير للصدمة أنّ معدلات الجوع في العالم عادت إلى مستويات لم يشهدها منذ عام 2005، ولا تزال أسعار المواد الغذائية أعلى في عدد أكبر من البلدان مقارنةً بالفترة بين عامَي 2015 و2019. وإذا استمرت الأمور على حالها، سيستغرق الأمر 286 عاماً لسدّ الفجوات بين الجنسين فيما يتعلق بالحماية القانونية وإلغاء القوانين التمييزية. وفي التعليم، فإن الآثار التي خلفتها سنوات من نقص الاستثمار والفرص الضائعة في مجال التعلم ستبلغ بحلول عام 2030 حداً يصبح عنده حوالي 84 مليون طفل خارج المدرسة، وسيكون 300 مليون طفل أو شاب ممن يذهبون إلى المدرسة غير قادرين على القراءة والكتابة عند انقطاعهم عن الدراسة.

ولعلّ خير مثال على انعدام بُعد النظر لدى الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة هي الحرب المستعرة على الطبيعة. فهناك فرصة سانحة ما انفكت تتضاءل بسرعة لحصر ارتفاع درجات الحرارة العالمية في 1,5 درجة مئوية ومنع وقوع أسوأ الآثار المترتبة على أزمة المناخ وتأمين العدالة المناخية للفئات والمجتمعات والبلدان التي توجد على الخطوط الأمامية في مواجهة تغيُّر المناخ. كما أن مستويات ثاني أكسيد الكربون آخذة في الارتفاع إلى مستويات لم تُشهد منذ مليونَي سنة. وإذا استمرت الوتيرة الحالية للتقدم، ستظلُّ مصادر الطاقة المتجددة تشكل مجرد جزء بسيط من إمدادات الطاقة في عام 2030، وسيظلُّ حوالي 660 مليون شخص بدون كهرباء، وسيستمر ما يقرب من بليونَي شخص في الاعتماد على أنواع الوقود والتكنولوجيات الملوِّثة لأغراض الطهي. وفي حين يعتمد الناس في الكثير من الأمور التي تخص حياتهم وصحتهم على الطبيعة، قد يستغرق الأمر 25 عاماً أخرى لوقف إزالة الغابات في الوقت الذي أصبحت فيه أعداد كبيرة من الأنواع في جميع أنحاء العالم مهددة بالانقراض.

وفي حين أن عدم إحراز تقدُّم في أهداف التنمية المستدامة هي حقيقة عالمية، فإنه من الواضح تماماً أن البلدان النامية وأشد الناس فقراً وهشاشةً في العالم هُم من يتحملون وطأة فشلنا الجماعي. وهذه نتيجة مباشرة للمظالم العالمية التي نشأت منذ مئات السنين ولكن تداعياتها لا تزال تتكشف حتى اليوم. ويؤدي تفاقم آثار تغيُّر المناخ وجائحة كوفيد-19 وأوجُه الظلم الاقتصادي إلى ترك العديد من البلدان النامية أمام خيارات أقلّ وموارد أقلّ منها لتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى حقيقة واقعة.

باء- شق الطريق نحو مستقبل أفضل للجميع

لا يمكن أن نكتفي بفعل المزيد من الشيء نفسه وتوقع نتيجة مختلفة. ولا يمكن الاستمرار في العمل بنظام مالي مفلس أخلاقياً وتوقع أن تحقق البلدان النامية الغايات نفسها التي استطاعت البلدان المتقدمة النمو تحقيقها في ظروف أيسر بكثير. وقد نصّت خطة عام 2030 على أن هذا الجيل يمكن أن يكون أول جيل ينجح في القضاء على الفقر، وقد يكون آخر جيل تتاح له الفرصة لإنقاذ كوكب الأرض. ولا يزال هذا الهدف الأسمى في متناول اليد، لكنه يتطلب جهداً غير مسبوق من قبل فرادى الحكومات، وشعوراً متجدداً بوجود هدف مشترك على نطاق المجتمع الدولي وتحالفاً عالمياً للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كلّ من قطاع الأعمال والمجتمع المدني ودوائر العلوم والشباب والسلطات المحلية وغير ذلك من الجهات المعنية. ويتطلب الأمر أن يتكاتف الجميع في أيلول/سبتمبر لتقديم خطة إنقاذ للناس والكوكب.

وبناء على الأدلة المضمنة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والدروس المستفادة منذ عام 2015، يحدد هذا التقرير سلسلة من الإجراءات العاجلة للنظر فيها ضمن خمسة مجالات رئيسية.

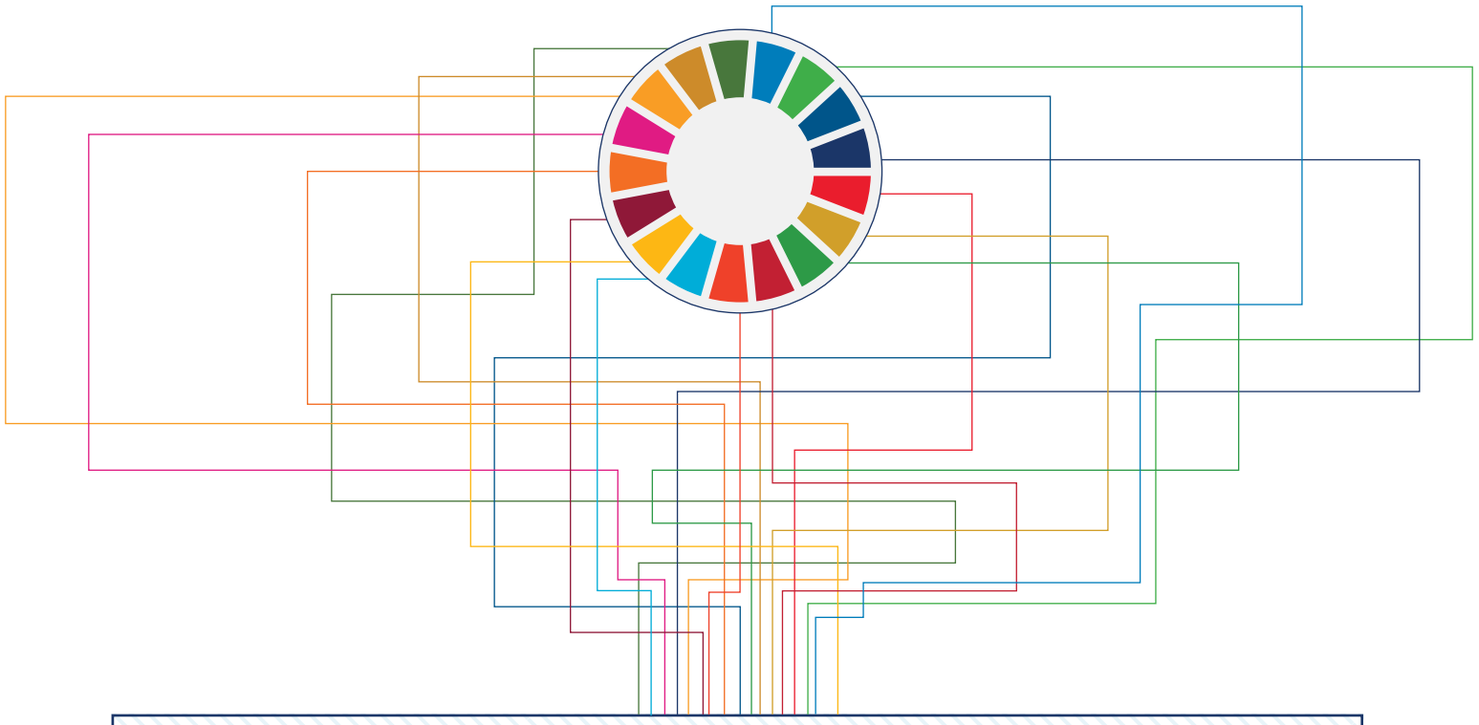

خمسة مجالات رئيسية لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها

1

ينبغي لرؤساء الدول والحكومات إعادة الالتزام بسبع سنوات من العمل المعجل والمستدام والتحويلي، على الصعيدين الوطني والدولي، للوفاء بالوعد الذي تنطوي عليه أهداف التنمية المستدامة.

2

ينبغي للحكومات أن تنهض بسياسات وإجراءات ملموسة ومتكاملة ومحددة الأهداف للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة ووقف الحرب على الطبيعة، مع التركيز على النهوض بحقوق النساء والفتيات وتمكين الفئات الأكثر هشاشة.

3

ينبغي للحكومات تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية وآليات المساءلة والمؤسسات العامة، بغية التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4

من أجل كفالة قدرة البلدان النامية على تحقيق أهدافها في المجالات المذكورة أعلاه، ينبغي للمجتمع الدولي إعادة الالتزام في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا وتعبئة الموارد والاستثمارات اللازمة لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك التي تمر بأوضاع خاصة وتعاني من الهشاشة الشديدة.

5

ينبغي للدول الأعضاء تيسير مواصلة تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى النهوض بقدرة النظام المتعدد الأطراف على مواجهة التحديات الناشئة ومعالجة الفجوات ونقاط الضعف المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تكشّفت في الهيكل الدولي منذ عام 2015.

أولاً، ينبغي لرؤساء الدول والحكومات إعادة الالتزام بسبع سنوات من العمل المعجل والمستدام والتحويلي، على الصعيدين الوطني والدولي، للوفاء بالوعد الذي تنطوي عليه أهداف التنمية المستدامة.

وهذا يستدعي تعزيز التماسك الاجتماعي لتأمين الكرامة والفرص والحقوق للجميع مع إعادة توجيه الاقتصادات عن طريق التحوُّل إلى الاقتصادات الخضراء والرقمية ونحو مسارات مرنة تتوافق مع تحقيق هدف اتفاقية باريس المتمثل في حصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود 1,5 درجة مئوية. كما يستدعي الأمر التزاما يُقطع مرة واحدة في كلّ جيل بإصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي بحيث يستجيب لتحديات اليوم، وليس لتحديات الأربعينيات من القرن الماضي. وهو يستدعي كذلك تعاوناً غير مسبوق بين أعضاء مجموعة العشرين ودعماً لجميع البلدان النامية للنهوض بالعمل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي.

وينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد إعلاناً سياسياً طموحاً وتطلعياً، وأن تقدّم التزامات عالمية ووطنية بتحقيق تحوُّل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة.

ثانياً، ينبغي للحكومات أن تنهض بسياسات وإجراءات ملموسة ومتكاملة ومحددة الأهداف للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة ووقف الحرب على الطبيعة، مع التركيز على النهوض بحقوق النساء والفتيات وتمكين الفئات الأكثر هشاشة.

وهذا يتطلب ما يلي: إضفاء معنى على الالتزام بعدم ترك أحد خلفَ الرَّكْب من خلال توسيع نطاق الحد الأدنى للحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية؛ وإيجاد فرص العمل في اقتصاد خدمات الرعاية والاقتصادين الرقمي والأخضر؛ والتعجيل بمعالجة الأزمة العميقة في مجال التعليم؛ وتعزيز العمل للنهوض بالمساواة بين الجنسين مع الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لسدّ الفجوات؛ ودعم إدماج الأشخاص النازحين بسبب الأزمات؛ ومعالجة مسألة استبعاد الفئات المهمَّشة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة.

وينبغي للقادة أن يتبنوا الخطة المتعلقة بتسريع العمل المناخي من أجل دفع عجلة ثورة عادلة في مجال الطاقة المتجددة وتأمين العدالة المناخية لمن هم على الخطوط الأمامية في مواجهة أزمة المناخ. ويجب عليهم أيضا تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والعمل على مواصلة الحد من المخاطر الناجمة عن الكوارث، وبناء نُظم متكاملة ومستدامة للغذاء والمياه والصرف الصحي مع إعمال حق الجميع في بيئة صحية.

ثالثاً، ينبغي للحكومات تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية وآليات المساءلة والمؤسسات العامة، بغية التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويجب أن يصبح تحقيق أهداف التنمية المستدامة محوراً رئيسياً للتخطيط الوطني وآليات الرقابة والميزانيات المحلية. وهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة لتعزيز قدرات القطاع العام وإنشاء بنية تحتية رقمية ملائمة. ويجب تمكين الحكومات المحلية ودون الوطنية ودعمها لتحقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع. وهناك حاجة إلى إطار تنظيمي فعّال لمواءمة نماذج حوكمة القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى زخم جديد للاستفادة من المكاسب التي تتيحها البيانات، ويجب الارتقاء بمستوى جهود مراقبة أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها بما في ذلك من خلال تعزيز الحيز المدني وإشراك القطاع العام في صُنع السياسات والقرارات.

رابعاً، ومن أجل كفالة قدرة البلدان النامية على تحقيق أهدافها في المجالات المذكورة أعلاه، ينبغي للمجتمع الدولي إعادة الالتزام في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا وتعبئة الموارد والاستثمارات اللازمة لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك التي تمرُّ بأوضاع خاصة وتعاني من الهشاشة الشديدة.

وينبغي للدول الأعضاء اعتماد وإنجاز خطة لتحفيز النهوض الاقتصادي بأهداف التنمية المستدامة بقيمة 500 بليون دولار سنوياً من الآن وحتى عام 2030. وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات فورية من أجل: (أ) معالجة ارتفاع تكلفة الديون وتزايد مخاطر المديونية الحرجة، بسبل منها تحويل الاقتراض القصير الأجل والمرتفع الفائدة إلى ديون طويلة الأجل (مدتها أكثر من 30 عاما) بأسعار فائدة أقلّ؛ و(ب) الزيادة بدرجة كبيرة في التمويل الإنمائي الطويل الأجل والميسور التكلفة، لا سيما من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، ومواءمة جميع تدفقات التمويل مع أهداف التنمية المستدامة؛ و(ج) توسيع نطاق أهلية الحصول على تمويل الطوارئ ليشمل جميع البلدان التي تحتاج إليه.

وينبغي للدول الأعضاء الاعتراف بالحاجة إلى إصلاحات عميقة في الهيكل المالي الدولي ومعالجتها من خلال نظام جديد على طراز نظام بريتون وودز، بما في ذلك عن طريق تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في حوكمة المؤسسات المالية الدولية. وهذا أمر جوهري لكفالة أن يخدم الهيكل المالي جميع البلدان النامية ويؤمن وصولها العاجل إلى المنح والتمويل الميسَّر الطويل الأجل أثناء انتقالها إلى اقتصادات قائمة على الطاقة المتجددة وقادرة على التكيف مع المناخ وشاملة للجميع. ويتطلب ذلك الاستفادة من الدروس المستخلصة من الجهود الأخيرة لتعبئة التمويل الخاص، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في مدى تقبل المخاطر والمعايير التي تستخدمها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية وتعديل السياسات والأدوات.

وأخيراً، ينبغي للدول الأعضاء تيسير مواصلة تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى النهوض بقدرة النظام المتعدد الأطراف على مواجهة التحديات الناشئة ومعالجة الفجوات ونقاط الضعف المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تكشّفت في الهيكل الدولي منذ عام 2015.

وتواصِل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أداء دور حاسم في دعم البلدان لتحقيق طموحاتها الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وقد شهدت الخدمات التي تقدمها المنظومة الإنمائية تطوراً كبيراً منذ عام 2015 بفضل الإصلاحات التي أدخلتها والتي كانت الأكثر طموحاً منذ عقود. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل دعم مساهمة المنسقين المقيمين والفرق القطرية للأمم المتحدة من خلال الوفاء باتفاق التمويل، وكفالة تمويل نظام المنسقين المقيمين بالكامل، وزيادة رسملة الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة.

وهناك العديد من المقترحات في ”خطتنا المشتركة“ التي تدعم بالفعل جهود التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء، من خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والمقرَّر عقده قريباً، البناء على الالتزام والتوجيه اللذين يوفرهما مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لكفالة إحراز تقدُّم في مجالات أخرى لها أهمية خاصة فيما يتعلق بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه المجالات إصلاح الهيكل الدولي، واعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز التعاون الرقمي، والنهوض بمشاركة الشباب في صُنع القرار، وإحداث تحوُّل في مجال التعليم، وإنشاء منصة للطوارئ، والنهوض بخطة جديدة للسلام. وهناك حاجة أيضاً إلى مزيد من الإجراءات لتعزيز قدرات البلدان النامية في مجالي التجارة والتكنولوجيا، ولمواءمة قواعد التجارة العالمية مع أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء آليات أكثر كفاءة وفعالية لنقل التكنولوجيا.

ولقد أظهرَ التاريخ أنّ الإنسان قادر على التغلب على أسوأ المصاعب من خلال العزيمة والتضامن والقيادة والقدرة على الصمود. فقد أعقب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية أشكال جديدة من التضامن والتعاون من خلال الأمم المتحدة وخطة مارشال. وشهدت تلك الفترة أيضاً أوجُه تقدُّم في النظم العالمية لتحديد المواقع، والسفر الجوي الحديث، والاتصالات الساتلية، وكذلك تسريع وتيرة عمليات إنهاء الاستعمار. وأسهم منع انتشار الجوع وحالات المجاعة على نطاق واسع في ستينيات القرن الماضي في تحفيز الاستثمار في الزراعة ونشوء الثورة الخضراء. وتشمل الأمثلة الأخرى الأحدث عهداً الاستجابات العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى حدّ ما، الزيادة المسجلة في العمل والجهود المجتمعية لإنقاذ الأرواح وسبل العيش خلال تفشي جائحة مرض فيروس كورونا.

وهذه النتائج ليست حتمية بأي حال من الأحوال، وهي ناجمة عن تركيبات فريدة تجمع بين وحدة الهدف والتضامن والإبداع والتكنولوجيا. وتتطلب هذه المرحلة الخطرة استجابة مماثلة إذا أردنا الوفاء بالوعد الذي قطعناه عام 2015.

ثانياً- دقّ ناقوس الخطر: التقدُّم المحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في نقطة منتصف الطريق

عند نقطة منتصف الطريق في تنفيذ خطة عام 2030، تظهر حقيقة تستحق التفكير مليّاً: العالم يقصر عن تحقيق معظم الأهداف بحلول عام 2030. وفي حين أُحرز تقدُّم في مجالات معيّنة، ما تزال هناك نسبة مثيرة للقلق من الأهداف التي إمّا أنها تتقدَّم ببطء شديد أو تشهد تراجعاً.

ويقدّم هذا القسم من التقرير لمحة عامة شاملة على التقدُّم المحرَز في إطار كلّ هدف ويقدّم تقييماً صريحاً يستند إلى أحدث البيانات والتقديرات المتاحة والمستمدة من أكثر من 50 وكالة دولية. ومن خلال دراسة الغايات المختارة المدرجة تحت كلّ هدف، نكشف عن كلٍّ من النجاحات والتحديات، ونلفت الانتباه إلى المجالات التي تستلزم الاهتمام بصفةٍ عاجلةٍ. ويُجبرنا هذا التقييم على الإقرار بالثغرات القائمة ويدعو إلى مضاعفة الجهود المبذولة على نطاق عالمي.

وعلاوةً على ذلك، يسلّط هذا القسم الضوء على أوجُه التقدُّم الملحوظة في توافر البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والتدابير الاستباقية التي اتخذتها أوساط البيانات والإحصاءات، ويعرض التقدُّم المحرَز بمرور الوقت. ويؤكد هذا القسم على الدور الحيوي للاستثمار في البيانات لتسريع التقدُّم الذي تحرزه أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تسخير قوة البيانات، يمكننا اكتساب رؤى متعمقة قيّمة ودفع الإجراءات الفعّالة نحو تحقيق خطة عام 2030.

ألف- تقييم التقدُّم المحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منتصف الطريق

يكشف التحقُّق من واقع الحال بالنسبة للتقدُّم المحرَز في أهداف التنمية المستدامة في منتصف الطريق نحو عام 2030 عن تحديات جمّة. وترسم أحدث البيانات والتقييمات على المستوى العالمي الصادرة عن الوكالات الراعية[1] صورة مثيرة للقلق: فمن بين ما يقرب من 140 غاية يمكن تقييمها، يظهر نِصفها انحرافات معتدلة أو شديدة عن المسار المنشود. وعلاوةً على ذلك، لم يشهد أكثر من 30 في المائة من هذه الغايات أيَّ تقدُّم، وما هو أسوأ من ذلك أنها تشهد تراجعاً إلى ما دون خط الأساس لعام 2015. ويؤكد هذا التقييم على الحاجة الملحّة لتكثيف الجهود المبذولة لضمان بقاء أهداف التنمية المستدامة على مسارها الصحيح والتقدُّم نحو مستقبل مستدام للجميع.

تقييم التقدُّم المحرَز للأهداف الـ 17 استناداً إلى الغايات المقيَّمة، 2023 أو أحدث البيانات (نسبة مئوية)

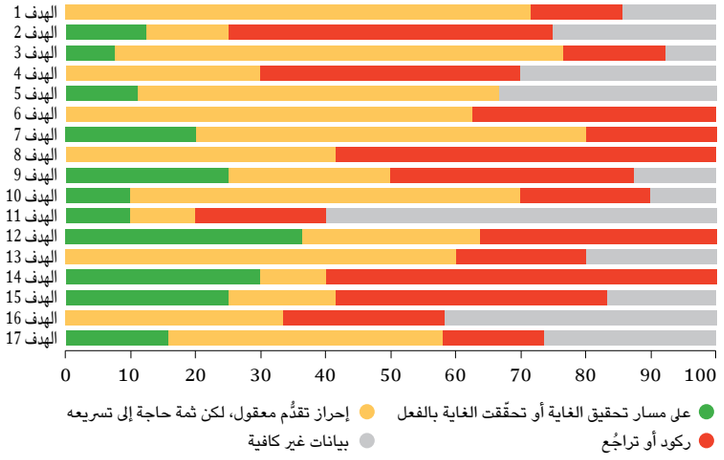

باء- الكشف عن رحلة مذهلة لبيانات أهداف التنمية المستدامة ورصدها

على الرغم من تحديات تأمين البيانات في الوقت المناسب على نطاق جميع الغايات البالغ عددها 169 غاية، أُحرز تقدُّم كبير في توافر البيانات القابلة للمقارنة دولياً: فقد ارتفع عدد المؤشرات ضمن قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من 115 مؤشراً في عام 2016 إلى 225 مؤشراً في عام 2023. وارتفع عدد سجلات البيانات في قاعدة البيانات من 000 330 في عام 2016 إلى 2,7 مليون في أيار/مايو 2023. وفي غضون سبع سنوات لا أكثر، توسَّعت قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة توسُّعاً ملحوظاً.

وقُطعت أشواط كبيرة في استحداث منهجية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أيضاً. ففي عام 2016، افتقرت نسبة مقلقة بلغت 39 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلى منهجية أو معايير راسخة دولياً. وبحلول نهاية عام 2020، كان لجميع المؤشرات منهجية راسخة ومتفق عليها دولياً، وهو ما يكفل أن تكون قياساتنا قابلة للمقارنة ودقيقة وموثوقة وذات فائدة. وكان من شأن التحسين المستمر للمنهجيات ومواءمتها أن جعل إطار المؤشرات أكثر رسوخاً. وتوفر أوجُه التقدُّم في المنهجية أساساً متيناً لرصد أداء أهداف التنمية المستدامة. وعلاوةً على ذلك، زادت بقدر كبير نسبة المؤشرات الواضحة من الناحية المفاهيمية والتي تتسم بتغطية قُطرية جيدة من 36 في المائة في عام 2016 إلى 66 في المائة في عام 2022.

نسبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية، بحسب توافر المعايير والبيانات الوطنية، 2016-2022 (نسبة مئوية)

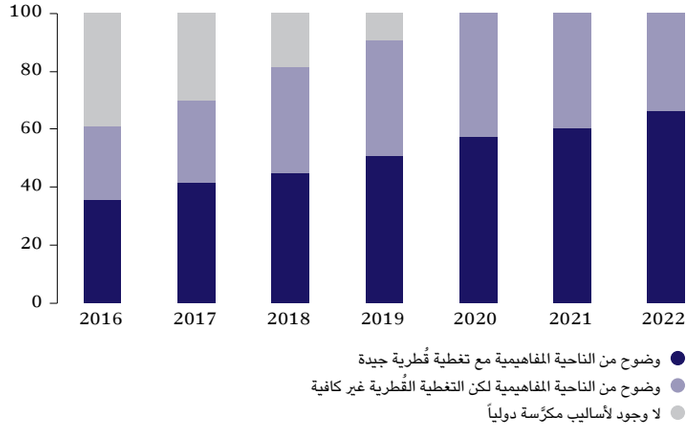

وفي حين أن هذه الإنجازات تستحق الاحتفال بها، ليس للمرء أن يتجاهل الثغرات المستمرة التي ما تزال تشكّل تحدياً لمشهد البيانات لدينا. وما تزال التغطية الجغرافية وحُسن التوقيت وتصنيف البيانات مجالات مثيرة للقلق. وبالنسبة للعديد من

[1] يمكن الاطلاع على البيانات والتقييمات العالمية والإقليمية لجميع الغايات والمؤشرات التي تتوافر معلومات عنها في المرفق الإحصائي https://unstats.un.org/sdgs/.

الأهداف الشاملة مثل العمل المناخي (الهدف 13)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والسلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16)، فإن أقلّ من نصف البلدان أو المناطق البالغ عددها 193 بلداً أو منطقة لديها بيانات قابلة للمقارنة دولياً منذ عام 2015. وهذه الحقيقة الصارخة بمثابة تذكير لنا بأنه يجب علينا إعطاء الأولوية لجَمْع المعلومات الأساسية بشأن هذه القضايا الحاسمة الأهمية التي تؤثر بعمق في مستقبلنا وكوكبنا. وعلاوةً على ذلك، يكمن تحدٍّ كبير في حُسن توقيت البيانات، فأقلّ من 30 في المائة من أحدث البيانات المتاحة هي من عامَي 2022 و2023، في حين أن أكثر من نصف أحدث البيانات هي من عامَي 2020 و2021. وبينما نشرع في تقديم خطة إنقاذ للبشر والكوكب في قمة أهداف التنمية المستدامة، يتحتم التعجيل بالعمل المتعلق بالبيانات.

تضطلع المكاتب الإحصائية الوطنية على نحو متزايد بأدوار تنسيقية، ولكن التحديات ما تزال ماثلة أمامها

بتخويل من متطلبات بيانات أهداف التنمية المستدامة، اضطلع العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية بدور أكبر في التنسيق أو الإشراف ضمن أنظمتها الإحصائية الوطنية. ففي كمبوديا، أُوكلت إلى المعهد الوطني للإحصاءات، بموجب قانون الإحصاء الجديد الذي سُنَّ في عام 2022، مهمة قيادة جهود جَمْع البيانات الإحصائية وتحليلها في هذا البلد. وبالمثل، عُيّنت هيئة الإحصاءات الفلبينية مستودعاً رئيسياً لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في هذا البلد من خلال قرار صدر في عام 2016، ما يُبرز دورها المهم في رصد التقدُّم المحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ بشأنها.

وفي فنلندا وماليزيا وأوغندا، تقود المكاتبُ الإحصائية الوطنية الأفرقةَ العاملة التقنية الوطنية المعنيّة ببيانات أهداف التنمية المستدامة، عبر إسداء المشورة بشأن المنهجية وضمان جودة البيانات المستمدة من مصادر مختلفة. وفي المملكة المتحدة، شارك مكتب الإحصاءات الوطنية مشاركة نشطة في الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019 منذ لحظة بداية العملية، من خلال دعم الإبلاغ "القائم على البيانات" وإدراج فصل مكرَّس للبيانات ضمن التقرير.

وعلى الرغم من كلّ الجهود، ما تزال هناك تحديات في القدرة التنسيقية للمكاتب الإحصائية الوطنية داخل النظام الإحصائي الوطني. وأظهرت دراسة استقصائية أُجريت في عام 2021 بشأن تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة أن قرابة 53 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية أعربت عن عدم رضاها عن أدوارها التنسيقية. وعلى وجه الخصوص، في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، شعر ما يصل إلى 74 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية بالحاجة إلى التحسين. وتمَّ تحديد الآليات المؤسسية غير الملائمة، وقنوات الاتصال غير الفعّالة في تبادل المعلومات، والافتقار إلى الحوافز كأبرز ثلاثة تحديات تعوق تحسين التنسيق.

القدرة التنسيقية للمكاتب الإحصائية الوطنية مع الشركاء داخل النظام الإحصائي الوطني، تموز/يوليه 2021 (نسبة مئوية)

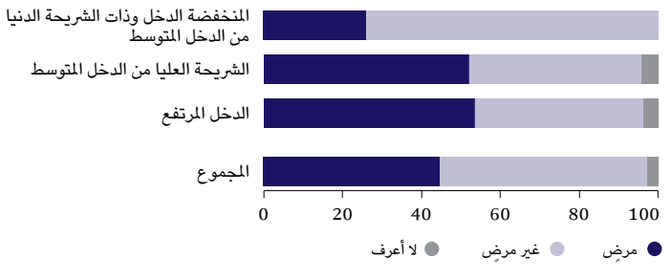

أَطلقَ الطلبُ على البيانات لخطة عام 2030 العنانَ للابتكار

كان الطلب غير المسبوق على البيانات مدفوعاً بخطة عام 2030 بمثابة حافز للابتكار في مجال البيانات. فعلى سبيل المثال، تتبنى الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، كونها أحد مصادر البيانات منذ أمد بعيد، التكنولوجيات الحديثة والنُّهج الشاملة، مثل استخدام أساليب جمع البيانات عبر الهاتف والويب لجعلها أكثر كفاءةً وشمولاً. وكان من شأن إشراك المستجيبين كمؤلفين مشاركين، وتمكينهم من المساهمة في عملية جَمْع البيانات، أن عزّز أكثر فأكثر جودة المعلومات المستقاة وأهميتها. وفي الوقت نفسه، برزت مصادر بيانات غير تقليدية مثل السجلات الإدارية، وصور السواتل، والبيانات التي ينشئها مواطنون، كمصادر قيّمة في سدّ ثغرات البيانات. ويركّز جانب آخر مهم من الابتكار على تكامل مصادر البيانات المتعددة.

وتجسد الخطة الإحصائية الرئيسية لتنزانيا للفترة 2022-2026 هذه الطريقة الابتكارية في التفكير، فهي تعطي الأولوية لتعزيز مصادر البيانات الإدارية من الوزارات التنفيذية وتبني البيانات من الجهات الفاعلة غير الحكومية. وسخّرت كولومبيا قوة صور السواتل لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مثل مؤشر إمكانية الوصول إلى طرق صالحة في جميع الفصول، فمصادر البيانات التقليدية تعاني الأمرَّين لقياس ذلك. وأدرجت كينيا البيانات التي ينشئها المواطنون في إطارها الوطني لضمان جودة البيانات، والذي يحدّد المبادئ والعمليات اللازمة لضمان جودة البيانات في رصد أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، أعادت غانا توظيف البيانات المستمدة من منظمات المجتمع المدني لتوفير الاستنارة للسياسات المتعلقة بالقمامة البحرية، ما ساعد على تشكيل سياسات الإدارة الساحلية والبحرية في هذا البلد.

وحُسن التوقيت والتصنيف عنصران حيويان في إنتاج البيانات، وكثيراً ما يستلزمان تكامُل مصادر بيانات متعددة. ونجحت بنغلاديش، بدعم من مشروع "البيانات الآن"، في وضع تقديرات للفقر في المناطق الجغرافية الأصغر مساحةً عن طريق دمج الصور الساتلية مع بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. ويكتسب هذا النهج المبتكر، المعروف باسم "تقديرات المناطق الصغيرة"، زخماً في قياس مختلف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والتوظيف. كما أدّى تبنّي تكامل البيانات وتوافقيتها البينية بشكل أفضل إلى بذل جهود متضافرة لبناء شراكات البيانات وتعزيز اتساق السياسات عبر الجهات الحكومية.

ومع مزيد من الإقرار بأهمية الابتكار، فإن الدعم المستمر مسألة ضرورية. وقد حدَّد ما يقرُب من 90 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية استخدام البيانات الإدارية كأولوية عالية لبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب ما يقرب من 50 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية عن اهتمامها بتسخير إمكانات رصد الأرض/الصور الساتلية وأساليب جمع البيانات القائمة على شبكة الويب.

أولويات بناء القدرات التي حددتها المكاتب الإحصائية الوطنية، تموز/يوليه 2021 (نسبة مئوية)

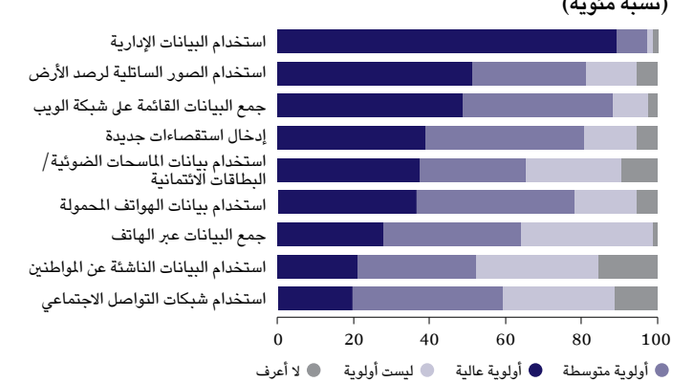

جارٍ إنشاء شراكات مهمة من أجل بيانات أفضل وأكثر شمولاً لأغراض التنمية

إقراراً بالقدرات الوطنية المتنوعة في مجال البيانات والإحصاءات، تتفق البلدان على أهمية اعتماد نهج "المجتمع بأسره" لتلبية احتياجات الرصد لخطة عام 2030 الطموحة. وشجَّع إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المكاتب الإحصائية الوطنية على إبرام شراكات، داخل وخارج النظام الإحصائي الوطني، على المستويَيْن الوطني والدولي.

وداخل الحكومات، عززت مواءمة الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة مع أولويات السياسات الوطنية الجهودَ التعاونية فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية. ففي الكاميرون وموزامبيق وأوغندا، تُعقد اجتماعات منتظمة لأصحاب المصلحة بشأن بيانات أهداف التنمية المستدامة لاستعراض تقارير أهداف التنمية المستدامة، الوطنية ودون الوطنية، والتحقُّق من صحتها. وأنشأت البرازيل لجنة وطنية لأهداف التنمية المستدامة، تضمُّ مختلف أصحاب المصلحة والمكتب الإحصائي الوطني في هذا البلد لوضع خطط عمل للبيانات لكلّ هدف من الأهداف البالغ عددها 17 هدفاً. وفي المملكة المتحدة، شهدت عملية الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019 مشاركة أكثر من 380 منظمة، ما يُبرز الالتزام إزاء الشمولية.

وكان القطاع العام الشريك الأول للمكاتب الإحصائية الوطنية، فنسبة 80 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية لديها ترتيبات مؤسسية مع كيانات حكومية أخرى. والتعاون مع المنظمات الدولية أمر شائع أيضاً، فقد أبلغ 66 في المائة من البلدان عن مثل هذه الشراكات. وبالإضافة إلى ذلك، برزت الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني كشركاء مهمين للمكاتب الإحصائية الوطنية. غير أن 13 في المائة من البلدان أشارت إلى عدم وجود ترتيبات مع أصحاب المصلحة الآخرين. وللمُضي قُدُماً، من الأهمية بمكان بذل الجهود في بناء شراكات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة للاستمرار في تعزيز جهود رصد البيانات لأهداف التنمية المستدامة.

وعلى المستوى الدولي، أطلقت عملية رصد أهداف التنمية المستدامة أيضاً التعاون فيما بين مختلف أصحاب المصلحة. وكان لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنيّ بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وهو المسؤول عن إعداد وتنفيذ إطار المؤشرات

نسبة المكاتب الإحصائية الوطنية التي لديها ترتيبات مؤسسية مع أصحاب المصلحة (نسبة مئوية)

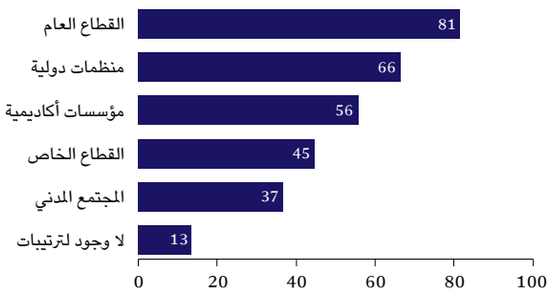

العالمية لأهداف التنمية المستدامة، دورٌ فعّال في تعزيز التعاون فيما بين أصحاب المصلحة من مختلف مجتمعات البيانات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وقد طوَّرت برامج مثل مبادرة الدراسة المسحية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة منهجياتٍ متقدّمة للمجالات التي كانت تفتقر في السابق إلى إحصاءات رسمية، بما في ذلك التمييز والشفافية الحكومية. وتيسّر المبادرة التعاونية المعنيّة باستخدام البيانات الإدارية تقاسُمَ الأدوات والخبرات لدعم البلدان في استخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية. ويتعاون أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعنيّ باستقصاءات الأسر المعيشية لتقديم دعم منسَّق للبلدان بشأن أنشطة الدراسات الاستقصائية. وعلاوةً على ذلك، تهدف المبادرة التعاونية المعنيّة بمساهمات المواطنين في البيانات التي أُطلقت مؤخراً، بتكليف من اللجنة الإحصائية، إلى تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني على تسخير بيانات المواطنين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار هذه الجهود التعاونية الدولية، جارٍ تقاسُم النُّهج المبتكرة وأفضل الممارسات، ما يمكّن البلدان من التغلب على تحديات البيانات وتعزيز قدراتها على الرصد.

ساعدت زيادة الانفتاح وإمكانية الوصول والاستخدام الفعّال للبيانات على تحقيق تأثير أفضل للبيانات

كان لزيادة الانفتاح وإمكانية الوصول والاستخدام الفعّال للبيانات دور حاسم الأهمية في تحقيق تأثير أفضل للبيانات. ومنذ اعتماد خطة عام 2030، أحرزت البلدان تقدُّماً كبيراً في انفتاح الإحصاءات الرسمية. ووفقاً لمنظمة Open Data Watch، ارتفع متوسط درجة انفتاح البيانات بين 165 بلداً من 38 نقطة في عام 2016 إلى 57 نقطة في عام 2022. ومع ذلك، فإن متوسط درجة 57 نقطة من أصل 100 نقطة يُبرز بوضوح الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز انفتاح البيانات. وتتمثل إحدى الخطوات الرئيسية لإضافة قيمة لعملية جَمْع البيانات الحالية في نشر البيانات الجزئية، ما يتيح للباحثين إجراء تحليل أكثر تعمقاً، ويعزز الشفافية والمساءلة، ويوطّد التعاون. ولا ينشر سوى أقلّ من نصف البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل البيانات الجزئية للاستقصاءات من خلال المستودعات الوطنية.

وتتولى البيانات دوراً محورياً في تشكيل السياسات وإحداث تغييرات هادفة. ففي تشيلي، على سبيل المثال، استرشدت عمليةُ تخصيص الأموال لجميع البلديات بتقديرات الفقر المستمدة من إدماج البيانات المستقاة من المصادر الإدارية والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وفي مولدوفا، تولّت البيانات التي جُمعت من الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية دوراً حيوياً في تمكين الحكومة من تقديم الائتمان للأسر المعيشية المتضررة من أزمة الطاقة. وفي غامبيا أدّت الدراسة المسحية الوطنية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، التي تقيس رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية، إلى إنشاء وزارة جديدة تشرف على تقديم الخدمات العامة من قبل الرئيس المنتخب حديثاً. كما تولّت البيانات التي يستحدثها المواطنون، من خلال نَهْج يقوده المواطنون، دوراً مهماً في دفع عجلة التقدُّم نحو تحقيق الهدف 16، ما اسهمَ في مجتمعات أكثر شمولاً والتنمية المستدامة.

الاستثمار في بيانات أفضل هو المفتاح لدعم خطة إنقاذ البشر والكوكب

لم تكن الحاجة إلى بناء القدرات في مجال البيانات ملحّة إلى هذا الحد من قبل، فبلدان العالم تواجه أزماتٍ متعددة في مجالات الصحة والغذاء والطاقة والمناخ، وهي بحاجة إلى بيانات أفضل لدعم عملية صَوْغ السياسات. ومن الأهمية القصوى أيضاً أن يُكفل الرصد الفعّال والإبلاغ عن التقدُّم المحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

غير أن المكاتب الإحصائية الوطنية تواجه فجوةً تمويليةً كبيرة، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويعاني ما يقرب من 23 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل نقصاً حاداً في التمويل، مع وجود فجوات تمويلية تتجاوز 60 في المائة لبرامجها الإحصائية. ويواجه قرابة 50 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية في هذه المجموعة فجوات تمويلية متوسطة تتراوح بين 20 و60 في المائة. والوضع أفضل نسبياً بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، حيث يواجه نحو 13 في المائة منها نقصاً حاداً في التمويل ويعاني 50 في المائة منها من مستويات معتدلة من الفجوات التمويلية. وتشكّل تحديات التمويل عقبة كبيرة أمام بناء قدرات قوية في مجال البيانات وتعوق الرصد الفعّال والإبلاغ عن التقدُّم المحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واستجابةً للفجوة التمويلية في البيانات، دعا إعلان هانغدجو الذي صدر مؤخراً بعنوان "تسريع التقدُّم في تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة"، إلى "زيادة عاجلة ومستدامة في مستوى ونطاق الاستثمارات في البيانات والإحصاءات من الجهات الفاعلة المحلية والدولية، من القطاعات العامة والخاصة والخيرية، لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة، وسدّ فجوات البيانات للفئات الضعيفة، وتعزيز قدرة البلدان على الصمود في السياق الراهن للأزمة الاقتصادية، والصراع، وتغيُّر المناخ، وانعدام الأمن الغذائي المتفاقم".

الفجوة التمويلية لبرنامج عمل المكاتب الإحصائية الوطنية، بحسب مستوى الدخل، تموز/يوليه 2021 (نسبة مئوية)

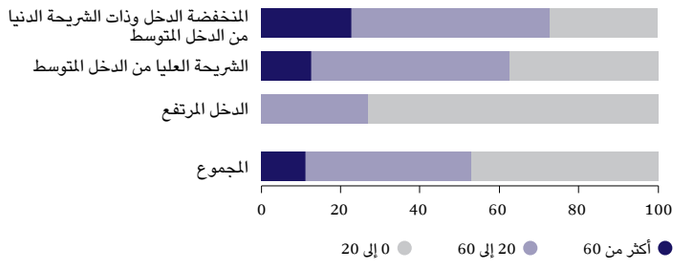

الكشف عن التقدم المحرَز في أهداف التنمية المستدامة: رحلة البيانات

صورة مثيرة للقلق لتقدم أهداف التنمية المستدامة عند نقطة منتصف الطريق:

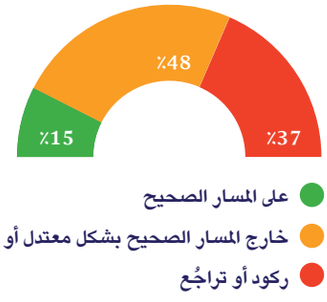

بناءً على تقييم لغايات أهداف التنمية المستدامة مع بيانات الاتجاهات

قطع أشواط كبيرة في بيانات أهداف التنمية المستدامة ورصدها

مؤشرات بمنهجية متفق عليها دولياً

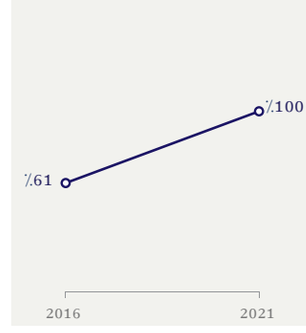

سجلات البيانات في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

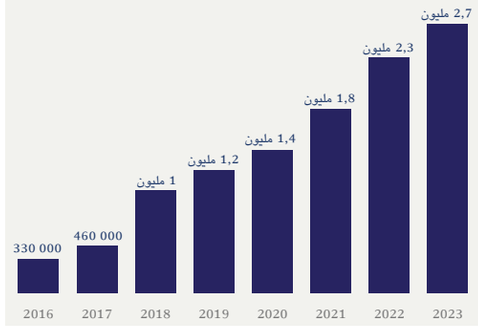

احذر الفجوة من أجل بيانات أفضل

مكاتب إحصائية وطنية راضية عن أدوارها التنسيقية

بلدان تعاني فجوة تمويلية تصل إلى 60٪ في برامجها الإحصائية

1 القضاء على الفقر

القضاء على الفقر

- إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، سيظلُّ 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، وسيقلّص ثلث بلدان العالم فقط مستويات الفقر الوطنية إلى النصف بحلول عام 2030.
- على الرغم من توسيع نطاق الحماية الاجتماعية خلال أزمة جائحة كوفيد-19، ما يزال أكثر من 4 بلايين من البشر غير محميّين تماماً. وما يزال العديد من الفئات السكانية الضعيفة في العالم، بما في ذلك الشباب وكبار السنّ، خارج مظلة برامج الحماية الاجتماعية القانونية.
- حصة إنفاق الحكومات على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، أعلى بكثير في الاقتصادات المتقدمة منها في الاقتصادات الناشئة والنامية.
- تعزيز العمل والاستثمار لتحسين الفرص الاقتصادية، والنهوض بالتعليم، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للجميع، ولا سيما الأكثر استبعاداً، مسألة بالغة الأهمية للوفاء بالتزام محوري يتمثل في إنهاء الفقر وعدم ترك أحد يتخلّف عن الرَّكْب.

الحياة اليومية للسكان الذين يعيشون في حيّ سوجات ناجار الفقير في دكا، بنغلاديش.

التقدم البطيء وغير المتكافئ في الحدّ من الفقر قد يترك مئات الملايين من البشر في فقر مدقع بحلول عام 2030

شهد الفقر المدقع، الذي يُعرّف حالياً بأنه العيش على أقلّ من 2,15 دولار للفرد الواحد يومياً عند تعادُل القوة الشرائية لعام 2017، تراجعاً كبيراً في العقود الأخيرة. إلا أنّ جائحة كوفيد-19 عكست مسار هذا الاتجاه الإيجابي. وحتى قبل حدوث الجائحة، كانت وتيرة الحدّ من الفقر تتباطأ، فقد انخفض الفقر المدقع من 10,8 في المائة في عام 2015 إلى 8,4 في المائة في عام 2019. وبلغ متوسط معدل الانخفاض السنوي 0,54 نقطة مئوية بين عامَي 2015 و2019، أي أقلّ من نصف معدل 1,28 نقطة مئوية الذي لوحظ بين عامَي 2000 و2014. وفي عام 2020، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 724 مليون شخص، ليتجاوز توقعات ما قبل الجائحة بمقدار 90 مليوناً، وليعكس مسار ما يقرب من ثلاث سنوات من التقدُّم المحرَز في الحدّ من الفقر.

وكان التعافي من الجائحة بطيئاً وغير متساوٍ، وانخفض الفقر المدقع من 9,3 في المائة في عام 2020 إلى 8,8 في المائة في عام 2021. وشهدت قرابة 41 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل معدل فقر أعلى في عام 2021 مقارنةً بالسنة السابقة، مقابل 13 في المائة فقط من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وتسبَّب الصراع في أوكرانيا في تعطُّل التجارة العالمية، ما أدى إلى ازدياد تكاليف المعيشة التي تؤثر بشكل غير متناسب في الفقراء. وعلاوةً على ذلك، يشكّل تغيُّر المناخ تهديداً جسيماً لجهود الحدّ من الفقر. وبحلول نهاية عام 2022، تشير التوقعات الآنية إلى أن 8,4 في المائة من سكان العالم، أو ما يصل إلى 670 مليون شخص، كانوا ما يزالون يعيشون في فقر مدقع.

وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فإن ما يُقدَّر بنحو 7 في المائة من سكان العالم – أي ما يقرب من 575 مليون شخص – سيكونون ما زالوا يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030، وسيكون جُلّ هؤلاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيمثّل هذا التوقُّع انخفاضاً ضئيلاً للفقر بنسبة تقلُّ عن 30 في المائة منذ عام 2015.

نسبة سكان العالم الذين يعيشون على أقلّ من 2,15 دولار في اليوم، للفترة 2015-2019 نسبة متحققة، وللفترة 2020-2030 بحسب التوقعات والتقديرات (نسبة مئوية)

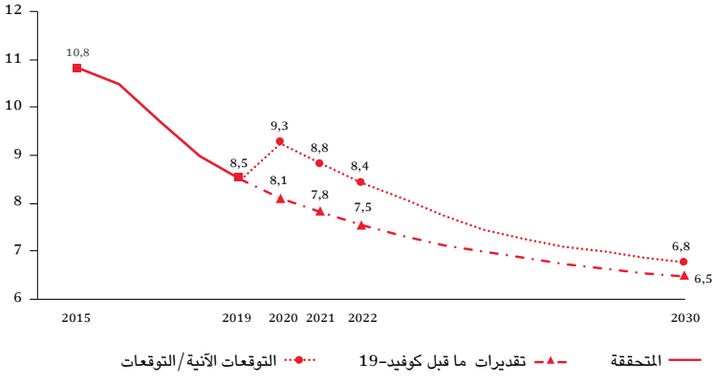

إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، سيقلّص ثلث بلدان العالم فقط مستويات الفقر الوطنية إلى النصف بحلول عام 2030

خط الفقر الوطني هو مقياس خاص بالظروف الاقتصادية لكلّ بلد والذي يمكن أن يساعد صانعي السياسات على تصميم التدخلات المستهدفة وشبكات الأمان الاجتماعي. وفي عام 2020، شهد 22 بلداً من أصل 39 بلداً تتوافر عنها بيانات زيادات في معدلات الفقر الوطنية مقارنةً بالسنة السابقة. وبالنظر إلى الاتجاهات التاريخية لما مجموعه 127 بلداً تتوافر عنها بيانات، فإنّ ثلث البلدان فقط سيخفض معدلات الفقر الوطنية إلى النصف بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2015.

والفقر تحدٍّ معقد ومتعدد الأبعاد. واعتمدت بعض البلدان مؤشرات فقر وطنية متعددة الأبعاد للإحاطة بجوانب أخرى من الفقر – مثل تلك المتعلقة بالصحة والعمالة والتعليم والحصول على الخدمات الأساسية – وكذلك للكشف عن العلاقة الترابطية بين أوجُه الحرمان على امتداد أهداف متعددة داخل الأسر المعيشية. وعلى الرغم من تنفيذ هذه التدابير في عدد قليل من البلدان، ما يزال التقدُّم المحرَز في الحدّ من الفقر المتعدد الأبعاد على الصعيد الوطني محدوداً. ولمعالجة ذلك، يجب على الحكومات والجهات المعنيّة استهداف العوامل الأساسية ووضع استراتيجيات للتخفيف من أوجُه الحرمان عبر أبعاد متعددة.

وَسْط أزمات متداخلة، ما تزال التغطية والنفقات على برامج الحماية الاجتماعية منخفضة

سلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، في عام 2020، نالت نسبة 47 في المائة لا أكثر من سكان العالم استحقاقاً نقدياً واحداً على الأقلّ في إطار الحماية الاجتماعية، بزيادة طفيفة عن 45 في المائة في عام 2015. وحصل 26,4 في المائة فقط من الأطفال الذين تقلُّ أعمارهم عن 15 سنة في جميع أنحاء العالم على استحقاقات نقدية في إطار الحماية الاجتماعية، مقارنة بنسبة 77,5 في المائة من كبار السنّ. ولكن في البلدان المنخفضة الدخل، لم يحصل سوى 23,2 في المائة من كبار السنّ الذين بلغوا سنّ التقاعد على استحقاقات نقدية في إطار الحماية الاجتماعية. وبالمثل، عالمياً، لم يحصل سوى 28,9 في المائة من الأشخاص الذين يُعدُّون من الفئات الضعيفة – جميع الأطفال، إلى جانب البالغين وكبار السنّ الذين لا تشملهم البرامج القائمة على الاشتراكات – على استحقاقات نقدية غير قائمة على الاشتراكات.

وعلاوةً على ذلك، ما يزال الإنفاق الوطني على الحماية الاجتماعية للأطفال والمسنين منخفضاً، فالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا أنفقت 0,5 في المائة و1,4 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي على هاتين الفئتين، بينما أنفقت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 0,1 في المائة و0,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الفئتين نفسهما، على التوالي، في عام 2020. واستجابةً لأزمة تكلفة المعيشة، أعلن 105 بلدان ومناطق عن ما يقرب من 350 تدبيراً من تدابير الحماية الاجتماعية بين شباط/فبراير 2022 وشباط/فبراير 2023. غير أن أكثر من 80 في المائة من تلك التدابير كانت قصيرة الأجل بطبيعتها وقرابة 47 في المائة منها لدعم الدخل العام للفقراء والضعفاء، ولا سيما الأطفال والأسر وكبار السنّ. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستحتاج البلدان إلى تنفيذ أنظمة حماية اجتماعية شاملة ومستدامة ملائمة وطنياً للجميع.

نسبة الأطفال والأشخاص الضعفاء وكبار السنّ المشمولين بالاستحقاقات النقدية للحماية الاجتماعية، بحسب مستوى الدخل في البلد، 2020 (نسبة مئوية)

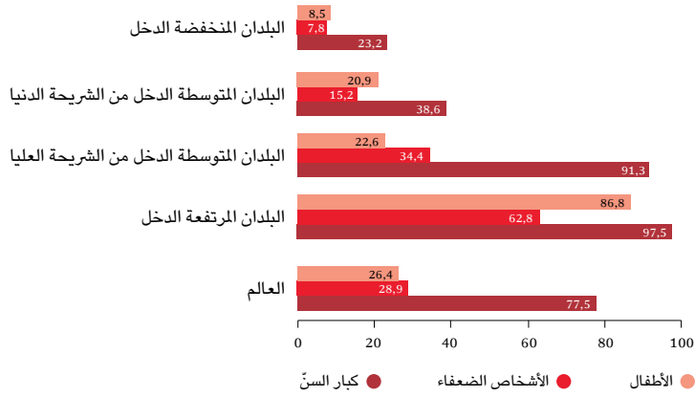

زادت الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية على حدّ سواء حصتها من إنفاق الحكومات على الخدمات الأساسية

زادت حصة إنفاق الحكومات على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، على مدى العقدين الماضيين. وشكّلت قرابة 53 في المائة من إجمالي النفقات الحكومية على مستوى العالم في عام 2021، بزيادة عن 47 في المائة في عام 2015. وبلغت هذه النسبة 62 في المائة في الاقتصادات المتقدمة و44 في المائة في الاقتصادات الناشئة والنامية. وظلت الفجوة بينهما مستقرة نسبياً، عند نحو 20 نقطة مئوية على مرّ السنين. وبالنظر إلى المكوّنات المختلفة للخدمات الأساسية، كان الإنفاق على الحماية الاجتماعية في الاقتصادات المتقدمة في المتوسط أعلى بما يعادل 17 نقطة مئوية منه في الاقتصادات الناشئة والنامية، ما يعكس جزئياً ارتفاع تغطية المعاشات التقاعدية في الاقتصادات المتقدمة. وكانت الفجوة أقلّ على صعيد الإنفاق على الصحة، فقد كان أعلى بـ 6 نقاط مئوية في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة مقارنةً بالاقتصادات الناشئة والنامية.

عالمياً، تؤثر الكوارث على المزيد من البشر ولكنها تسبب عدداً أقلّ من الوفيات

في منتصف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سِنداي للحدّ من مخاطر الكوارث، انخفضت على نحو مطّرد الوفيات الناجمة عن الكوارث. وانخفض المتوسط العالمي للعدد السنوي للوفيات أو الأشخاص المفقودين لكلّ 000 100 من السكان بشكل مطرد في جميع أنحاء العالم، من 1,64 في الفترة بين عامَي 2005–2015 إلى 0,86 في الفترة بين عامَي 2015–2021. وبالأرقام المطلقة، بلغ متوسط الوفيات الناجمة عن الكوارث بحسب ما أبلغت عنه البلدان 616 44 وفاة سنوياً خلال هذه الفترة. ومع ذلك، تواجه أقلّ البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية درجة أكبر من قابلية التأثر بالكوارث، حيث بلغت معدلات الوفيات 1,24 و2,80 و1,85 على التوالي في الفترة من 2012 إلى 2021. وعلى الرغم من تراجُع الوفيات العالمية الناجمة عن الكوارث، ارتفع عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث لكلّ 000 100 نسمة من 198 1 شخصاً خلال الفترة بين عامَي 2005–2015 إلى 113 2 شخصاً في الفترة بين عامَي 2012–2021 (باستثناء الحالات المتعلقة بجائحة كوفيد-19). وبين عامَي 2015 و2021، تأثّر 151 مليون شخص في المتوسط بالكوارث كلّ عام على مستوى العالم.

معدل الوفيات الناجمة عن الكوارث (باستثناء وفيات كوفيد-19)، 2005–2021 (الوفيات لكلّ 000 100 من السكان)

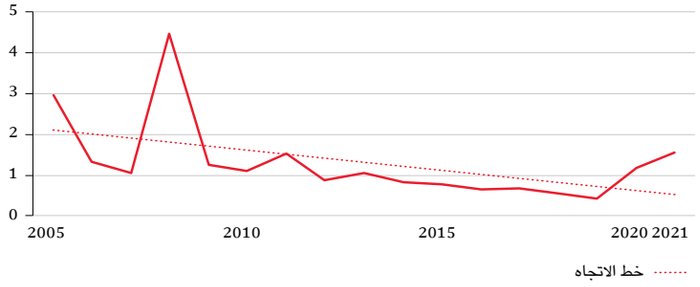

2 القضاء التام على الجوع

القضاء التام على الجوع

الأطفال في مجتمع سانتينغ بمقاطعة تونغو، غانا، يستمتعون بالعصيدة المصنوعة من الفونيو، وهو أحد محاصيل السكان الأصليين القديمة والمقاوِمة للجفاف وتقوم النساء الريفيات بزراعته.

- عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع وانعدام أمن الغذاء في ازدياد منذ عام 2015، ومما فاقم هذه الحالة حدوث الجائحة، والصراعات المندلعة، وتغيُّر المناخ، وتزايُد أوجُه عدم المساواة. وفي عام 2022، واجه ما يقرب من 9,2 في المائة من سكان العالم جوعاً مزمناً، وهو ما يعادل نحو 735 مليون شخص، بزيادة قدرها 122 مليون شخص مقارنةً بعام 2019. وتشير التقديرات إلى أن 29,6 في المائة من سكان العالم – 2,4 بليون شخص – يعانون انعدامَ أمن الغذاء بدرجة معتدلة أو شديدة، ما يعني عدم حصولهم على غذاء كافٍ. ويعكس هذا الرقم زيادة مثيرة للقلق قدرها 391 مليون شخص مقارنةً بعام 2019.
- على الرغم من الجهود العالمية المبذولة، في عام 2022، عانى ما يُقدَّر بنحو 45 مليون طفل دون سنّ الخامسة من الهزال، و148 مليون طفل من توقُّف النمو، و37 مليون طفل من زيادة الوزن. وثمة حاجة إلى إحداث تحوُّلات جوهرية في هذا المسار لتحقيق غايات التغذية لعام 2030.
- لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030، لا بدّ من اتخاذ إجراءات منسَّقة عاجلة وحلول سياساتية لمعالجة أوجُه عدم المساواة المتجذرة، وتحقيق نقلة في النظم الغذائية، والاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة، والحدّ من تأثير الصراعات والجائحة على التغذية وأمن الغذاء العالميين والتخفيف من آثارهما.

في مواجهة الأزمات المتعددة، ثمة حاجة ماسّة إلى بذل جهود عالمية مشتركة لمعالجة الجوع وضمان أمن الغذاء

في عام 2022، ظلّ انتشار نقص التغذية دون تغيير مقارنةً بعام 2021، بعد حدوث زيادة كبيرة في عام 2020 بسبب الجائحة وزيادة بوتيرة أبطأ في عام 2021. وبلغت نسبة عدد سكان العالم الذين يواجهون جوعاً مزمناً 9,2 في المائة في عام 2022، ارتفاعاً من 7,9 في المائة في عام 2019، وهو ما يؤثر في نحو 735 مليون شخص، بزيادة قدرها 122 مليون شخص منذ عام 2019. وعلاوةً على ذلك، يعاني ما يُقدَّر بنحو 2,4 بليون فرد، أي ما يعادل 29,6 في المائة من سكان العالم، انعدامَ أمن الغذاء المعتدل إلى الشديد، أي أنهم لم يحصلوا بشكل منتظم على غذاء كافٍ. وفي حين أن نسبة سكان أفريقيا الذين يواجهون الجوع أعلى مقارنةً بمناطق العالم الأخرى، فإن آسيا هي موطن غالبية الأشخاص الذين يواجهون الجوع. ومن المتوقع أن يواجه أكثر من 600 مليون شخص في جميع أنحاء العالم الجوع في عام 2030، ما يسلّط الضوء على تحدٍّ هائل ماثل أمام تحقيق هدف القضاء التام على الجوع.

وتعكس الاتجاهات العالمية في انتشار الجوع وأمن الغذاء التفاعلَ بين قوتين متعارضتين. فمن ناحية، أدّى استئناف الأنشطة الاقتصادية إلى ازدياد الدخل وتحسّن فرص الحصول على الغذاء. ولكن من ناحية أخرى، أدّى تضخم أسعار المواد الغذائية إلى تآكل مكاسب الدخل وإعاقة الحصول على الغذاء. ومع ذلك، تجلّت هاتان القوتان على نحو متباين في مناطق العالم المختلفة. فالجوع آخذ بالازدياد في غرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وجميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. وعلى العكس من ذلك، شهدت معظم المناطق دون الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية أوجُه تحسُّن في أمن الغذاء.

انتشار نقص التغذية، 2020–2022 (نسبة مئوية)

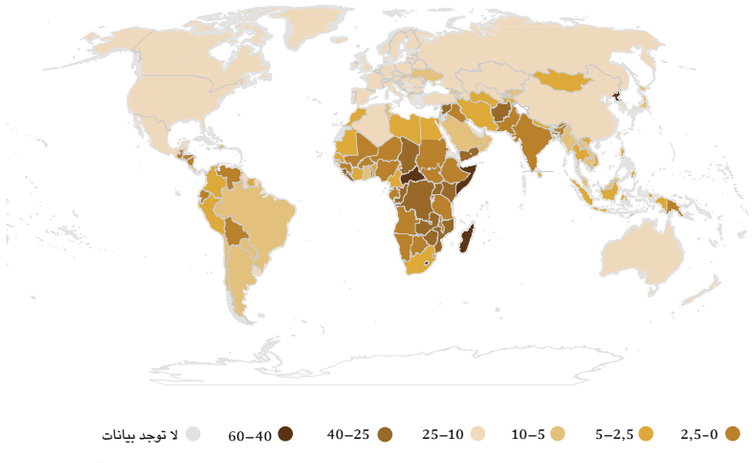

المساعدات والإنفاق العام على الزراعة يتراجعان على الرغم من أزمة الغذاء العالمية المتفاقمة

الاستثمار في الزراعة أمر بالغ الأهمية لتحسين الكفاءة والإنتاجية ونمو الدخل، وأيضاً للتصدي للفقر والجوع. وعلى الرغم من الإنفاق العام الاسمي غير المسبوق على الزراعة البالغ 700 بليون دولار في عام 2021 إبّان الجائحة، انخفض الإنفاق الحكومي على الزراعة بالنسبة لمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لقياس مؤشر التوجه الزراعي) من قيمة 0,50 في 2015 إلى 0,45 في 2021. ولوحظ هذا الانخفاض في جميع مناطق العالم باستثناء أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث نفّذت الحكومات حُزم تحفيز غير مسبوقة في نطاقها. وسجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر انخفاض في مؤشر التوجه الزراعي، من 0,33 في عام 2015 إلى 0,21 في عام 2021.

وبين عامَي 2015 و2021، ارتفع إجماليّ المساعدات المقدَّمة للزراعة في البلدان النامية بنسبة 14,6 في المائة، من 12,8 بليون دولار إلى 14,2 بليون دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2021). وفي عام 2020، ارتفع بشكل حادّ إجماليّ المساعدات المقدَّمة للزراعة، فقد نما بنسبة 18 في المائة تقريباً مقارنة بالسنة السابقة، ومردّ ذلك جزئياً إلى المخاوف بشأن أمن الغذاء إبّان الجائحة. ومع ذلك، في عام 2021، انخفض الإجماليّ نفسه بنسبة 15 في المائة، ليعود إلى مستويات مماثلة لتلك التي كانت قبل الجائحة.

سوء التغذية ما يزال يهدد الأطفال والنساء في جميع أنحاء العالم، على الرغم من بعض التقدُّم المحرَز في هذا الصدد

يواجه الأطفال المتأثرون بسوء التغذية – بما في ذلك التقزُّم (انخفاض الطول بالنسبة للعمر) والهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول) وعوز المغذيات الدقيقة، والمتضررون من زيادة الوزن – مخاطر متزايدة من حيث ضعف النمو والنماء. وعلى الرغم من التقدُّم المحرَز في بعض المناطق، ما يزال سوء تغذية الأطفال مبعث قلق في العالم وقد تفاقم بسبب أزمة الغذاء والتغذية المستمرة – والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط من بين البلدان الأكثر تضرراً.

وفي عام 2022، تأثّر 22,3 في المائة من الأطفال دون سنّ الخامسة (148 مليون طفل) بالتقزُّم، بتراجع عن 26,3 في المائة في عام 2012. وفي حين تراجع عدد البلدان التي ترتفع فيها نسبة انتشار التقزُّم (30 في المائة أو أكثر) من 47 بلداً في عام 2012 إلى 28 بلداً في عام 2022، لا توجد منطقة واحدة في العالم تسير نحو تحقيق غاية عام 2030 المتمثلة في خفض عدد الأطفال الذين يعانون من التقزُّم بنسبة 50 في المائة. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فسيظل ما يقرب من 128,5 مليون طفل يعانون من التقزُّم في عام 2030. ولتحقيق الغاية العالمية المتوخاة، يجب أن يزداد معدل الانخفاض السنوي بمقدار 2,2 مرة عن المعدل الحالي.

والهزال، الناجم عن الأمراض والأنظمة الغذائية الضعيفة بالمغذيات، يعرّض الأطفال لخطر مباشر من النحافة، وضعف المناعة، وتأخُّر النمو، والوفاة. وفي عام 2022، تأثّر 6,8 في المائة (أو 45 مليون) من الأطفال دون سنّ الخامسة بالهزال، بانخفاض عن نسبة 7,7 في المائة في عام 2010. وفي الوقت نفسه، كان 5,6 في المائة (أو 37 مليون) من الأطفال يعانون من زيادة الوزن. واستقر معدل الانتشار العالمي للأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن عند نحو 5,5 في المائة منذ عام 2012، ما يستلزم بذل المزيد من الجهود لتحقيق غاية عام 2030 المتمثلة في 3 في المائة.

وعلاوة على ذلك، ما يزال انتشار فقر الدم بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً مبعث قلق، فقد استقر عند نحو 30 في المائة منذ عام 2000. وفقر الدم لدى النساء هو أحد عوامل الاختطار للحصائل السلبية للأمومة وللفترة المحيطة بالولادة، ما يسلط الضوء على أهمية معالجة هذه القضية لصحة وتغذية المرأة والطفل.

وتستلزم الوقاية من جميع أشكال سوء التغذية: ضمان التغذية الكافية للأمهات؛ وتشجيع الرضاعة الطبيعية المثلى؛ وتوفير الأغذية المغذية والمتنوعة والسليمة في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وخلق بيئة صحية، مع إتاحة الخدمات الأساسية من الصحة والمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي، فضلاً عن فرص الأنشطة البدنية المأمونة.

وثمة حاجة إلى إجراءات منسقة عبر قطاعات التغذية والصحة والحماية الاجتماعية – خاصة في المناطق الأكثر تضرراً – للحدّ من سوء تغذية الأطفال والأمهات.

عدد الأطفال دون سنّ الخامسة المتأثرين بالتقزُّم، 2012 و2022 (بالملايين)

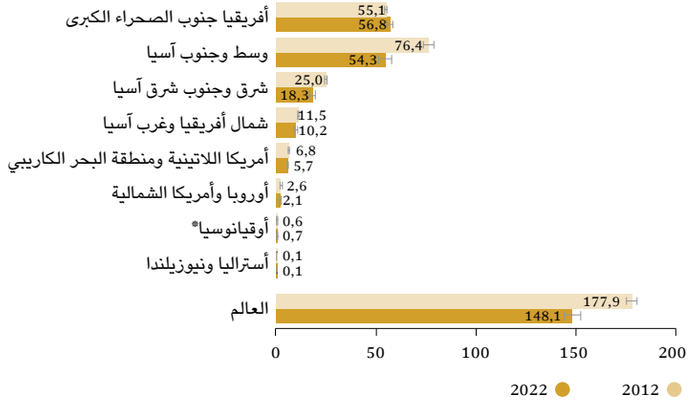

نسبة الأطفال دون سنّ الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن، 2012 و2022 (نسبة مئوية)

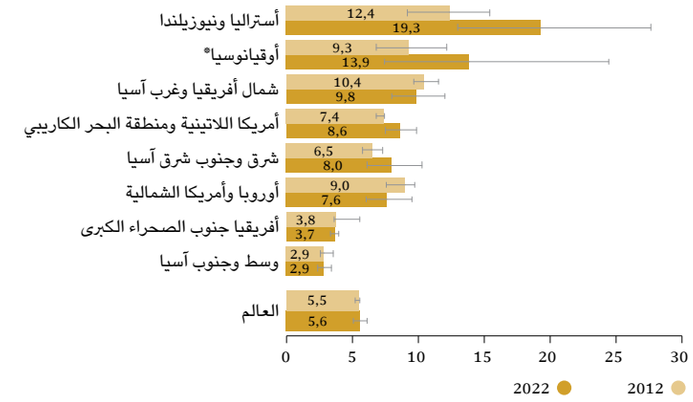

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

على الرغم من التراجع في عام 2021، ظلت نسبة البلدان التي تعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية أعلى من متوسط الفترة بين عامَي 2015–2019

عالمياً، انخفضت نسبة البلدان التي تعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بمستويات معتدلة أو غير عادية، من 48,1 في المائة في عام 2020 إلى 21,5 في المائة في عام 2021. وعلى الرغم من هذا التراجع الكبير، ما تزال أرقام 2021 أعلى من متوسط الفترة بين عامَي 2015–2019 البالغ 15,2 في المائة. وأسهمت عوامل مثل زيادة الطلب، وارتفاع المدخَلات (الطاقة والأسمدة)، وتكاليف النقل، وتعطُّل سلسلة التوريد، وتغيرات السياسة التجارية، في الارتفاعات المستمرة في الأسعار. وفي الوقت نفسه، أدّت عوامل محلية – بما في ذلك سوء الطقس، وانخفاض قيمة العملة، وعدم الاستقرار السياسي ونقص الإنتاج – إلى اشتداد الضغوط السعرية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أقلّ البلدان نمواً، ارتفعت نسبة البلدان التي تعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية للسنة الثانية على التوالي في عام 2021 (لتصل إلى 40,9 في المائة و34,1 في المائة، على التوالي). وواجهت هاتان المنطقتان تحديات إضافية بسبب تدهور الظروف الأمنية، والصعوبات الاقتصادية الكلية، والاعتماد الكبير على المواد الغذائية المستوردة والمدخَلات الزراعية.

نسبة البلدان المتأثرة بارتفاع أسعار الغذاء بمستويات معتدلة أو غير عادية، متوسط 2015–2019، 2020 و2021 (النسبة المئوية)

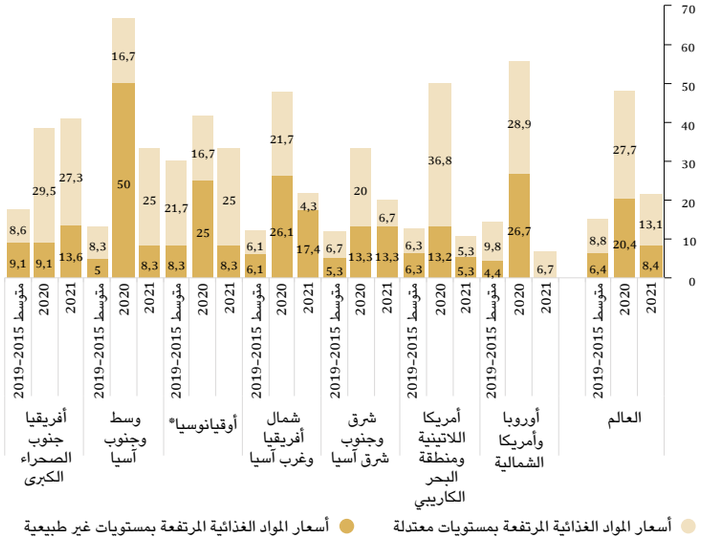

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

3 الصحة الجيدة والرفاه

الصحة الجيدة والرفاه

صوفيا البالغة من العمر تسعة أشهر تتلقى لقاحات دورية وفحوصاً طبية مع والدتها في عيادة في بوليفيا.

- أُحرز بعض التقدُّم في النهوض بالصحة العالمية في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، حقّق بالفعل 146 بلداً أو منطقة من أصل 200 بلد أو منطقة، أو في الطريق نحو تحقيق، غاية أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بوفيات الأطفال دون سنّ الخامسة. وأدّى العلاج الفعّال لفيروس نقص المناعة البشرية إلى خفض الوفيات العالمية المرتبطة بالإيدز بنسبة 52 في المائة منذ عام 2010، وتمَّ القضاء على واحد من الأمراض المدارية المهمَلة على أقلّ تقدير في 47 بلداً.
- مع ذلك، لم يُحرَز تقدُّم كافٍ في مجالات أخرى، مثل الحدّ من وفيات الأمومة (الوفيات النِّفاسيّة) وتوسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة. وعالمياً، تُوفيت نحو 800 امرأة كلّ يوم بسبب الحمل أو الولادة في عام 2020. وفي عام 2019، دُفِع 381 مليون شخص نحو براثن الفقر المدقع، أو نحو المزيد من الفقر المدفع، بسبب سدادهم لنفقات الرعاية الصحية من جيوبهم.
- أعاقت جائحة كوفيد-19 والأزمات الجارية إحراز تقدُّم نحو تحقيق الهدف 3. وشهدت لقاحات الأطفال أكبر تراجُع منذ ثلاثة عقود، وزادت الوفيات الناجمة عن السُّل والملاريا مقارنةً بمستويات ما قبل الجائحة.
- للتغلب على هذه النكسات ومعالجة أوجُه القصور الطويلة الأمد في الرعاية الصحية، ثمة حاجة إلى تعزيز الاستثمار في النُّظم الصحية لدعم البلدان في تعافيها وبناء قدرتها على الصمود في مواجهة التهديدات الصحية في المستقبل.

جمود التقدُّم في الحدّ من وفيات الأمومة يعني وفاة امرأة كلّ دقيقتين لأسباب يمكن الوقاية منها

انخفض معدل وفيات الأمومة، أو الوفيات النِّفاسيّة، عالمياً بشكل طفيف من 227 حالة وفاة لكلّ 000 100 من المواليد الأحياء في عام 2015 إلى 223 حالة وفاة في عام 2020. وما يزال هذا الرقم أكثر من ثلاثة أضعاف الهدف المحدَّد لعام 2030 والبالغ 70 حالة وفاة – ما يعني أنّ ما يقرب من 800 امرأة تُوفين كلّ يوم لأسباب يمكن الوقاية منها تتعلق بالحمل والولادة، أو حالة وفاة واحدة كلّ دقيقتين. وفي الفترة بين عامَي 2016–2020، كان متوسط معدل الانخفاض السنوي العالمي صفراً تقريباً، أي أقلّ بكثير من معدل الانخفاض السنوي البالغ 2,7 في المائة الذي تحقّق بين عامَي 2000 و2015.

وفي عام 2020، حدثت قرابة 70 في المائة من وفيات الأمومة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تليها منطقة وسط وجنوب آسيا بنسبة 17 في المائة تقريباً. وكانت الفتيات البالغات من العمر 15 عاماً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأعلى في معدل الاختطار مدى الحياة (1 من كلّ 40) – أي ما يقرب من 400 مرة أعلى من نظيراتهن في أستراليا ونيوزيلندا. وبين عامَي 2016 و2020، سجّلت أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية تراجعاً كبيراً في معدل وفيات الأمومة، فقد بلغ متوسط معدل الانخفاض السنوي 2,8 في المائة و3,0 في المائة على التوالي، بينما بلغ معدل الانخفاض السنوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية 1,2 في المائة فقط.

وارتفعت التغطية العالمية للولادة بمساعدة عاملين صحيين مؤهلين من 81 إلى 86 في المائة بين عامَي 2015 و2022، لكن إمكانية الحصول على ذلك ما تزال محدودة في العديد من البلدان، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، حيث معدلات الوفيات هي الأعلى. ومع ذلك، سجّلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أسرع معدل نمو، من 59 إلى 70 في المائة بين عامَي 2015 و2022.

نسبة الولادات تحت إشراف عاملين صحيين مؤهلين، 2015 و2022 (نسبة مئوية)

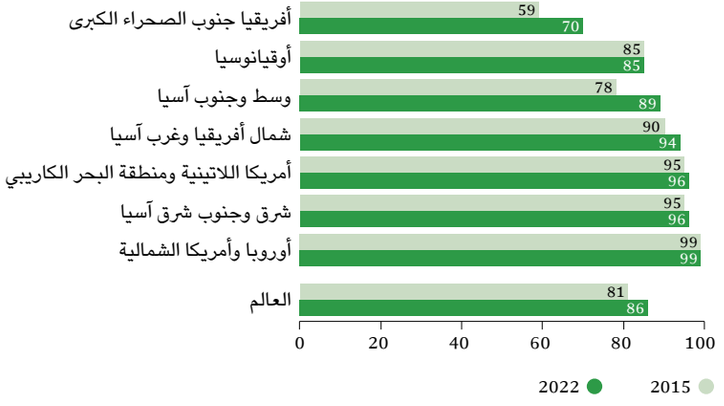

يستمر التقدُّم المحرَز في مجال الصحة الإنجابية، مع انخفاض معدلات ولادات المراهقات وازدياد فرص الحصول على وسائل منع الحمل

تحسَّنت إمكانية حصول المزيد من النساء والفتيات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وارتفعت نسبة النساء في سنّ الإنجاب (15–49 سنة) اللواتي يلبين حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بالوسائل الحديثة زيادة طفيفة، من 76,5 في المائة إلى 77,6 في المائة بين عامَي 2015 و2023، ومن المتوقع أن تصل إلى 78,2 في المائة بحلول عام 2030. وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر زيادة، من 51,6 في المائة إلى 57,4 في المائة خلال هذه الفترة، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 62,1 في المائة بحلول عام 2030.

وبلغ المعدل العالمي لولادات المراهقات للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15–19 عاماً 41,3 ولادة لكلّ 1 000 فتاة في عام 2023، منخفضاً من 47,2 في عام 2015.

وتراجع المعدل العالمي لولادات المراهقات للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 10 و14 عاماً، والذي أُبلغَ عنه لأول مرة في رصد الأهداف على مستوى العالم، من 1,8 ولادة لكلّ 1 000 فتاة في عام 2015 إلى 1,5 ولادة في عام 2023. وسجّلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر انخفاض بين مناطق العالم، من 67,3 ولادة لكلّ 1 000 فتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً في عام 2015 إلى 51,4 ولادة في عام 2023، ومن 3,3 ولادات لكلّ 1 000 فتاة تتراوح أعمارهن بين 10 و14 عاما في عام 2015 إلى 2,3 ولادة في عام 2023.

معدلات وفيات الأطفال في العالم تُظهر تراجعاً كبيراً، لكن التحديات لم تزل قائمة

تحقَّق انخفاض كبير في وفيات الأطفال على مدى العقدين الماضيين. فبين عامَي 2015 و2021، انخفض المعدل العالمي لوفيات الأطفال دون سنّ الخامسة بنسبة 12 في المائة، من 43 حالة وفاة لكلّ 1 000 من المواليد الأحياء إلى 38 حالة وفاة. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض المعدل العالمي لوفيات المواليد الجدد بنحو 10 في المائة، من 20 حالة وفاة لكلّ 1 000 من المواليد الأحياء إلى 18 حالة وفاة لكلّ 1 000 من المواليد الأحياء. وعلى الرغم من هذا التقدُّم، كان 5 ملايين طفل ما زالوا يفقدون حياتهم قبل بلوغهم سنّ الخامسة في عام 2021، انخفاضاً من 6,1 ملايين طفل في عام 2015. وما يقرب من نِصف هذه الوفيات (2,3 مليون) حدثت في أول 28 يوماً من حياتهم. وفي حين انخفضت وفيات الأطفال في جميع مناطق العالم، ما زالت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تسجّل أعلى المعدلات. ففي هذه المنطقة، توفي في عام 2021 طفل واحد من بين كلّ 14 طفلاً قبل بلوغه سنّ الخامسة (74 حالة وفاة لكلّ 1 000 من المواليد الأحياء)، وهو متوسط المعدل العالمي نفسه الذي تحقّق قبل عقدين من الزمن في عام 2001.

وبحلول عام 2021، حقق 133 بلداً بالفعل غاية أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بوفيات الأطفال دون سنّ الخامسة، ومن المتوقع أن يحقّق 13 بلداً آخر ذلك بحلول عام 2030، في حال استمرت الاتجاهات الحالية. ولكن لتحقيق الغاية المنشودة بحلول عام 2030، يتعيّن تسريع التقدُّم المحرَز في 54 بلداً، ما يقرب من 75 في المائة منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإذا ما تمكنت هذه البلدان من تحقيق الغاية المتعلقة بالأطفال دون سنّ الخامسة، فيمكن تجنُّب ما يقرب من 10 ملايين حالة وفاة دون سنّ الخامسة بين عامَي 2022 و2030. وفي الوقت نفسه، يحتاج أكثر من 60 بلداً إلى تسريع وتيرة التقدُّم المحرَز لتحقيق الغاية المتعلقة بالمواليد الجدد.

معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة ووفيات المواليد الجدد، 2015–2021 (الوفيات لكلّ 1 000 من المواليد الأحياء)

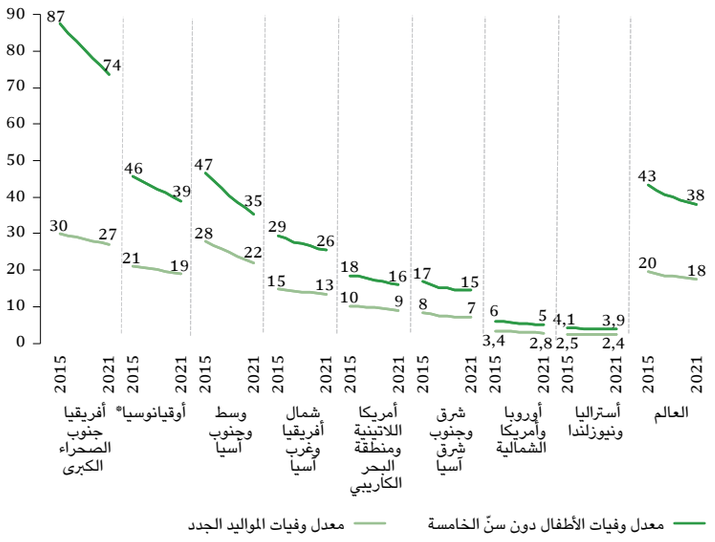

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

الانخفاض المقلق في لقاحات الأطفال يجعل ملايين الأطفال عرضة لخطر الإصابة بأمراض فتاكة يمكن الوقاية منها

انخفضت نسبة الأطفال الذين تلقوا ثلاث جرعات من اللقاح ضد الدفتيريا (الخُنَّاق) والكزاز والسعال الديكي (DTP3) – وهي علامة على التغطية التحصينية داخل البلدان وفيما بينها – بنسبة 5 نقاط مئوية بين عامَي 2019 و2021، لتصل إلى 81 في المائة فقط. ويمثّل هذا أكبر انخفاض مستمر في لقاحات الأطفال منذ قرابة 30 عاماً. ونتيجة لذلك، فوَّت 25 مليون طفل جرعة واحدة أو أكثر من اللقاح ضد الدفتيريا (الخُنَّاق) والكزاز والسعال الديكي في إطار الخدمات التحصينية الروتينية في عام 2021 وحده. وهذا يزيد بمقدار مليونَي طفل عن أولئك الذين فاتتهم جرعة اللقاح في عام 2020 وبمقدار 6 ملايين طفل مقارنةً بعام 2019، ما يسلط الضوء على العدد المتزايد من الأطفال المعرّضين لخطر الإصابة بأمراض فتاكة يمكن الوقاية منها. وفي عام 2021، تلقّى 70 في المائة فقط من الأطفال جرعتين من لقاح الحصبة، وهو مرض مُعدٍ بشدة. وكان هذا أقلّ بكثير من التغطية السكانية البالغة 95 في المائة اللازمة لمنع تفشي المرض. وبلغت تغطية الجرعة الأولى من لقاح فيروس الورم الحليمي البشري (HPV)، الذي له عواقب وخيمة على صحة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، 15 في المائة فقط في عام 2021، على الرغم من ترخيص اللقاحات الأولى منذ أكثر من 15 عاماً.

التغطية باللقاح المحتوي على الحصبة، 2015–2021 (نسبة مئوية) والعدد التقديري للأطفال الذين فاتتهم جرعات من اللقاح المحتوي على الحصبة، 2015–2021 (بالملايين)

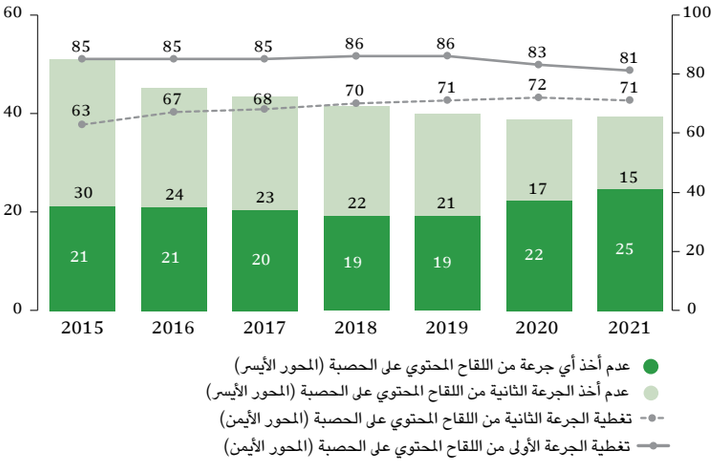

الأزمات المتقاطعة جعلت العالم بعيداً عن تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسُّل

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: في عام 2021، سُجّل ما يُقدَّر بنحو 1,5 مليون إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) على مستوى العالم، أي أقلّ بمقدار الثلث تقريباً مقارنةً بعام 2010. وأدّى العلاج الفعّال لفيروس نقص المناعة البشرية إلى خفض الوفيات العالمية الناجمة عن الإيدز بنسبة 52 في المائة، من 1,4 مليون وفاة في عام 2010 إلى 650 000 وفاة في عام 2021. وسجّلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المنطقة التي تئنُّ تحت وطأة العبء الأكبر لفيروس نقص المناعة البشرية، انخفاضاً بنسبة 44 في المائة في الإصابات السنوية الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية منذ عام 2010. غير أن الانخفاض كان أكثر حدّةً بكثير بين الذكور منه بين الإناث. وكان عدد الأطفال الذين يحصلون على العلاج أقلّ من عدد البالغين. وأوجُه عدم المساواة المذكورة آنفاً وغيرها من أوجُه عدم المساواة التي تواجهها الفئات السكانية الرئيسية المعرّضة لخطر متزايد للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من شأنها إبطاء عجلة التقدُّم نحو القضاء على الإيدز. وعلاوةً على ذلك، فإنّ الإصابات الجديدة آخذة بالارتفاع في بعض مناطق العالم، والعالم بعيد عن المسار الصحيح لتحقيق الغايات المتمثلة في تسجيل أقلّ من 370 000 إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام 2025.

السُّل: أثّرت جائحة كوفيد-19 بشدة في إتاحة تشخيص السُّل وعلاجه في العديد من بلدان العالم، ما أدّى إلى زيادة عبء مرض السُّل على الصعيد العالمي. وفي عام 2021، أُصيبَ ما يُقدَّر بنحو 10,6 ملايين شخص بالسُّل، بزيادة عن 10,1 مليون شخص في عام 2020. وارتفع أيضاً معدل الإصابة بالسُّل بنسبة 3,6 في المائة بين عامَي 2020 و2021، ما عكس مسار الانخفاض بنسبة 2 في المائة سنوياً الذي رُصد طوال جُلّ العقدين السابقين. وتسبَّب السُّل بما يُقدَّر بنحو 1,6 مليون حالة وفاة في عام 2021، بزيادة قدرها 14,1 في المائة عن عام 2020. وهذه هي المرة الأولى منذ قرابة عقدين من الزمن التي يزداد فيها عدد وفيات السُّل. وبين عامَي 2015 و2021، بلغ صافي الانخفاض في حالات الإصابة بالسُّل والوفيات الناجمة عنه 10 في المائة و5,9 في المائة على التوالي، أي خُمس وعُشر الطريق نحو المرحلة الفارقة لعام 2025 من استراتيجية منظمة الصحة العالمية للقضاء على السُّل.

الملاريا: في عام 2021، قُدّر عدد الوفيات العالمية بالملاريا بنحو 619 000 وفاة، مقارنةً بنحو 625 000 وفاة في عام 2020 و568 000 وفاة في عام 2019. وبلغ العدد الإجمالي لحالات الملاريا في جميع أنحاء العالم 247 مليون حالة في عام 2021، متجاوزاً الرقمين البالغين 245 مليون حالة في عام 2020 و232 مليون حالة في عام 2019. وعلى الرغم من الاضطرابات المرتبطة بجائحة كوفيد-19، حافظت البلدان المتضررة من الملاريا في جميع أنحاء العالم إلى حد بعيد على تدابير الوقاية والتشخيص والعلاج عند مستويات مماثلة لما قبل الجائحة. وفي عام 2021، وصلت 128 مليون ناموسية معالَجة بمبيدات حشرية إلى وجهتها المستهدفة، إلى جانب 223 مليون من الاختبارات التشخيصية السريعة للملاريا، و242 مليون من الجرعات العلاجية المركَّبة المكوَّنة أساساً من مادة الأرتيميسينين. ومع ذلك، ما زال الكثيرون من المعرّضين بشدة لخطر الإصابة بالملاريا يفتقدون للخدمات التي يحتاجونها للوقاية من المرض واكتشافه وعلاجه، وما يزال التقدُّم نحو تحقيق هدف القضاء على الملاريا بحلول عام 2030 بعيداً عن المسار الصحيح. وبالإضافة إلى الاضطرابات الناجمة عن الجائحة، فإن الأزمات الإنسانية المتقاربة، وقيود التمويل، وضعف نُظم المراقبة، وانخفاض فعالية الأدوات الأساسية لمكافحة الملاريا تهدّد بتقويض الاستجابة العالمية للملاريا، ولا سيما في أفريقيا.

الأمراض المدارية المهمَلة: في عام 2021، أفيد بأنَّ 1,65 بليون شخص بحاجة إلى علاج ورعاية، جماعياً أو فردياً، فيما يتعلق بالأمراض المدارية المهمَلة، انخفاضاً من 2,19 بليون شخص في عام 2010، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 25 في المائة. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2022، تخلَّص 47 بلداً وإقليماً ومنطقة من مرض واحد على الأقلّ من الأمراض المدارية المهمَلة. وفي أقلّ البلدان نمواً، احتاج 46 في المائة من السكان إلى العلاج والرعاية من الأمراض المدارية المهمَلة في عام 2021، انخفاضاً من 79 في المائة في عام 2010.

معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، 2010 و2021 (حالات جديدة لكلّ 000 1 من البالغين غير المصابين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 عاماً)

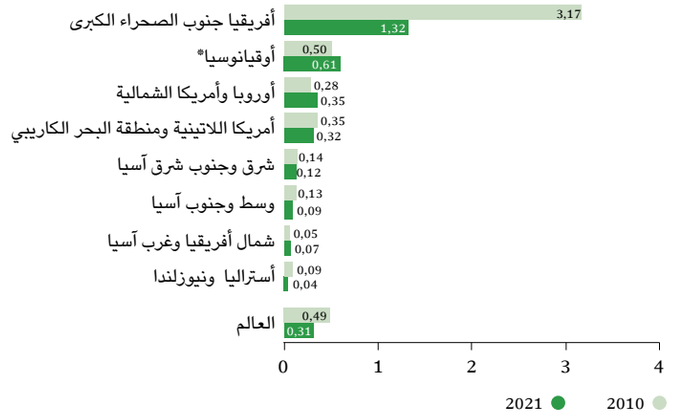

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

معدل الإصابة بالسُّل، 2015-2021 (الحالات الجديدة لكلّ 000 100 من السكان)

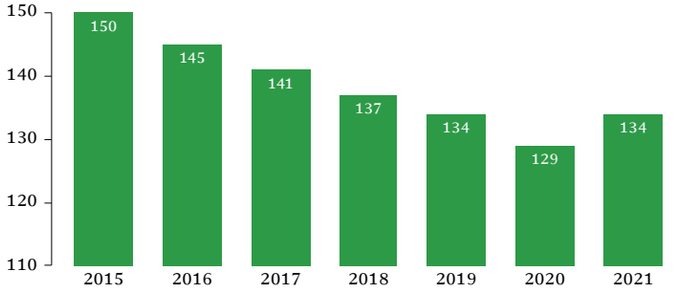

سيناريوهان لإحراز العالم التقدّم على صعيد معدل الإصابة بالملاريا: الإبقاء على المسار الراهن وتحقيق غايات الاستراتيجية التقنية العالمية لمنظمة الصحة العالمية للفترة 2015-2030 (حالات جديدة لكلّ 000 100 من السكان)

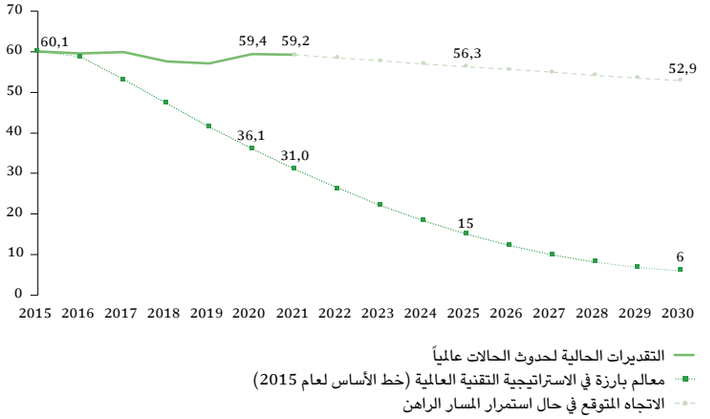

في أعقاب الجائحة، تباطأ التقدُّم المحرَز نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بينما ارتفعت المصاعب المالية

تهدف التغطية الصحية الشاملة إلى ضمان حصول الجميع على خدمات صحية جيدة دون مواجهة صعوبات مالية. وأدّت الجهود المبذولة لمكافحة الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية والسُّل والملاريا إلى توسعات كبيرة في تغطية الخدمات بين عامَي 2000 و2015، غير أن التقدُّم المحرَز منذ ذلك الحين قد تباطأ. وارتفع مؤشر تغطية الخدمة الخاص بالتغطية الصحية الشاملة بمقدار ثلاث نقاط فقط منذ عام 2015، ليصل إلى 68 نقطة في عام 2021. وفي الوقت نفسه، شهدت مكونات التغطية الصحية الشاملة المتعلقة بالأمراض غير المعدية وقدرات الخدمات الصحية وإمكانية الحصول عليها تقدُّماً طفيفاً أو معدوماً.

وما تزال المصاعب المالية تشكّل تحدياً كبيراً. وتفاقمت نسبة السكان الذين ينفقون أكثر من 10 في المائة من ميزانية أُسرهم المعيشية على الصحة، من جيوبهم الخاصة، من 12,6 في المائة في عام 2015 إلى 13,5 في المائة في عام 2019، ما أثّر في قرابة بليون شخص. وبالإضافة إلى ذلك، دُفع 4,9 في المائة من سكان العالم (قرابة 381 مليون شخص) نحو براثن الفقر المدقع، أو المزيد من الفقر المدقع، بسبب المدفوعات من جيوبهم الخاصة مقابل الصحة في عام 2019.

وتشير الأدلة المتاحة إلى تدهور التغطية الصحية الشاملة جرّاء الجائحة، مع انخفاض مؤشر تغطية الخدمات على الصعيدين دون الإقليمي والقُطري وتعطُّل تقديم الخدمات الصحية الأساسية. وأدّت جائحة كوفيد-19 أيضاً إلى ارتفاع معدلات الرعاية المبدَّدة وزيادة المصاعب المالية بسبب الإنفاق المرتفع والمفقِر من الجيوب الخاصة. وتسريع التوسُّع في الخدمات الصحية الأساسية، لا سيما في المناطق التي لم يُحرز فيها سوى الحد الأدنى من التقدُّم، مسألة بالغة الأهمية للنهوض بالتغطية الصحية الشاملة. وثمة حاجة إلى سياسات استباقية للحدّ من المصاعب المالية، وزيادة تمويل الصحة العامة، وتوسيع نطاق تغطية الأدوية، وإلغاء المدفوعات المشترَكة للفقراء.

على الرغم من ازدياد القوى العاملة الصحية العالمية، ما تزال الأرقام منخفضة في مناطق العالم الأشدّ معاناةً من أعباء الأمراض

تُظهر دراسة أجريت في عام 2020 أن النقص العالمي المتوقع في العاملين الصحيين بحلول عام 2030 قد انخفض من 18 مليون إلى 10 ملايين. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الحجم الإجمالي للقوى العاملة الصحية العالمية، ما تزال مناطق العالم الأشدّ معاناةً من أعباء الأمراض تملك أدنى نسبة من العاملين الصحيين لتقديم الخدمات الصحية. وفي الفترة بين عامَي 2014 و2021، كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما تزال الأدنى في كثافة للعاملين الصحيين، حيث يوجد 2,3 طبيب و12,6 من موظفي التمريض والقبالة لا أكثر لكلّ 000 10 من السكان. وفي المقابل، كانت أوروبا الأعلى كثافة في الأطباء، بمعدل 39,4 طبيباً لكلّ 000 10 من السكان، في حين كان لدى أمريكا الشمالية أكبر عدد من موظفي التمريض والقبالة حيث يوجد 152,1 موظفاً لكلّ 000 10 من السكان. وحتى عندما تبدو الكثافات الوطنية كافيةً، ما تزال ثمة تفاوتات بين المناطق الريفية والنائية ودون الوطنية والمناطق التي يصعب الوصول إليها مقارنةً بالعواصم والمراكز الحضرية.

كثافة المهنيين الصحيين المختارين، 2014-2021 (لكلّ 000 10 من السكان)

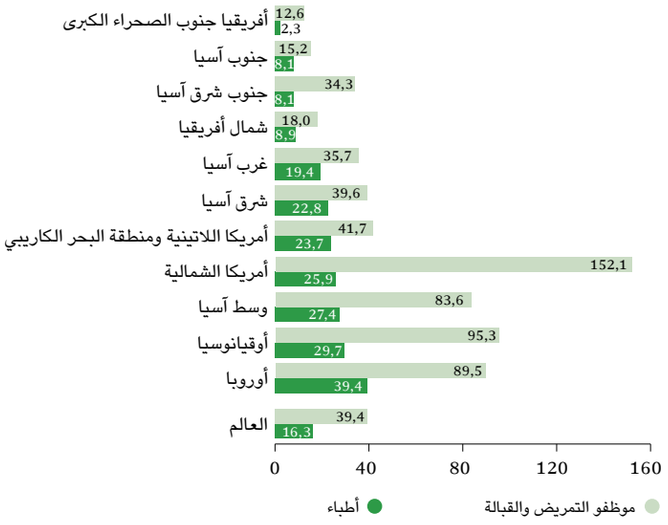

تضاعفت المساعدة الإنمائية الرسمية للصحة الأساسية منذ عام 2015 بسبب جائحة كوفيد-19

تضاعفت المساعدة الإنمائية الرسمية للصحة الأساسية من جميع الجهات المانحة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2015، من 10,2 بلايين دولار (الأسعار الثابتة لعام 2021) إلى 20,4 بليون دولار في عام 2021. وتمّ إنفاق ما يقرب من 2,7 بليون دولار على الرعاية الصحية الأساسية، و2,4 بليون دولار على مكافحة الملاريا، و2,0 بليون دولار على مكافحة الأمراض المعدية. وشكّلت ألمانيا والولايات المتحدة والصندوق العالمي والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (تحالف جاڤي) نحو 40 في المائة من هذا المجموع.

وفي عام 2021، استحوذت مكافحة كوفيد-19 على أكبر حصة من المساعدة الإنمائية الرسمية للصحة الأساسية، فقد بلغ مجموعها 9,6 بلايين دولار، منها 6,3 بلايين دولار للتبرعات باللقاحات. وتشير البيانات الأولية لعام 2022 إلى أنه ضمن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، تمّ إنفاق 11,2 بليون دولار على الأنشطة المتعلقة بكوفيد-19[2]، بانخفاض قدره 45 في المائة عن عام 2021. وبلغت التبرعات باللقاحات 1,53 بليون دولار، بانخفاض قدره 74 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنةً بعام 2021.

[2] الأرقام في عام 2022 الخاصة بالأنشطة المتعلقة بكوفيد-19 أولية وجزئية، وما يزال العديد من المانحين في طور جمع معلومات مفصلة، لا سيما البيانات المتعلقة بالقطاعات.

4 التعليم الجيد

التعليم الجيد

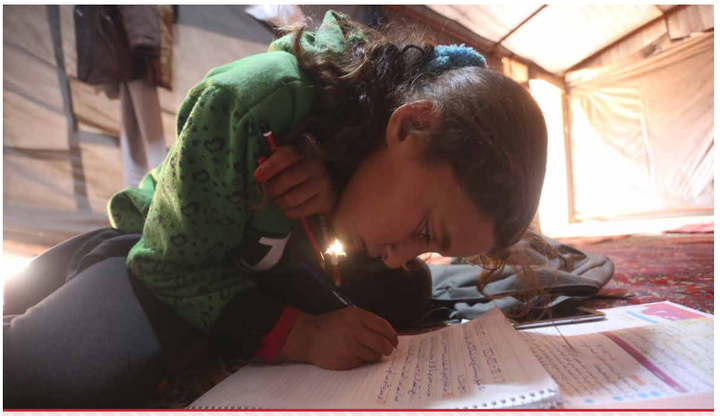

تتعلم ماريا، 9 سنوات، من دروس مسجلة مسبقاً على هاتف والدها في مخيم كللي للنازحين داخلياً في سوريا. وصُمّمت منصة التعلُّم عن بُعد لضمان التعليم للأطفال النازحين واللاجئين.

- كان التقدُّم المحرَز نحو تحقيق التعليم الجيد أبطأ بالفعل مما يلزم حتى قبل الجائحة، ثم جاءت جائحة كوفيد-19 بكلّ آثارها المدمّرة على التعليم لتتسبَّب بفاقد تعلُّم في أربعة من بين كلّ خمسة بلدان من 104 بلدان شملتها الدراسة.
- بدون اتخاذ تدابير إضافية، لن يحقق سوى بلد واحد من بين كلّ ستة بلدان هدف إتمام التعليم الثانوي للجميع بحلول عام 2030، وسيظلُّ ما يُقدَّر بنحو 84 مليون طفل وشاب خارج المدرسة، وسيفتقر ما يقرب من 300 مليون طالب إلى المهارات الأساسية للإلمام بالحساب والقراءة والكتابة واللازمة لنجاحهم في حياتهم.
- لتحقيق المقاييس الوطنية للهدف 4، التي تقلّص طموحها مقارنةً بالغايات الأصلية للهدف 4، ما يزال 79 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط تواجه فجوة تمويلية سنوية تبلغ في المتوسط 97 بليون دولار.
- لتحقيق الهدف 4، يجب أن يصبح تمويل التعليم أولويةً استثمارية وطنيةً. وعلاوة على ذلك، من الضروري اتخاذ تدابير مثل جَعْل التعليم مجانياً وإلزامياً، وزيادة عدد المدرسين، وتحسين البنية التحتية لمدارس المرحلة الأساسية، وتبني التحوُّل الرقمي.

معدل إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية آخذ بالازدياد، لكن الوتيرة بطيئة للغاية وغير متساوية

بين عامَي 2015 و2021، ارتفع معدل إتمام تعليم المرحلة الابتدائية في جميع أنحاء العالم من 85 إلى 87 في المائة، وارتفع إكمال المرحلة الإعدادية من 74 إلى 77 في المائة، ونما إتمام المرحلة الثانوية العليا من 53 إلى 58 في المائة. ومع ذلك، كانت وتيرة التحسُّن أبطأ بكثير من الفترة بين عامَي 2000–2015. وتبلغ معدلات إتمام تعليم المرحلة الابتدائية في معظم مناطق العالم قرابة 90 في المائة أو أكثر، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يكمل أقلُّ من ثُلثي الأطفال المرحلة الابتدائية. وفي مناطق العالم الفقيرة، تؤدي حصيلة التعلُّم الضعيفة إلى ارتفاع معدلات التسرُّب وتأخُّر إكمال الدراسة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على الرغم من أن 80 في المائة من الأطفال في سنّ التعليم الابتدائي مسجلون بالمدارس، فإنّ 62 في المائة فقط يكملون المرحلة في الوقت المحدّد. وتسهم الأعباء الاقتصادية، مثل نفقات الكتب والزي المدرسي، بالإضافة إلى تكاليف الفرصة البديلة، أيضاً في عدم اكتمال التعليم.

ومنذ عام 2019، شاركت الدول الأعضاء في اليونسكو في العملية الوطنية لوضع معايير الهدف 4 من أجل تحديد الغايات التعليمية الوطنية. وعلى الرغم من التطلُّع إلى إكمال الجميع للتعليم الثانوي، يهدف بلد واحد فقط من بين كلّ ستة بلدان إلى تحقيق هذا الهدف بحلول عام 2030 بناءً على الأهداف الوطنية. وحتى إذا ما تحققت هذه الغايات، فإنّ ما يُقَدَّر بنحو 84 مليون طفل وشاب سينقطعون عن التعليم بحلول عام 2030.

معدّل إتمام الدراسة، بحسب مستوى التعليم، 2015 و2021 (نسبة مئوية)

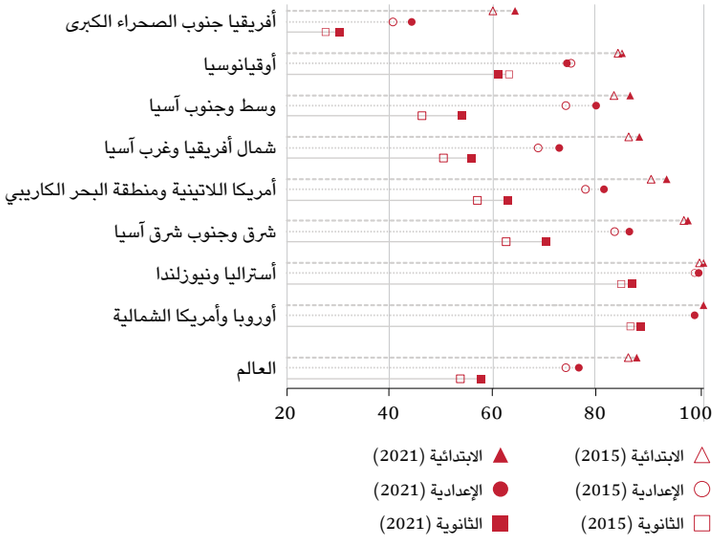

تُظهر البيانات غير المكتملة تقدُّماً مخيّباً للآمال في تحسين مستويات القراءة في المدارس الابتدائية

في عام 2015، أظهرَ ما يقرب من 60 في المائة من الطلاب الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة في المدارس الابتدائية والإعدادية. ومع ذلك، يتطلب تحقيق الحد الأدنى من الكفاءة التعليمية الشاملة بحلول عام 2030 تحسُّناً سنوياً متوسطه نحو 2,7 نقطة مئوية. وعلى الرغم من المكاسب الإيجابية بين عامَي 2000 و2019، كان التقدُّم المحرَز ضئيلاً وأبطأ بكثير من المطلوب. وعند النظر في مستويات القراءة في نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية، تكشف بيانات الاتجاهات التي تشمل 34 في المائة من أطفال العالم عن تحسُّن قدره 0,39 نقطة مئوية سنوياً، أي أقلّ من سُبْع ما هو لازم. ومع ذلك، لا توجد بيانات شاملة عن الاتجاهات لإجراء تقييم كامل للتقدُّم المحرَز. وتعزيز التقييمات الوطنية وعبر الوطنية مسألة بالغة الأهمية للرصد الفعّال.

وكان للجائحة آثار مدمرة على التعلُّم. وتمَّ توثيق فاقد التعلُّم جرّاء إغلاقات المدارس الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في أربعة من بين كلّ خمسة بلدان من أصل 104 بلدان شملتها الدراسة. وكشف تقييم حديث بشأن "الدراسة الدولية لقياس مدى تقدُّم القراءة في العالم" عن انخفاضات في 21 من أصل 32 بلداً لديها بيانات قابلة للمقارنة للفترة بين عامَي 2016–2021، وأفاد الآباء أيضاً أن ثُلثي الطلبة عانوا انتكاساتٍ في التعلُّم بسبب قضاء فترات مطوَّلة في منازلهم. ووجدت دراسة أخرى أُجريت في سبعة بلدان مرتفعة الدخل أن فاقد التعلُّم الناجم عن جائحة كوفيد-19 يعادل 30 في المائة من السنة الدراسية بالنسبة لمادة الرياضيات، و35 في المائة بالنسبة للقراءة إذا ما امتد إغلاق المدارس لثمانية أسابيع. ووفقاً لأهداف التعليم الوطنية، من المتوقع أن ترتفع نسبة الطلبة الذين يكتسبون مهارات القراءة الأساسية بنهاية مرحلة الدراسة الابتدائية من 51 في المائة في عام 2015 إلى 67 في المائة بحلول عام 2030. ومع ذلك، سيظلُّ يفتقر ما يُقدَّر بنحو 300 مليون طفل وشاب إلى المهارات الأساسية في الحساب والقراءة والكتابة بحلول عام 2030.

اتسع نطاق الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، لكن التقدُّم تباطأ منذ عام 2015

يحفز التعليم المبكر استعداد الأطفال للمدرسة ويحسّن تجربة التعلُّم المستقبلية. وفي عام 2020، تمَّ تسجيل ثلاثة من بين كلّ أربعة أطفال على مستوى العالم في التعلُّم المنظم قبل عام واحد من سنّ الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي، مع ركود التقدُّم في هذا المجال منذ عام 2015. وتسبّبت الجائحة في انخفاضات مؤقتة في الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي، فقد سُجّلت انخفاضات في 30 بلداً من أصل 52 بلداً تتوافر عنها بيانات لعام 2021 أو بعده. وفي عام 2020، تمَّ تسجيل نِصف الأطفال فقط في التعلُّم المنظم قبل عام واحد من سنّ الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي في أفريقيا جنوب الصحراء وفي شمال أفريقيا وغرب آسيا. وبلغ متوسط معدل الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و59 شهراً في 61 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 37 في المائة، مع وجود فجوة قدرها 16 نقطة مئوية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وفجوة قدرها 34 نقطة مئوية بين الشرائح الخمسية الأغنى والأفقر. وحتى عام 2020، وفّر نِصف البلدان والمناطق فقط التي تتوافر عنها بيانات والبالغ عددها 187 بلداً ومنطقة تعليماً مجانياً قبل المرحلة الابتدائية، وما يقرب من ثلاثة أرباع 215 بلداً ومنطقة تتوافر عنها بيانات لم تجعل التعليم قبل المرحلة الابتدائية إلزامياً. والإخفاق في إلغاء الرسوم المدرسية خطر من شأنه ترسيخ عدم المساواة. ولم يحقق نحو 40 في المائة من البلدان التكافؤ بين الجنسين.

معدل المشاركة في التعلُّم المنظم (قبل سنة واحدة من السنّ الرسمي للتعليم الابتدائي)، 2020 (نسبة مئوية)

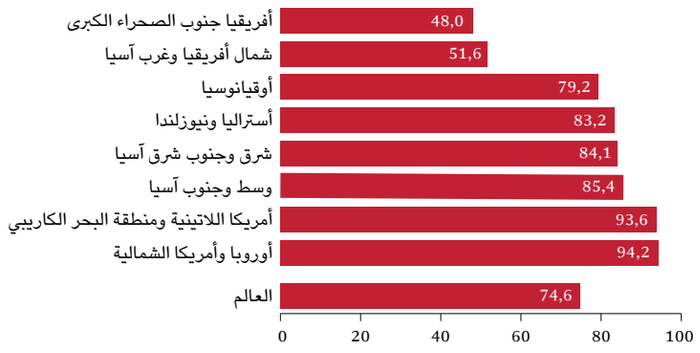

ملاحظة: تعود بيانات منطقة "شرق وجنوب شرق آسيا" إلى عام 2019.

المهارات الرقمية المتدنية تعوقُ التقدُّم نحو التوصيلية الشاملة والهادفة

يشكّل انخفاض مستويات مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التوصيلية الشاملة والهادفة. والبيانات المتعلقة بالمهارات الرقمية محدودة، ولا تتوافر إلا في 78 بلداً ونادراً ما تشمل جميع فئات المهارات الخمس (التواصل/التعاون؛ وحل المشكلات؛ والأمان؛ وإنشاء المحتوى؛ والإلمام بالمعلومات/البيانات). وفي حين أن 86 في المائة من الأفراد يستخدمون الإنترنت في البلدان التي تقدّم البيانات، يفتقر الكثيرون إلى المهارات الرقمية المطلوبة ليتمكنوا من الاستفادة الكاملة من الإنترنت أو تجنُّب مخاطره. ومهارات التواصل/التعاون هي الأكثر انتشاراً، تليها مهارات حلّ المشكلات والأمان وإنشاء المحتوى. ويتفاوت الإلمام بالمعلومات/البيانات تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان. ومن بين 74 بلداً قدّمت بيانات عن ثلاثة مجالات مهارات على الأقلّ، أفادت خمسة بلدان فقط عن متوسطات تزيد على 75 في المائة في مجالات متعددة.

نسبة الشباب والبالغين الذين يتمتعون بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة، 2019-2021

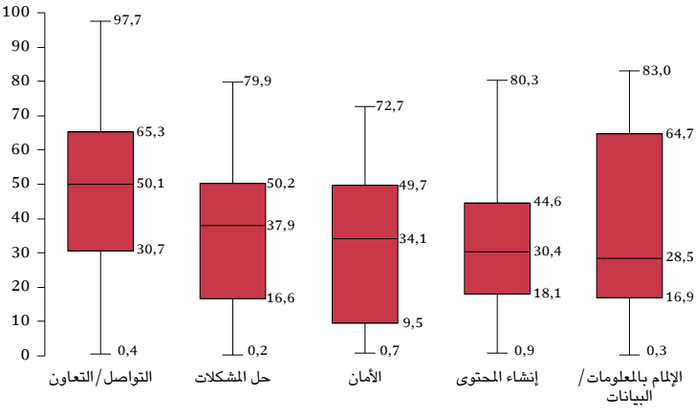

ملاحظة: تشير الأعمدة إلى المئين الخامس والعشرين والمتوسط والخامس والسبعين لجميع قيم البلدان. تشير الخطوط السفلية والعلوية إلى القيم الدنيا والقصوى (باستثناء القيم المتطرفة).

تختلف البنية التحتية للمدارس الأساسية على نطاق واسع عبر المناطق وهي أبعد عن أن تكون شاملة

الوصول إلى مرافق المدارس الأساسية مسألة جوهرية لبيئات التعلُّم الآمنة والمؤاتية، ولكن تفتقر واحدة من بين كلّ أربع مدارس ابتدائية على مستوى العالم إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، ومرافق غسل اليدين. بل إن الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والمرافق الملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة أقلّ من ذلك، ففي المتوسط نجد أن أقلّ من مدرسة واحدة من بين كلّ مدرستين ابتدائيتين لديها مثل هذه الإمكانات. والوصول أعلى في المدارس الإعدادية والثانوية. وتشمل المناطق التي تتمتع بأقلّ فرص الوصول إلى المرافق الأساسية وسط وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، أُحرز بعض التقدُّم، فقد ازدادت إمكانية الحصول على الكهرباء في المدارس الابتدائية بأكثر من 10 نقاط مئوية منذ عام 2012. كما تحسَّن الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والمرافق الملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وهي ضرورية لمشاركة الطلاب المهمَّشين، بنحو 5 نقاط مئوية.

البنية التحتية المناسبة مهمة أيضاً للحدّ من انتقال كوفيد-19 وضمان التعليم الآمن. وفي أوائل عام 2021، أفاد أقلُّ من 10 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل عن وجود ما يكفي من الصابون والمياه النظيفة والأقنعة ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية لضمان سلامة جميع المتعلمين والموظفين، مقارنة بنسبة 96 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. وينبغي أن يكون الاستثمار ورصد البنية التحتية من أولويات السياسة العامة للحؤول دون الاستمرار في ترسيخ أوجُه عدم المساواة.

ما يزال العديد من المدرسين يفتقرون إلى المؤهلات المطلوبة للتدريس

ضمان حصول جميع المدرسين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة لمهنتهم مسألة بالغة الأهمية لتحقيق تعليم جيد. ومع ذلك، في عام 2020، كان أكثر من 14 في المائة من المدرسين ما يزالون غير مؤهلين وفقاً للمعايير الوطنية، مع وجود تفاوتات كبيرة فيما بين البلدان وعبر مناطق العالم. وتواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التحدي الأكبر، حيث توجد أدنى نِسب من المدرسين المدرَّبين في التعليم قبل الابتدائي (60 في المائة) والتعليم الابتدائي (69 في المائة) والتعليم الثانوي (61 في المائة) بين جميع المناطق. وأدّت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل التعليم بشدة، ما أثّر في العاملين في مجال التدريس في معظم البلدان. وللحفاظ على إمكانية الوصول، كان على المدرسين التكيف مع المفاهيم والأساليب التربوية الجديدة، ولم يكن الكثيرون منهم مستعدين لها.

5 المساواة بين الجنسين

المساواة بين الجنسين

- لم يتبقَ إلا سبعة أعوام، ومع ذلك فإنّ 15,4 في المائة لا أكثر من مؤشرات الهدف 5 التي تتضمن بياناتٍ "على المسار الصحيح"، و61,5 في المائة على بُعد مسافة معتدلة و23,1 في المائة بعيدة أو بعيدة تماماً عن المسار الصحيح لأهداف عام 2030.
- التقدُّم كان بطيئاً للغاية في العديد من المجالات. وبوتيرة إحراز التقدُّم الراهنة، سيستغرق الأمر ما يُقدَّر بنحو 300 عام لإنهاء زواج الأطفال، و286 عاماً لسدّ الثغرات في الحماية القانونية وإزالة القوانين التمييزية، و140 عاماً لتمثيل المرأة على قدم المساواة في مناصب السلطة والقيادة في أماكن العمل، و47 عاماً لتحقيق تمثيل متساوٍ في البرلمانات الوطنية.
- ثمة حاجة إلى القيادة السياسية والاستثمارات والإصلاحات الشاملة للسياسات لإزالة الحواجز المنهجية التي تحُول دون تحقيق الهدف 5. والمساواة بين الجنسين هدفٌ شامل ويجب أن يكون أحد محاور التركيز الرئيسية للسياسات والميزانيات والمؤسسات الوطنية.

نساء من منظمات اجتماعية مختلفة يشاركن في مسيرة ضدّ العنف على أساس نوع الجنس في كيتو، إكوادور.

كان التقدُّم المحرَز بطيئاً في زيادة حصة المرأة في الإدارة والتمثيل السياسي

في 1 كانون الثاني/يناير 2023، بلغت الحصة العالمية للنساء في المجالس الدنيا من البرلمانات الوطنية والبرلمانات الوطنية أحادية المجلس 26,5 في المائة – في تحسُّن طفيف قدره 4,2 نقطة مئوية منذ عام 2015، ولكن بمتوسط زيادة سنوية قدرها 0,5 نقطة لا أكثر. وعلى المستوى المحلي، شغلت النساء 35,5 في المائة من المقاعد في الحكومات المحلية في عام 2023، صعوداً من 33,9 في المائة في عام 2020. وإذا ما استمرت وتيرة إحراز التقدُّم الراهنة، فسوف يستغرق الأمر أكثر من أربعة عقود لسدّ الفجوة بين الجنسين في التمثيل البرلماني الوطني وثلاثة عقود للقيام بذلك على المستوى المحلي. وأثبتت الحصص الجنسانية المنصوص عليها في التشريعات فعاليتها، فقد شهدت البلدان التي تطبّق الحصصَ تمثيلاً نسائياً في المتوسط بنسبة 30,9 في المائة في الانتخابات البرلمانية لعام 2022، مقارنةً بنسبة 21,2 في المائة في البلدان التي لا تطبّق نظام الحصص. وتسهم الحصص أيضاً في زيادة تمثيل المرأة في الحكومة المحلية، بنسبة سبع نقاط مئوية في المتوسط.

وعالمياً، شكّلت النساء ما يقرب من 40 في المائة من العمالة الإجمالية، لكنهن شغلن 28,2 في المائة لا أكثر من المناصب الإدارية في عام 2021. وكان التقدُّم المحرَز في زيادة تمثيل المرأة في الإدارة بطيئاً، فقد ازداد تمثيلهن بمعدل 1,0 نقطة مئوية لا أكثر منذ عام 2015. وبوتيرة إحراز التقدُّم الراهنة، سيستغرق تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المناصب الإدارية أكثر من 140 عاماً. وما يزال تمثيل المرأة في الإدارة أقلّ من حصتها في العمالة الإجمالية في جميع مناطق العالم، وحققت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر تقدُّم بأن بلغت 38,2 في المائة في عام 2021. وفي المقابل، نجد أدنى حصة للنساء في المناصب الإدارية في منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا ومنطقة وسط وجنوب آسيا، حيث تبلغ نحو 15 في المائة، ومردُّ ذلك إلى تدنّي معدَّلَي عمالة الإناث في هاتين المنطقتين.

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية (نسبة مئوية)

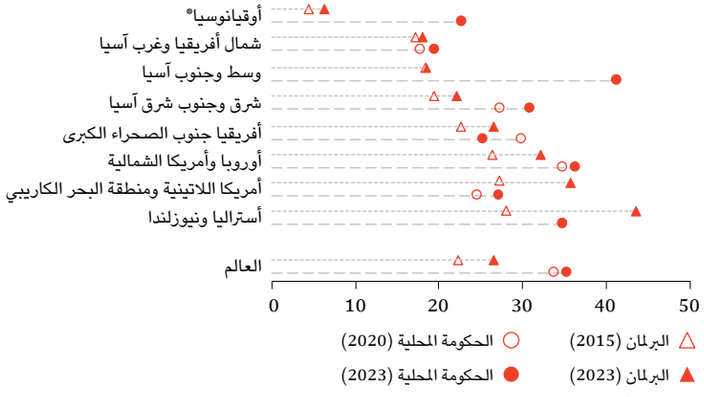

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

ما يقرب من نِصف النساء المتزوجات يفتقرن إلى سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية

نسبة 56 في المائة فقط من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً والمتزوجات أو المقترنات بشريك يمقدورهن اتخاذ قرارات بشأن صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية، وفقاً للبيانات التي جُمعت من 68 بلداً للفترة بين عامَي 2007–2022. وتوجد تفاوتات فيما بين مناطق العالم، تتراوح بين 37 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأكثر من 80 في المائة في بعض البلدان في أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي حين أن 89 في المائة من النساء يمكنهن أن يقررن استخدام وسائل منع الحمل، فإن واحدة من بين كلّ أربع نساء تفتقر إلى استقلالية اتخاذ قرارات الرعاية الصحية أو رفض ممارسة الجنس.

ولدى قرابة 76 في المائة من 115 بلداً شملتها الدراسة قوانين وأنظمة داعمة تضمن الحصول بشكل كامل ومتساوٍ على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وما تزال الحواجز التي تحُول دون الحصول على الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية قائمةً بسبب الافتقار إلى القوانين الوضعية أو وجود قوانين سلبية، لا سيما فيما يتعلق بالإجهاض، ولقاح فيروس الورم الحليمي البشري (HPV) والتربية الجنسية. وتشمل المكونات الرئيسية لضمان قوانين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مخصصات الميزانية، والإرشادات التقنية، وتدريب العاملين الصحيين، وإذكاء الوعي العام.

لم يُحرز تقدُّم كافٍ في الحد من عنف الشريك الحميم على مدى العقدين الماضيين

على الرغم من تزايُد الوعي العالمي والأدلة على إستراتيجيات الوقاية الفعّالة، فإنّ التقدُّم المحرَز في الحدّ من العنف ضد النساء والفتيات على مدى العقدين الماضيين لم يكن كافياً. وعالمياً، في عام 2000، تعرَّضت 35 في المائة من النساء المعاشرات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15–49 عاماً للعنف الجسدي و/أو الجنسي على يد شركاء ذكور أو شركاء سابقين في حياتهن، وتعرَّضت 16 في المائة منهن لهذا الشكل من أشكال العنف خلال فترة 12 شهراً الماضية. وبحلول عام 2018، انخفضت هذه الأرقام إلى 31 في المائة من النساء على مدى حياتهن و13 في المائة على مدى السنة الماضية. ومع ذلك، تشير الأدلة الحالية إلى أن العنف ضد المرأة قد تفاقم جرّاء الجائحة. وبدون استثمار مخصَّص لتوسيع نطاق برامج الوقاية، وتنفيذ سياسات فعّالة، وتوفير خدمات الدعم للتصدي للعنف، لن تحقق البلدان هدف القضاء على العنف ضد النساء والفتيات بحلول عام 2030.

ما تزال القوانين التمييزية والثغرات في الحماية القانونية قائمة في جوانب بالغة الأهمية، ما يحرم المرأة من حقوقها الإنسانية في جميع أنحاء العالم

تكشف البيانات التي جُمعت في عام 2022 من 119 بلداً عن استمرار التحديات التي تواجهها المرأة في نيْل حقوقها الإنسانية الكاملة بسبب القوانين التمييزية والثغرات في الحماية القانونية. ومن المثير للذهول أن 55 في المائة من البلدان تفتقر إلى قوانين تحظر صراحةً التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؛ و60 في المائة من البلدان تفتقر إلى قوانين تعرّف الاغتصاب على أساس مبدأ الموافقة. وثمة 45 في المائة من البلدان لا تفرض المساواة في الأجر عن القيام بعملٍ متساوٍ في القيمة، في حين أن أكثر من ثُلث البلدان لا تمنح إجازة أمومة وفقاً لمعاييرٍ منظمة العمل الدولية. وفيما يتعلق بالزواج والأسرة، فإنّ ما يقرب من رُبع البلدان لا تمنح حقوقاً متساوية في الزواج والطلاق، وما يقرب من ثلاثة أرباع البلدان لا تحدّد سنّ 18 عاماً كحد أدنى لسنّ الزواج لكلّ من النساء والرجال، دون استثناء. وقد يستغرق سدّ الثغرات في الحماية القانونية وإزالة القوانين التمييزية ما يصل إلى 286 عاماً إذا ما استمرت وتيرة التغيير الحالية.

المكاسب المتحققة مؤخراً في إطار الجهود المبذولة لإنهاء زواج الأطفال مهدَّدة

اليومَ، تتزوّج واحدة من بين كلّ خمس شابات (19 في المائة) قبل بلوغهن سنّ 18 عاماً، مقارنةً بواحدة من بين كلّ أربع شابات (25 في المائة) قبل 25 عاماً. وقد أُحرز تقدُّم ملحوظ في بلدان مثل بنغلاديش وإثيوبيا والهند وملديف ورواندا. ومع ذلك، لم يُحرَز تقدُّم يُذكر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتصدَّر مناطق العالم في زواج الأطفال، وظلت المستويات راكدةً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوةً على ذلك، ما يزال من المرجح أن تشهد فتيات أكثر الأُسر المعيشية ثراءً تقدُّماً أكبر بكثير من فتيات أشدّ الأُسر المعيشية فقراً.

وبوتيرة إحراز التقدُّم الراهنة، فإنّ العالم على بُعد 300 عام على أقلّ تقدير من إنهاء زواج الأطفال، وستتزوج أكثر من 9 ملايين فتاة في عام 2030. وتهدّد التحديات الإضافية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 والصراعات وآثار تغيُّر المناخ بإعاقة التقدم بشكل أكبر. ومن المتوقع أن تؤدي آثار الجائحة وحدها إلى أن تصبح 10 ملايين فتاة إضافية طفلات عرائس بحلول عام 2030.

العدد المتوقع للفتيات دون سنّ 18 عاماً المتزوجات سنوياً، توقعات 2023–2030، (بالملايين)

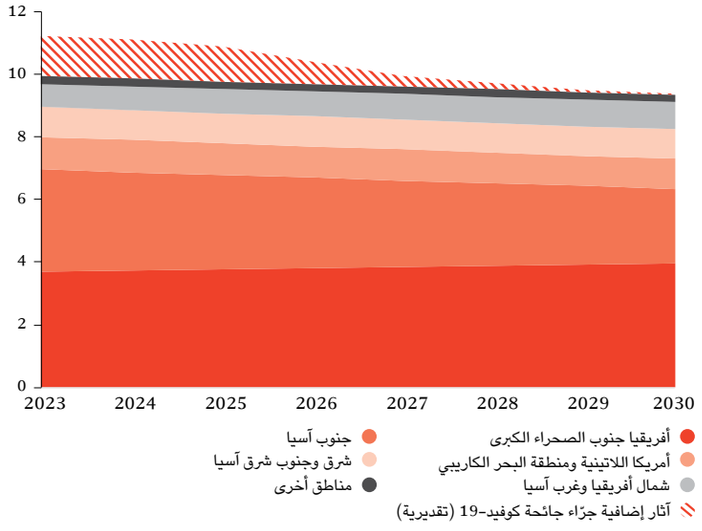

ملاحظة: تشمل "المناطق الأخرى" أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا الوسطى وأوقيانوسيا.

ما تزال مِلكية الأراضي الزراعية والحماية القانونية لحقوق المرأة في تملُّك الأرض متدنيتان

تُظهر البيانات المتاحة من 46 بلداً للفترة بين عامَي 2009–2020 أن الكثير من النساء والرجال المنخرطين في الإنتاج الزراعي يفتقرون إلى ملكية الأراضي الزراعية و/أو حقوق الحيازة المضمونة لها. وفي ثُلث هذه البلدان، يحوز أقلُّ من 50 في المائة من النساء والرجال مِلكية الأراضي أو حقوقاً مضمونة لها. وفي الوقت نفسه، في نِصف هذه البلدان تقريباً، تبلغ حصة الرجال الذين يحوزون المِلكية ضِعف حصة النساء على أقلّ تقدير. وفيما يتعلق بالأُطر القانونية، فإنّ ما يقرب من 60 في المائة من البلدان المبلَّغة وعددها 71 بلداً ليس لديها حماية لحقوق المرأة في تملُّك الأرض أو لديها مستويات منخفضة منها. ومع ذلك، توجد أمثلة إيجابية للقوانين والسياسات التي تعزز حقوق المرأة في تملُّك الأرض في جميع مناطق العالم، ولا سيما المِلكية الزوجية والميراث. وعلاوةً على ذلك، يقوم 51 في المائة من 41 بلداً لديها قوانين تعترف بالقانون العُرفي أو الحيازة العُرفية للأراضي صراحةً بحماية حقوق المرأة في تملُّك الأرض. ويحدّد العديد منها أيضاً حصصاً إلزامية لضمان تمثيل المرأة في المؤسسات المعنيّة بتنظيم الأراضي وإدارتها. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز الحماية والسياسات وإنفاذ القوانين لحماية حقوق المرأة في تملُّك في الأرض.

مِلكية الهاتف المحمول يمكن أن تكون أداة قوية لتمكين المرأة، لكن التكافؤ بين الجنسين ما يزال بعيد المنال في العديد من مناطق العالم

لقد ثبت أن امتلاك هاتف محمول هو وسيلة مهمة لتمكين المرأة من خلال ربطها بأشخاص آخرين وتمكينها من الوصول إلى المعلومات والخدمات. وعالمياً، امتلك 73 في المائة من السكان الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر هاتفاً محمولاً في عام 2022، ارتفاعاً من 67 في المائة في عام 2019. ومع ذلك، كانت النساء أقلّ احتمالاً بنسبة 12 في المائة في امتلاك الهواتف المحمولة من الرجال، وهي فجوة ظلت دون تغيير نسبياً منذ عام 2019. وتوجد تفاوتات كبيرة فيما بين مناطق العالم، فقد تحقّق التكافؤ بين الجنسين إلى حد بعيد أو تحقّق تقريباً في المناطق ذات الدخل المرتفع والمتوسط، ولكنه أبعد من أن يتحقق في المناطق المنخفضة الدخل. وتبلغ الفجوات بين الجنسين الضعف (تصل إلى نحو 25 في المائة) في وسط وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

المياه النظيفة والنظافة الصحية

تقوم فاطمة بصبّ الماء، المأخوذ من بئر يعمل بالطاقة الشمسية تمّ تركيبه مؤخراً، من أجل صغار الماعز المملوك لعائلتها في الصومال المنكوبة بالجفاف.

- على الرغم من التقدُّم الكبير المحرَز، بلايين البشر ما زالوا يفتقرون إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية المدارة بأمان. وسيتطلب تحقيق التغطية الشاملة بحلول عام 2030 تحقيق زيادة كبيرة في معدلات التقدُّم العالمية الحالية: ستة أضعاف لمياه الشرب، وخمسة أضعاف للصرف الصحي، وثلاثة أضعاف للنظافة الصحية.
- ارتفعت كفاءة استخدام المياه بنسبة 9 في المائة، ولكن الإجهاد المائي وندرة المياه ما يزالان مبعثَ قلق في أجزاء عدة من العالم. وفي عام 2020، كان 2,4 بليون شخص يعيشون في بلدان مجهدة مائياً. وتتفاقم التحديات بسبب النزاعات وتغيُّر المناخ.
- تشمل الاستراتيجيات الرئيسية لإعادة الهدف 6 إلى المسار الصحيح زيادة الاستثمار وبناء القدرات على نطاق القطاعات، وتشجيع الابتكار والإجراءات القائمة على أدلة، وتحسين التنسيق والتعاون على امتداد قطاعات عدة فيما بين جميع الأطراف المعنيّة، واعتماد نَهْج متكامل وشامل بقدر أكبر إزاء إدارة المياه.

تحسّنت إمكانية الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية تحسُّناً ملحوظاً في المناطق الريفية، لكنها شهدت ركوداً أو تراجعاً في المناطق الحضرية

بين عامَي 2015 و2022، ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على خدمات مياه الشرب المدارة بأمان من 69 إلى 73 في المائة؛ وزادت خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان من 49 إلى 57 في المائة؛ وزادت خدمات النظافة الصحية الأساسية من 67 إلى 75 في المائة. وهذا التقدُّم المحرَز يعني حصول 687 مليون و911 مليون و637 مليون شخص إضافي على هذه الخدمات الأساسية، على التوالي. وانخفض عدد السكان الذين يمارسون التغوُّط في العراء من 715 مليون إلى 419 مليون خلال الفترة نفسها. ومع ذلك، في عام 2022، كان 2,2 بليون شخص ما زالوا يفتقرون إلى مياه الشرب المُدارة بأمان، بما في ذلك 703 ملايين شخص بدون خدمة مياه أساسية؛ و3,5 بلايين شخص يفتقرون إلى الصرف الصحي المدار بأمان، بما في ذلك 1,5 بليون شخص بدون خدمات الصرف الصحي الأساسية؛ بالإضافة إلى افتقار بليوتيْن إلى مرافق أساسية لغسل اليدين بالماء والصابون في المنزل، بما في ذلك 653 مليون شخص ليس لديهم مرافق لغسل اليدين على الإطلاق. وكانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأكثر تخلُّفاً عن الرَّكْب. وخلال هذه الفترة، بينما شهد سكان المناطق الريفية تحسُّناً في الوصول إلى تلك الخدمات، ظلت إمكانية حصول سكان المناطق الحضرية على حالها إلى حدّ بعيد أو تراجعت. ولتحقيق التغطية الشاملة بحلول عام 2030، يتعيَّن أن تزداد معدلات التقدُّم الحالية بمقدار ثلاث إلى ستّ مرات.

سكان المناطق الحضرية والريفية في العالم الذين يفتقرون إلى مياه الشرب المدارة بأمان، والصرف الصحي المُدار بأمان، وخدمات النظافة الصحية الأساسية، 2015/2017-2022 (بالبلايين)

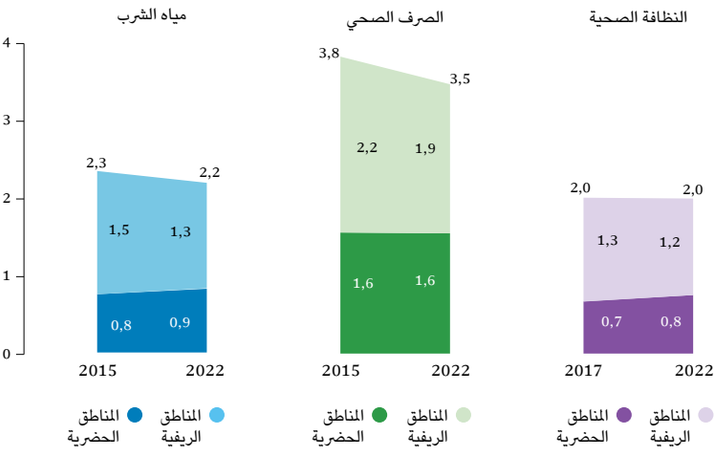

جودة المياه تتحسّن في البلدان ذات الرصد الفعّال، لكن ثمة الكثير من الأمور المجهولة حتى الآن

التقدُّم المحرَز نحو تحقيق الغاية المتمثلة في خَفْض نسبة المياه العادمة غير المعالَجة إلى النصف بحلول عام 2023 هو تقدُّم محدود. واستناداً إلى بيانات مستمدة من 140 بلداً وإقليماً، تمّت بأمان معالجة قرابة 58 في المائة من المياه العادمة المتأتية من الأُسر المعيشية في عام 2022. ومع ذلك، لا توجد إحصاءات عن المياه العادمة في العديد من البلدان والبيانات المبلَغ عنها متدنية، خصوصاً من المصادر الصناعية.

وتشير بيانات الفترة بين عامَي 2017–2020 إلى أنّ 60 في المائة من المسطحات المائية الخاضعة للتقييم في 97 بلداً تتسم بجودة جيدة على صعيد المياه المحيطة. وأظهرت البلدان التي لديها نُظم مراقبة قوية اتجاهاتٍ إيجابية: فقد كانت 44 في المائة من البلدان المبلّغة في كلّ من عامَي 2017 و2020 تسير بالفعل نحو تحسين جودة المياه. ومع ذلك، يشكّل نقص البيانات خطراً على أكثر من 3 بلايين شخص يعيشون في مناطق جودة المياه العذبة فيها مجهولة. والزراعة والمياه العادمة غير المعالجة تهديدان رئيسيان لجودة المياه، حيث تخفق قياسات النيتروجين والفوسفور مراراً في تحقيق الغاية المنشودة. وثمة حاجة إلى بذل جهود لتحسين الممارسات الزراعية ومعالجة المياه العادمة، خصوصاً في المناطق التي تشهد نمواً سكانياً مرتفعاً.

نسبة المسطحات المائية التي تتسم المياه المحيطة فيها بجودة جيدة، 2017-2020 (نسبة مئوية)

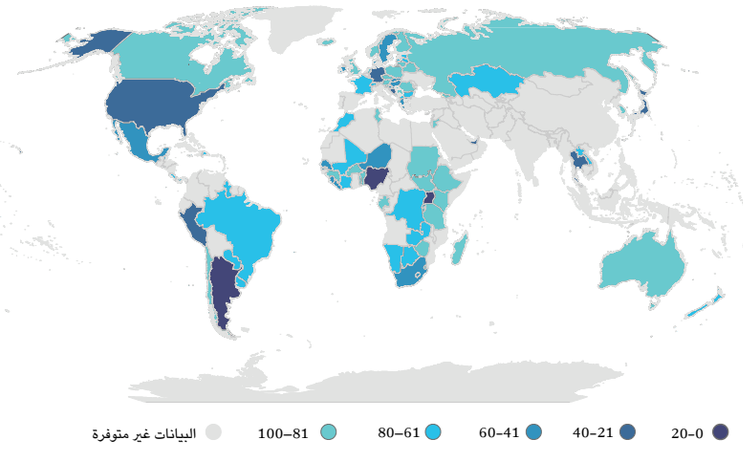

تحسّنت كفاءة استخدام المياه، لا سيما في الزراعة، لكن ازدياد الإجهاد المائي في العديد من المناطق مبعث قلق

ظلت مستويات الإجهاد المائي العالمي (نسبة المياه العذبة المسحوبة إلى إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة) عند مستويات آمنة قدرها 18,2 في المائة في عام 2020، غير أن ذلك يحجب اختلافات إقليمية واسعة. فمنطقة وسط وجنوب آسيا تعاني مستوياتٍ عالية من الإجهاد المائي، تتجاوز 75 في المائة، وتواجه منطقة شمال أفريقيا إجهاداً مائياً حرجاً يتجاوز 100 في المائة. وشهدت منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا زيادة مقلقة بلغت 18 في المائة في الإجهاد المائي بين عامَي 2015 و2020. وفي عام 2020، كان ما يُقدَّر بنحو 2,4 بليون شخص يعيشون ببلدان مجهَدة مائياً، منهم ما يقرب من 800 مليون شخص يعيشون ببلدان تعاني إجهاداً مائياً مرتفعاً أو مرتفعاً بدرجة حرجة.

ويُعَدُّ تحسين كفاءة استخدام المياه أحد العوامل الرئيسية للحدّ من الإجهاد المائي. وارتفعت كفاءة استخدام المياه في جميع أنحاء العالم بنسبة 9 في المائة، من 17,4 دولاراً/متر مكعب في عام 2015 إلى 18,9 دولاراً/متر مكعب في عام 2020. وهي تتراوح من أقلّ من 3 دولارات/متر مكعب في الاقتصادات التي تعتمد على الزراعة إلى أكثر من 50 دولاراً/متر مكعب في الاقتصادات عالية التصنيع أو القائمة على الخدمات. وشهد قطاع الزراعة أكبر زيادة في كفاءة استخدام المياه (20 في المائة) منذ عام 2015، مقارنةً بقطاعَي الصناعة والخدمات (13 و0,3 في المائة، على التوالي). وسيتطلب تحسين كفاءة استخدام المياه زيادة كفاءة الريّ، وإدارة زراعية أفضل، ومعالجة تسرُّبات المياه في شبكات التوزيع، وتحسين العمليات الصناعية وعمليات تبريد الطاقة إلى الحدّ الأمثل.

كفاءة استخدام المياه، 2015 و2020 (دولار أمريكي/متر مكعب)

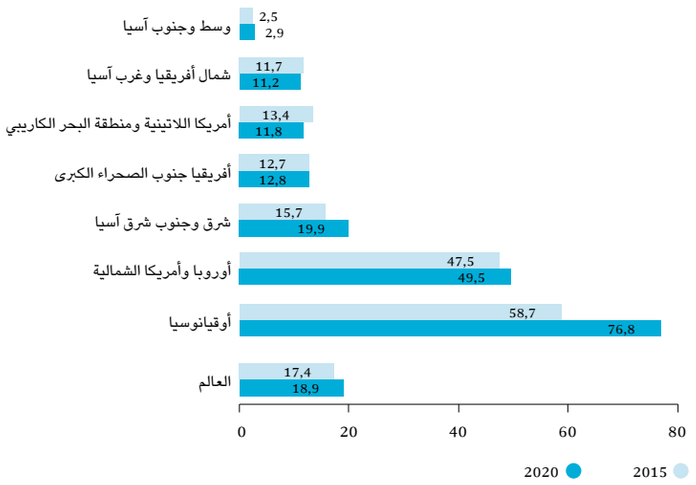

ملاحظة: تتضمن أوقيانوسيا^ بيانات من أستراليا ونيوزيلندا وفيجي فقط.

تحسين إدارة المياه والتعاون العابر للحدود في مجال المياه مسألة بالغة الأهمية لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات

يهدّد الافتقارُ إلى التنسيق فيما بين القطاعات بشأن المياه وأيضاً إلى ترتيبات تشغيلية للتعاون العابر للحدود في مجال المياه تحقيقَ غايات أهداف التنمية المستدامة بشأن المناخ، والغذاء، والطاقة، والصحة، والحياة على اليابسة والحياة تحت الماء، والسلام. وعلى الرغم من التقدُّم المحرَز عالمياً في الإدارة المتكاملة لموارد المياه بين عامَي 2017 و2020، بأن ازدادت الدرجة الإجمالية من 49 إلى 54 من 100، إلا أنها أقلّ بكثير من تحقيق الغاية 6-5 المتمثلة في تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات بحلول عام 2030. ومن المشجّع أن 44 بلداً قد حقق الغاية المنشودة تقريباً وأثبت 22 بلداً أن تقدّماً حقيقياً وسريعاً أمرٌ ممكن، ولكن ثمة حاجة إلى التعجيل بصفة ملحّة في 107 بلدان. ومن بين 153 بلداً تتقاسم أنهاراً وبحيرات وطبقات مياه جوفية عابرة للحدود، 32 بلداً منها فقط تغطي ترتيباتٌ تشغيلية 90 في المائة أو أكثر من مياهها العابرة للحدود، ما يشير إلى ضرورة بَذْل جهد كبير لضمان تغطية جميع الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية المشترَكة بحلول عام 2030. ويجب على العالم تسريع جميع جوانب إدارة المياه، إلى جانب التعاون عبر الحدود، لتعزيز قدرته على الصمود في وجه الأزمات – بما في ذلك ما يتعلق بالمناخ والصحة والفقر.

التقدُّم المحرَز في تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه، 2017-2020

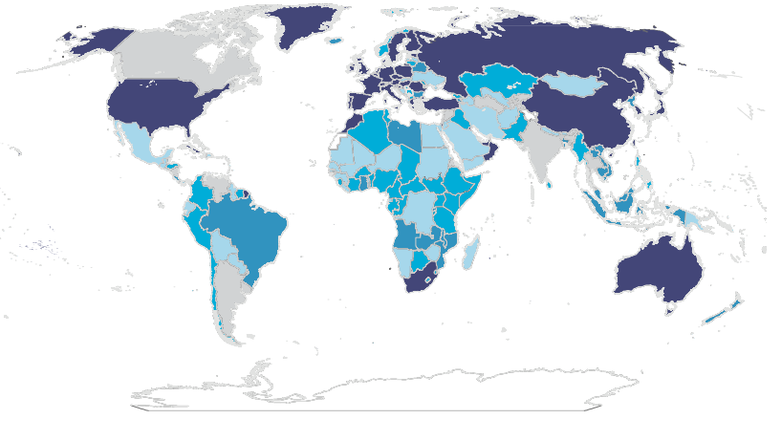

ملاحظة: يَرِدُ عدد البلدان بحسب مستوى التقدُّم المحرَز بين قوسين.

تراجُع المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه مبعث للقلق

انخفضت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بنسبة 15 في المائة بين عامَي 2015 و2021، من 9,6 بلايين دولار إلى 8,1 بلايين دولار. كما انخفض إجمالي التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بنسبة 12 في المائة، من 11,2 بليون دولار في عام 2015 إلى 9,8 بلايين دولار في عام 2021. وبلغت تلك الالتزامات ذروتها عند 13,5 بليون دولار في عام 2017 وانخفضت سنوياً منذ ذلك الحين. وحصلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الحصة الأكبر – 28 في المائة أو أكثر من مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه سنوياً منذ عام 2015 – وفي المقابل شهدت جميع مناطق أهداف التنمية المستدامة تراجعاً في المدفوعات من عام 2019 إلى عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، ما يزال اتساق الجهات المانحة مع الخطط الوطنية لقطاع المياه منخفضاً، فقد أبلغ 29 في المائة فقط من البلدان عن ارتفاع مستوى الاتساق في عام 2021.

مع اختفاء النُّظم الإيكولوجية والأنواع في الأراضي الرطبة، يتحتم توفير الحماية والترميم على نطاق واسع

توفّر النُّظم البيئية المتصلة بالمياه المياهَ النظيفة، وتضبط الفيضانات والجفاف، وتدعم التنوع البيولوجي. لكن هذه النُّظم البيئية تواجه العديد من التهديدات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتلوث وتغيُّر المناخ والاستغلال المفرط. ويتغير امتداد رقعة الكتل المائية السطحية، مثل البحيرات والأنهار والخزانات الطبيعية، بسرعة في جميع أنحاء العالم، فواحد من بين كلّ خمسة أحواض أنهار شهد تقلباتٍ في المياه السطحية تفوق المستويات الطبيعية على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد عانت النُّظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة من خسارة مثيرة للقلق بنسبة 85 في المائة في القرون الثلاثة الماضية، ومردُّ ذلك في المقام الأول إلى التصريف وتحويل الأراضي. فمنذ عام 1970، تراجعت بنسبة مذهلة قدرها 81 في المائة الأنواعُ التي تعتمد على الأراضي الرطبة الداخلية، متجاوزةً الانخفاضات في سائر المناطق الأحيائية، وبات عددٌ متزايد من الأنواع عرضة لخطر الانقراض. ويتحتم إعطاء الأولوية لحماية الأراضي الرطبة وترميمها على نطاق واسع.

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

- يواصل العالم المضيّ قُدماً نحو تحقيق غايات الطاقة المستدامة، لكن الأمر لا يسير بسرعة كافية. فبالوتيرة الحالية، سيظلُّ يفتقر نحو 660 مليون شخص إلى الكهرباء وسيظلُّ يعتمد ما يقرب من بليونَيْن من البشر على الوقود الملوِّث والتقنيات الملوِّثة لأغراض الطهي بحلول عام 2030.
- توفّر مصادر الطاقة المتجددة ما يقرب من 30 في المائة من استهلاك الطاقة في قطاع الكهرباء، لكن التحديات ما تزال قائمةً في قطاعَي التدفئة والنقل. وتشهد البلدان النامية نمواً سنوياً بنسبة 9,6 في المائة في منشآت الطاقة المتجدّدة، ولكن على الرغم من الاحتياجات الهائلة، فإنّ التدفقات المالية الدولية نحو الطاقة النظيفة في تراجُع مستمر.
- لضمان حصول الجميع على الطاقة بحلول عام 2030، يجب علينا تسريع وتيرة الكَهْرَبة، وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجدّدة، وتحسين كفاءة الطاقة، ووَضْع سياسات تمكينية وأُطر تنظيمية.

في لبنان، تقوم النساء بتركيب الألواح الشمسية كجزء من الجهود المبذولة لتمكين المرأة في قطاع الطاقة المتجدّدة، الأمر الذي يحسّن مهاراتهن لتمكينهن اقتصادياً في خضمّ الأزمات والجائحة.

عدد الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء أكبر من أي وقت مضى، لكن الوتيرة متخلفة عن الرَّكب بالنسبة لأقلّ البلدان نمواً

ارتفع معدّل الحصول على الكهرباء عالمياً من 87 في المائة في عام 2015 إلى 91 في المائة في عام 2021، الأمر الذي وفّر هذه الخدمة لما يقرب من 800 مليون شخص إضافي. ومع ذلك، ما زال يفتقر 675 مليون شخص إلى الكهرباء في عام 2021، ومعظم هؤلاء في أقلّ البلدان نمواً. وعلى الرغم من التقدُّم المطّرد في السنوات الستّ الماضية، فإنَّ معدل نمو الحصول السنوي البالغ 0,6 نقطة مئوية بين عامَي 2019 و2021 يتخلّف عن 0,8 نقطة مئوية التي لوحظت في الفترة بين عامَي 2015–2019. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبسبب النموّ السكاني، ظلّ عدد الأشخاص الذين لا يحصلون عليها راكداً بعنادٍ منذ عام 2010، ما ترك 567 مليون شخص بدون إمكانية الحصول عليها في عام 2021. ويمكن أن تسهم الكَهْرَبة في زيادة التحصيل العلمي، وتحسين الرعاية الصحية، ودعم التنمية الزراعية، والحدّ من عدم المساواة بين الجنسين، وتعزيز العمل المناخي، واستحداث فرص العمل والوظائف. ومع ذلك، إذا ما استمرت الوتيرة الحالية، سيظل قرابة 660 مليون شخص بدون كهرباء بحلول عام 2030. ولتغيير هذا المسار وتحقيق الحصول الشامل بحلول عام 2030، لا بدّ من زيادة معدل الحصول بمقدار نقطة مئوية واحدة سنوياً بين عامَي 2021 و2030.

نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، في عامَي 2015 و2021 (نسبة مئوية)

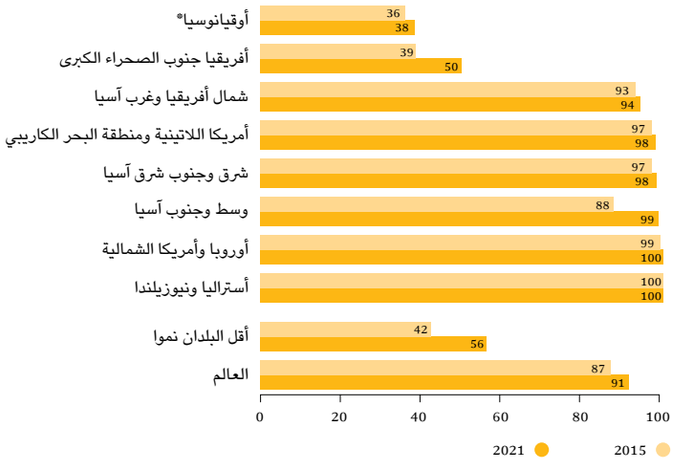

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

بالوتيرة الحالية، سيظلّ رُبع السكان يستخدمون نُظم طهي غير مأمونة وغير كفؤة بحلول عام 2030

في عام 2021، كان قرابة 2,3 بليون شخص – 29 في المائة من سكان العالم – ما يزالون يعتمدون على نُظم طهي غير كفؤة وملوِّثة، ما يعرّض صحتهم للخطر، ويحدّ من فرصهم الحياتية، ويضرّ بالمناخ والبيئة. وبين عامَي 2015 و2020، زادت نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على وقود وتقنيات الطهي النظيف بنسبة 7 نقاط مئوية فقط. ومع ذلك، شهدت منطقة جنوب شرق آسيا تقدُّماً كبيراً ومتسقاً بأن أتاحت إمكانية الحصول عليها لقرابة ثلاثة أرباع سكانها في عام 2021، بزيادة قدرها 14 نقطة مئوية عن عام 2015. وعلى العكس من ذلك، كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي سجّلت أدنى معدلات الحصول عليها، فقد أخفقَ مسار التقدُّم نحو الطهي النظيف في مواكبة النمو السكاني، ما ترك ما مجموعه 0,9 بليون شخص بدون إمكانية الحصول على ذلك في عام 2021. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فلن يتمكن سوى 77 في المائة من سكان العالم من الحصول على حلول الطهي النظيف بحلول عام 2030، ما يترك ما يقرب من 1,9 بليون شخص متخلفين عن الرَّكب، بما في ذلك 1,1 بليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

العدد المطلق للأشخاص ونسبة سكان العالم الذين يمكنهم الحصول على وقود وتقنيات الطهي النظيف، 2015–2021 (بلايين الأشخاص ونسبة مئوية)

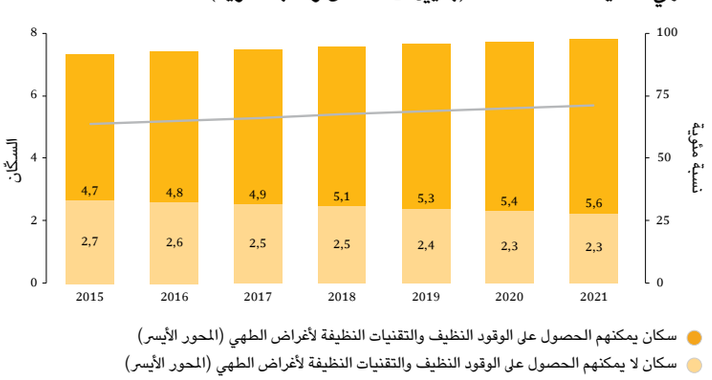

يتزايد استخدام الطاقة المتجدّدة في قطاع الكهرباء، ولكن ذلك محدود في التدفئة والنقل

عالمياً، في عام 2020، شكّلت المصادر المتجددة 19,1 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة، وهو ما يمثّل زيادة قدرها 2,4 نقطة مئوية عن عام 2015. وخلال الفترة نفسها، ارتفع إجماليُّ استهلاك الطاقة المتجددة بنسبة 16 في المائة. وظلّت الاستخدامات التقليدية للكتلة الأحيائية – مثل حرق الأخشاب في المواقد المكشوفة أو المواقد الداخلية – تمثّل أكثر من ثلث إجمالي استخدام الطاقة المتجددة في عام 2020. لكن مصادر الطاقة المتجددة الحديثة تتوسع بوتيرة بطيئة، من 10 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة في عام 2015 إلى 12,5 في المائة في عام 2020. ويُظهر قطاع الكهرباء أكبر حصة من مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة (28,2 في المائة في عام 2020). ومع ذلك، كان التقدُّم في قطاعَي التدفئة والنقل محدوداً على مدى العقد الفائت، وتجاوزت الاتجاهات التصاعدية في الطلب وتيرةَ نَشْر مصادر الطاقة المتجددة. وسيتطلب تحقيق الهدف 7 واتفاق باريس زخماً مستداماً في السياسات لتوسيع نطاق نَشْر الطاقة المتجددة وحفظ الطاقة في جميع القطاعات، وكذلك لحشد الاستثمارات العامة والخاصة، لا سيما في البلدان النامية.

حصة مصادر الطاقة المتجددة من الاستهلاك النهائي للطاقة وبحسب الاستخدامات النهائية، 2015 و2020 (نسبة مئوية)

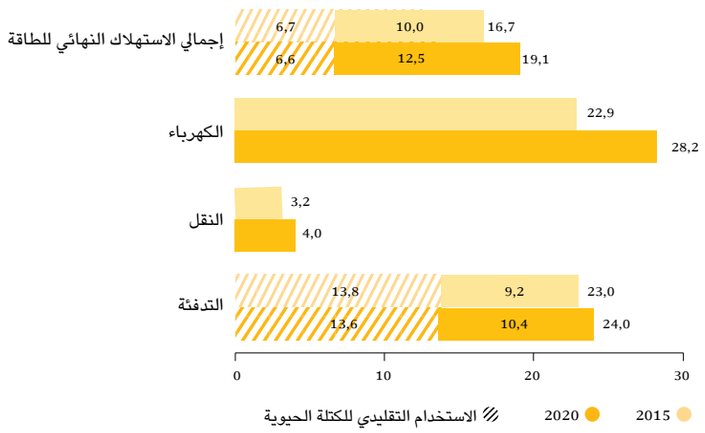

ثمة حاجة إلى انتعاشة قوية لتحقيق أهداف كفاءة الطاقة

تحسّنت كثافة الطاقة الأولية على المستوى العالمي، التي تُعرَّف بأنها نسبة إجمالي إمدادات الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي – أي من حيث الجوهر، كمية الطاقة المستخدَمة لكلّ وحدة من الثروة المتكونة – من 4,96 ميغاجول لكلّ دولار (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في عام 2015 إلى 4,63 ميغاجول في عام 2020، وهو ما يمثّل متوسط معدل تحسُّن سنوي قدره 1,4 في المائة. وهذا أقلُّ بكثير من نسبة 2,6 في المائة المطلوبة لتحقيق الغاية 7,3 المتمثل في مضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة الطاقة بحلول عام 2030 (مقارنةً بمعدل خط الأساس للفترة 1990–2010). وفي عام 2020، تباطأ معدل التحسُّن إلى 0,6 في المائة، بسبب أزمة جائحة كوفيد-19 ليسجّل أقلّ مكاسب له منذ الأزمة المالية العالمية. ومن المتوقع أن تتحسّن كثافة الطاقة بوتيرة أعلى في عام 2020. ومع ذلك، لتعويض الوقت المفقود، تحسينات كثافة الطاقة بحاجة إلى متوسط 3,4 في المائة سنوياً حتى عام 2030. ويمكن أن يساعد إعطاءُ الأولوية لكفاءة الطاقة في السياسات وزيادة الاستثمارات العالمَ على تحقيق غايات الطاقة والمناخ.

التغيّر السنوي في كثافة الطاقة الأولية على المستوى العالمي، 1990–2020 (نسبة مئوية)

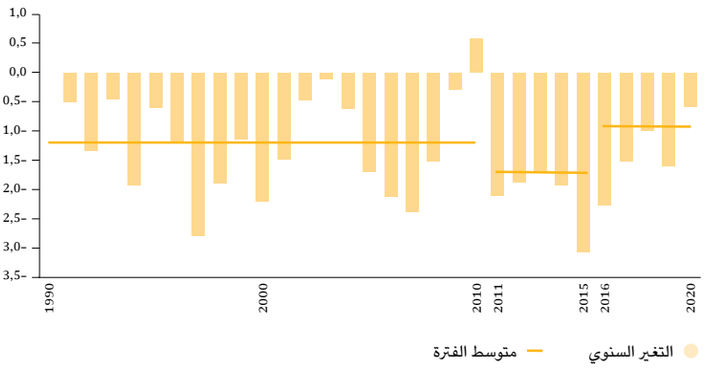

التمويل العام الدولي للطاقة النظيفة في البلدان النامية مستمر في التراجع

اتخذت التدفقات المالية العامة الدولية لدعم الطاقة النظيفة في البلدان النامية اتجاهاً هبوطياً، وابتدأ هذا المسار حتى قبل جائحة كوفيد-19 واستمرّ حتى عام 2021. وبلغت تلك التدفقات 10,8 بلايين دولار في عام 2021، بانخفاض يقرب من 12 في المائة عن عام 2020. وكان هذا أقلّ بنسبة 35 في المائة من متوسط العقد 2010–2019، وأقلّ من نصف ذروة عام 2017 حين بلغت تلك التدفقات 26,4 بليون دولار. وفي عام 2021، تحوَّل توزيع التدفقات المالية بحسب التكنولوجيا من الطاقة الكهرمائية إلى الطاقة الشمسية: فقد استحوذت الطاقة الشمسية على نسبة 43 في المائة؛ واستحوذت مصادر الطاقة المتجددة الأخرى على نسبة 33 في المائة من التدفقات؛ وجاء أقلّ عدد من الالتزامات للطاقة الكهرمائية (16 في المائة)، وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الجوفية (8 في المائة مجتمعتين). وتهدّد هذه الاتجاهات المتناقصة فرص تحقيق أهداف الطاقة، لا سيما بالنسبة لأقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الطاقة المتجدّدة في ازدهار في البلدان النامية، لكن أقلّ البلدان نمواً تتخلف عن الرَّكب

في عام 2021، حققت البلدان النامية رقماً قياسياً قدره 268 واط للفرد من القدرة على توليد الطاقة المتجددة، بعدَ عقدين من الزيادات المطردة التي تجاوزت باستمرار النمو السكاني. وفي الفترة بين عامَي 2016–2021 بلغ معدّل النمو السنوي المركّب للطاقة المتجددة في البلدان النامية 9,6 في المائة، مقارنة بنسبة 8,6 في المائة للفترة بين عامَي 2010–2015. ولكن على الرغم من هذا النمو الإيجابي والمتسارع، لا تسير البلدان النامية على طريق تحقيق الغاية 7-ب من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وتتخلّف البلدان الأكثر احتياجاً عن الرَّكب. وفي الفترة من عام 2016 إلى عام 2021، كان معدل النموّ السنوي أقلّ بكثير بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية (8,5 في المائة) وأقلّ البلدان نمواً (5,5 في المائة) والبلدان النامية غير الساحلية (3,8 في المائة). وبالمعدلات الحالية، ستحتاج أقلُّ البلدان نمواً إلى ما يقرب من 40 عاماً، والبلدان النامية غير الساحلية إلى 25 عاماً والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى 13 عاماً لبلوغ مستوى الانتشار نفسه الذي حققته البلدان النامية في عام 2021. وسيتطلب سدُّ هذه الفجوات سياسات واستثمارات مصمَّمة خصيصاً لضمان التحوُّل في مجال الطاقة بطريقة منصفة وآمنة مناخياً.

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

- الأزمات المتعددة تجعل الاقتصاد العالمي محاطاً بتهديدات جسيمة. ومن المتوقع لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي أن يتباطأ في عام 2023. وتدفع الظروف الاقتصادية العصيبة المزيد من العاملين نحو فئة العمالة غير الرسمية.
- وما أن بدأت الاقتصادات تعافيها حتى شهد معدّل البطالة في العالم انخفاضاً كبيراً. ومع ذلك، ما يزال معدّل بطالة الشباب أعلى بكثير من معدّل بطالة الكبار، ما يشير إلى التحدّيات المستمرة في تأمين فرص العمل للشباب.
- وسرّعت الجائحة اعتماد التقنية الرقمية وأحدثت تحوُّلاً في الوصول إلى التمويل. فعلى الصعيد العالمي، امتلك 76 في المائة من البالغين حسابات مصرفية أو حسابات في مؤسسات خاضعة للتنظيم في عام 2021، مقارنةً بنسبة 62 في المائة في عام 2014.

تقوم أنيسة، التي تحولت إلى مهنة إصلاح الأجهزة الإلكترونية لمساعدة العملاء من النساء، بإصلاح حاسوب محمول في متجر صيانة الهواتف والحواسيب الخاص بها في اليمن.

- وسيتطلب تحقيق الهدف 8 إجراء إصلاحات شاملة للنظام المالي لمعالجة مشكلة ارتفاع الديون، وحالة عدم اليقين الاقتصادي، والتوترات التجارية، مع تعزيز الأجور المنصفة والعمل الكريم للشباب.

يتواصل الانتعاش الاقتصادي العالمي على مسار بطيء

يسعى الاقتصاد العالمي جاهداً للتغلب على التضخم المستمر، وأسعار الفائدة المتزايدة، واشتداد حالة عدم اليقين. وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بمتوسط معدّل سنوي قدره 1,8 في المائة في الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، ثم انخفض بشكل حادّ بنسبة 4,1 في المائة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. ثم انتعش في عام 2021 بزيادة قوية بنسبة 5,2 في المائة، إلا أنه تباطأ إلى 2,2 في المائة في عام 2022. وتشير التقديرات إلى أن النمو سيتضاءل أكثر، إلى 1,4 في المائة في عام 2023، ومن ثمّ سيحقق زيادة متواضعة بنسبة 1,6 في المائة في عام 2024.

وفي أقلّ البلدان نمواً، انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 5 في المائة في عام 2019 إلى 0,2 في المائة فقط في عام 2020 قبل أن يتعافى إلى 2,8 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن النمو سيُستأنف بأن يرتفع المعدل السنوي إلى 4,3 في المائة في عام 2022 وأن تَتْبع ذلك زيادتان أخريان بنسبة 4,1 في المائة وبنسبة 5,2 في المائة في عامَي 2023 2024، على التوالي. ومع ذلك، ما تزال معدلات النمو هذه أقلّ من غاية أهداف التنمية المستدامة البالغة 7 في المائة.

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي، ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقلّ البلدان نمواً، 2015-2024 (نسبة مئوية)

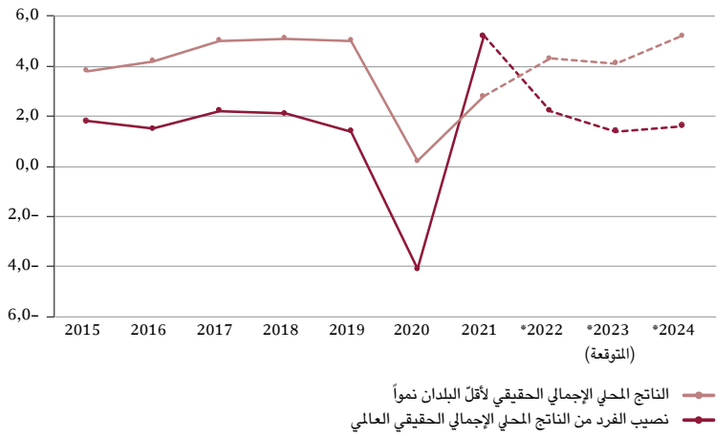

تدفع الظروف الاقتصادية العصيبة المزيد من العمال نحو فئة العمالة غير الرسمية

قبل الجائحة، كان معدل انتشار العمالة غير الرسمية آخذاً بالانخفاض ببطء، من 58,6 في المائة في عام 2015 إلى 57,8 في المائة في عام 2019. إلا أنّ الإغلاقات وتدابير الاحتواء الناجمة عن كوفيد-19 أدّت إلى فقدان الوظائف على نحو غير متناسب للعمال غير الرسميين، وخصوصاً النساء. وكان الانتعاش اللاحق مدفوعاً بالعمالة غير الرسمية، التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً، لتصل إلى 58,0 في المائة في عام 2022. وهذا يعادل قرابة 2 بليون عامل في وظائف محفوفة بالمخاطر دون حماية اجتماعية.

وكان الوضع الأكثر مدعاةً للقلق في أقلّ البلدان نمواً، حيث بلغت نسبة العمالة غير الرسمية 89,7 في المائة في عام 2022، دون أيّ تحسُّن منذ عام 2015. وما تزال معدلات العمالة غير الرسمية مرتفعةً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط وجنوب آسيا، حيث بلغت 87,2 في المائة و84,8 في المائة، على التوالي. والنساء كُنّ أسوء حالاً خلال انتعاش سوق العمل، فكلّ أربع وظائف من أصل خمس وظائف استُحدثت في عام 2022 للنساء كانت ضمن فئة العمالة غير الرسمية، مقارنة بوظيفتين فقط من أصل كلّ ثلاث وظائف للرجال.

نسبة العمالة غير الرسمية، 2015 و2022 (نسبة مئوية)

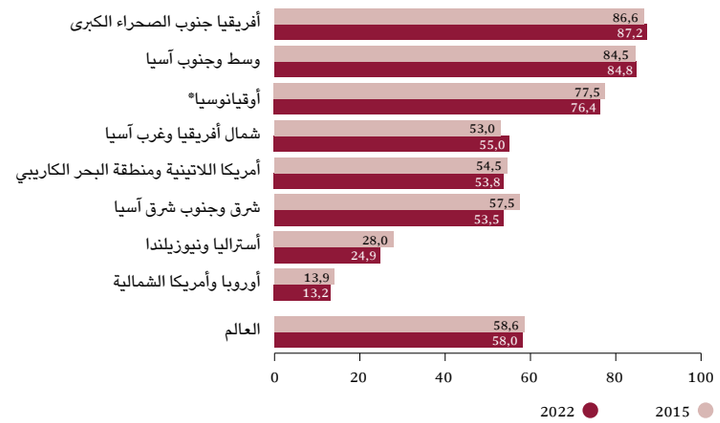

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

من المتوقع أن تنخفض البطالة العالمية إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة، لكن التحديات ما تزال قائمة في البلدان المنخفضة الدخل

انخفض معدل البطالة العالمية انخفاضاً كبيراً في عام 2022، فقد انخفض إلى 5,4 في المائة من ذروة بلغت 6,6 في المائة في عام 2020 بعدَ أن بدأت الاقتصادات تعافيها من صدمة جائحة كوفيد-19. وكان هذا المعدل أقلّ من مستويات ما قبل الجائحة، فقد بلغ معدّل البطالة العالمية 5,5 في المائة في عام 2019. وتشير التقديرات إلى أن البطالة العالمية الإجمالية في عام 2022 قد بلغت 192 مليون شخص. وتشير التوقعات إلى تراجُع البطالة العالمية أكثر من ذلك لتبلغ 5,3 في المائة في عام 2023، أي ما يعادل 191 مليون شخص. ويعكس هذا الانخفاض مرونة فاقت المتوقع في سوق العمل في البلدان المرتفعة الدخل في مواجهة التباطؤ الاقتصادي. ومع ذلك، من غير المرجح أن تشهد البلدان المنخفضة الدخل مثل هذه الانخفاضات في البطالة في عام 2023.

وأثّرت الجائحة بشكل غير متناسب في النساء والشباب في أسواق العمل. وشهدت النساء انتعاشاً أقوى في التوظيف والمشاركة في القوى العاملة. ومع ذلك، ما يزال الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً يواجهون مصاعب جمّة في الحصول على عمل كريم، ومعدل بطالة الشباب العالمي أعلى بكثير من معدل بطالة الكبار الذين تبلغ أعمارهم 25 عاماً فما فوق.

توقعات معدل البطالة للأعوام 2019 و2020 و2022 و2023 (نسبة مئوية)

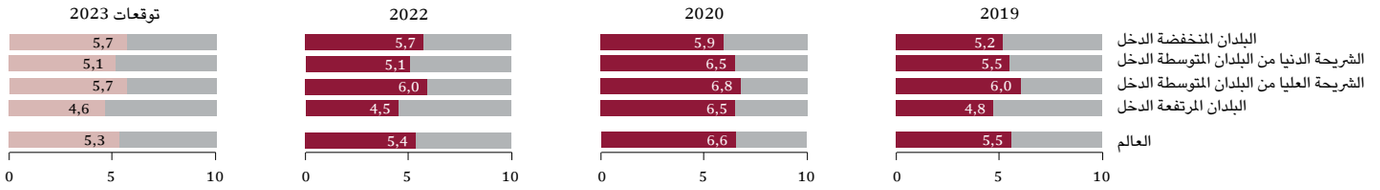

احتمالية عدم مشاركة الشابات في التعليم أو العمل أو التدريب تزيد بأكثر من الضعف مقارنة بالشبان

عالمياً، لم يلتحق ما يقرب من 1 من كلّ 4 شباب (23,5 في المائة أو 289 مليون) بالتعليم أو العمل أو التدريب في عام 2022. وفي حين أنّ ذلك يمثل تراجعاً طفيفاً عن الذروة في عام 2020، فإنه ما يزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة وأيضاً فوق خط الأساس لعام 2015 البالغ 22,2 في المائة. وعلى مستوى المناطق، ما يزال الوضع أشدُّ قسوةً بالنسبة للشباب في وسط وجنوب آسيا وفي شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث يبلغ معدّل عدم الالتحاق بالتعليم أو العمل أو التدريب 31,4 و28,8 في المائة، على التوالي. وفي الوقت نفسه، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدل زيادة في الفترة من عام 2015 إلى عام 2022، فقد باتَ اليوم أكثر من رُبع الشباب في المنطقة غير ملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب.

ومن المثير للقلق، أن الشابات بقينَ أكثر عرضةً بمرتين (32,1 في المائة) من الشبّان (15,4 في المائة) لعدم الالتحاق بالتعليم أو العمل أو التدريب في عام 2022. ويتعيَّن تكثيف الجهود المبذولة للحدّ من معدلات عدم الالتحاق بالتعليم أو العمل أو التدريب للشباب، وخصوصاً بين الشابات، لمعالجة الآثار الطويلة الأجل على إمكاناتهم الاقتصادية وفرصهم المستقبلية.

نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، بحسب الجنس، 2022 (نسبة مئوية)

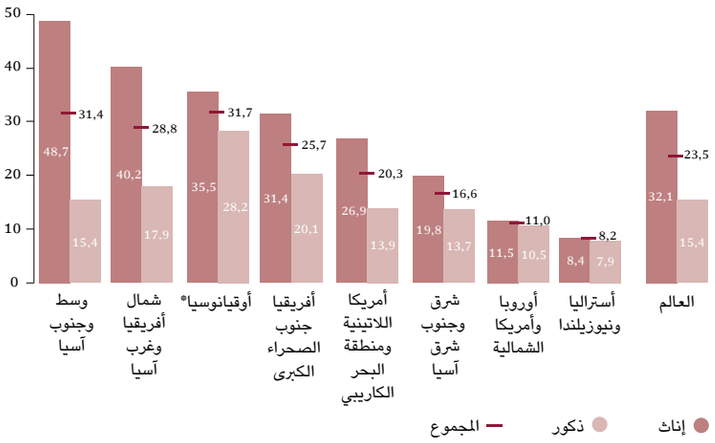

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

السياحة في طريقها نحو الانتعاش، لكنها ما تزال دون مستويات ما قبل الجائحة بكثير

تأثرت السياحة بشدة بجائحة كوفيد-19. وفي عام 2020، انخفضت حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى النصف تقريباً بسبب الجائحة. وسُجّل تحسُّن متواضع بنسبة 6 في المائة في عام 2021، فقد وصلت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 2,5 في المائة. وفي حين يشير ذلك إلى أن السياحة في طريقها نحو الانتعاش، فإنها ما تزال دون مستويات ما قبل الجائحة بكثير، فقد سجّلت 4,2 في المائة في عام 2019. وتفاوت الانتعاش والمساهمات الاقتصادية لصناعة السياحة من منطقة إلى أخرى، وتأثرت إلى حدّ كبير بقيود السفر المتبقية وقوة السياحة الداخلية. وفي عام 2021، حققت السياحة مساهماتٍ اقتصادية أكبر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (5,9 في المائة) وشمال أفريقيا وغرب آسيا (5,2 في المائة) وأوروبا وأمريكا الشمالية (2,2 في المائة) مقارنة بكلّ من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (1,2 في المائة) ووسط وجنوب آسيا (0,4 في المائة).

جائحة كوفيد-19 سرَّعت عملية اعتماد الحلول الرقمية وأحدثت تحوُّلاً في الوصول إلى التمويل

يقود الاعتماد المتسارع للحلول الرقمية، الذي أجّجته جزئياً جائحة كوفيد-19، نحو تحوُّل في الوصول إلى التمويل. وفي عام 2021، كان لدى 76 في المائة من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات في مصارف أو مؤسسات خاضعة للتنظيم مثل الاتحادات الائتمانية أو مؤسسات التمويل الأصغر أو المزوّدين بالخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، بزيادة ملحوظة من 62 في المائة في عام 2014. واضطلعت التكنولوجيا بدور حاسم في تعميم الخدمات المالية، وهو ما يتضح من الزيادة الكبيرة في الحسابات المالية عبر الهواتف المحمولة، فقد قفزت من 4 في المائة في عام 2017 إلى 10 في المائة في عام 2021. وتشمل الفرص الجديدة للوصول إلى الأشخاص الذين لا يملكون حسابات مصرفية الاستفادة من المدفوعات الرقمية، مثل التحويلات المباشرة لمدفوعات الرعاية الاجتماعية أو الأجور، إلى جانب شبكات المدفوعات القابلة للتشغيل المتبادل والبنية التحتية للاتصالات. وخلال أزمة جائحة كوفيد-19، فتح 39 في المائة من البالغين في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل حسابهم الأول في مؤسسة مالية خصيصاً لاستلام الأجور المدفوعة أو التحويلات الحكومية.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

العمال في بوتان يعالجون مشكلة ندرة المياه في فانغيول بتركيب نظام الريّ بالأنابيب المضغوطة، والذي تمّ تعديله بتزويده بتكنولوجيا جديدة ومتأقلمة مع التغيرات المناخية. وستستفيد من الريّ الجديد 42 قرية وأكثر من 1 300 فدان من الأراضي الزراعية.

- ما يزال استرداد الصناعة التحويلية لتعافيها من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) غير مكتمل وغير متساوٍ. فقد تباطأ نموُّ الصناعة التحويلية العالمية إلى 3,3 في المائة في عام 2022، من 7,4 في المائة في عام 2021. والتقدُّم المحرَز في أقلّ البلدان نمواً أبعدُ من أن يكون كافياً لتحقيق هدف مضاعفة حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. ومع ذلك، أظهرت الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة – العالية والتكنولوجيا العالية معدلاتِ نموٍّ قوية.
- في عام 2022، كان 95 في المائة من سكان العالم ضمن نطاق إحدى شبكات النطاق العريض المتنقل، لكن بعض المناطق ما تزال محرومةً من خدمة كافية.
- زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناجمة عن احتراق الطاقة والعمليات الصناعية بنسبة 0,9 في المائة لتبلغ مستوى جديداً غير مسبوق هو 36,8 بليون طنّ متري، وهو أقلّ بكثير من نموّ الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ليعود مجدداً اتجاهٌ سادَ لعشر سنوات تمثّل في عدم اقتران الانبعاثات بالنموّ الاقتصادي.
- لتحقيق الهدف 9 بحلول عام 2030، من الضروري دعم أقلّ البلدان نمواً، والاستثمار في التكنولوجيات المتقدّمة، وخفض الانبعاثات الكربونية، وزيادة إتاحة النطاق العريض المتنقل.

أقلُّ البلدان نمواً تواجه تحديات في تحقيق الغاية المتعلقة بالصناعة التحويلية بحلول عام 2030

بعد تعافٍ من جائحة كوفيد-19 بتحقيق نموّ قدره 7,4 في المائة في عام 2021، تشير التقديرات إلى أن نموّ الصناعة التحويلية العالمية قد تباطأ إلى 3,3 في المائة في عام 2022. ومردُّ ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع التضخم، وصدمات أسعار الطاقة، واستمرار تعطُّل إمدادات المواد الخام والسّلع الوسيطة، والتباطؤ الاقتصادي العالمي. وفي عام 2021، عادت العمالة في الصناعة التحويلية العالمية إلى مستويات ما قبل الجائحة. ومع ذلك، استمرت حصّة عمالة الصناعة التحويلية من العمالة الإجمالية بالتراجع في جميع أنحاء العالم، منخفضةً من 14,3 في المائة في عام 2015 إلى 13,6 في المائة في عام 2021.

وعلى الرغم من التباطؤ، ارتفع نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية عالمياً من 1 646 دولاراً (بالأسعار الثابتة لعام 2015) في عام 2015 إلى 1 879 دولاراً في عام 2022. وبلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أوروبا وأمريكا الشمالية أعلى مستوى له على الإطلاق عند 5 093 دولاراً في عام 2022، بينما بلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في أقلّ البلدان نمواً 159 دولاراً. وعلى الرغم من زيادة حصة الصناعة التحويلية كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي في أقلّ البلدان نمواً من 12,1 في المائة في عام 2015 إلى 1,0 في المائة في عام 2022، فإن هذه الوتيرة غير كافية لبلوغ الغاية المتمثلة في مضاعفة حصتها بحلول عام 2030. وفي حين حققت أقلُّ البلدان نمواً في آسيا تقدُّماً كبيراً، ستحتاج أقلُّ البلدان نمواً في أفريقيا إلى تغيير المسار الراهن وتسريع التقدُّم بقدر كبير لتحقيق تلك الغاية بحلول عام 2030.

قيمة الصناعة التحويلية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في أقلّ البلدان نمواً، 2015-2022 (نسبة مئوية)

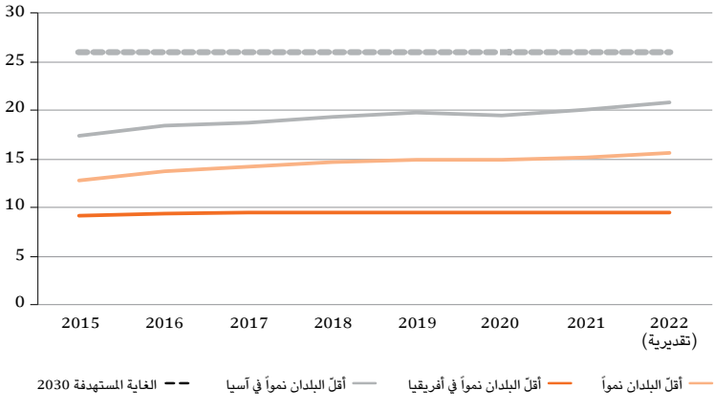

النموُّ الاقتصادي تجاوز الزيادات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومما ساعد على ذلك استخدام التكنولوجيات النظيفة وانخفاض الناتج الصناعي

في عام 2022، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناجمة عن احتراق الطاقة والعمليات الصناعية بنسبة 0,9 في المائة وبلغت مستوى قياسياً هو 36,8 بليون طنّ متري. وبعد انخفاض بأكثر من 5 في المائة في عام 2020 في أثناء الجائحة، نمت الانبعاثات بأكثر من 6 في المائة في عام 2021، لتتجاوز مستويات ما قبل الجائحة مدفوعةً بتحفيز الاقتصاد وفورة في الطلب على الفحم. وكان الانتعاش أسرع في الاقتصادات المتقدّمة، حيث وصلت انبعاثات الطيران إلى 85 في المائة من مستويات عام 2019، مقارنةً بنسبة 73 في المائة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وكانت الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام 2022 أقلّ بكثير من نموّ الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 3,2 في المائة، ليعود مجدداً اتجاهٌ سادَ لعشر سنوات تمثّل في عدم اقتران الانبعاثات بالنموّ الاقتصادي، والذي تعطّل بفعل الانتعاش الحاد في عام 2021. وساعد ازدياد انتشار تكنولوجيات الطاقة النظيفة، مثل مصادر الطاقة المتجددة، والمركبات الكهربائية، والمضخات الحرارية، وتراجُع الإنتاج الصناعي، لا سيما في الصين وأوروبا، على الحؤول دون حدوث انبعاثات إضافية، ما أدى إلى نموّ الانبعاثات العالمية بقدر أقلّ من المتوقع.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية الناجمة عن احتراق الطاقة والعمليات الصناعية، 2000-2022 (بليون طنّ متري)

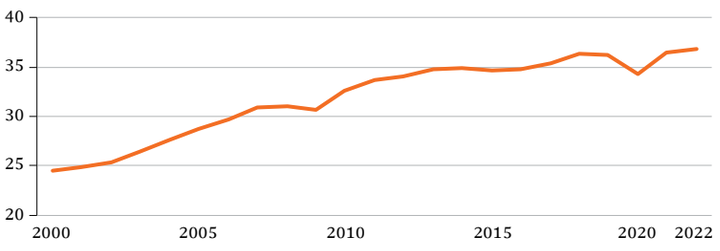

ارتفاع الإنفاق على البحث والتطوير عالمياً، لا سيما منذ الجائحة، لكنه ما يزال منخفضاً للغاية في أقلّ البلدان نمواً

ارتفع الإنفاق على البحث والتطوير عالمياً كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي من 1,69 في المائة في عام 2015 إلى 1,93 في المائة في عام 2020. وكانت الزيادة الملحوظة في عام 2020 مدفوعةً في المقام الأول بازدياد الاستثمارات في مجال البحث والتطوير والانخفاضات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات إقليمية واسعة. وجاءت في الطليعة منطقتا أوروبا وأمريكا الشمالية، وشرق وجنوب شرق آسيا، اللتان أنفقتا 2,62 في المائة و2,31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في عام 2020، على التوالي. لكن العديد من مناطق العالم كانت ما تزال تنفق أقلّ من 1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في عام 2020، مثل 0,32 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وصولاً إلى 0,90 في المائة في شمال أفريقيا وغرب آسيا. وفي الوقت نفسه، تنفق أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية قرابة 0,27 في المائة و0,20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، على التوالي.

وارتفع عدد الباحثين لكلّ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم من 1 022 في عام 2010 و1 160 في عام 2015 إلى 1 342 في عام 2020. ومع ذلك، شكّلت النساء 31,2 في المائة لا أكثر من الباحثين العالميين في عام 2020. ولتسخير الابتكار من أجل التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة والتنمية المستدامة، للسياسات القوية الرامية لحفز الاستثمار في البحث والتطوير وزيادة عدد الباحثين أهميةٌ حاسمةٌ، لا سيما في الاقتصادات النامية.

الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2015 و2020 (نسبة مئوية)

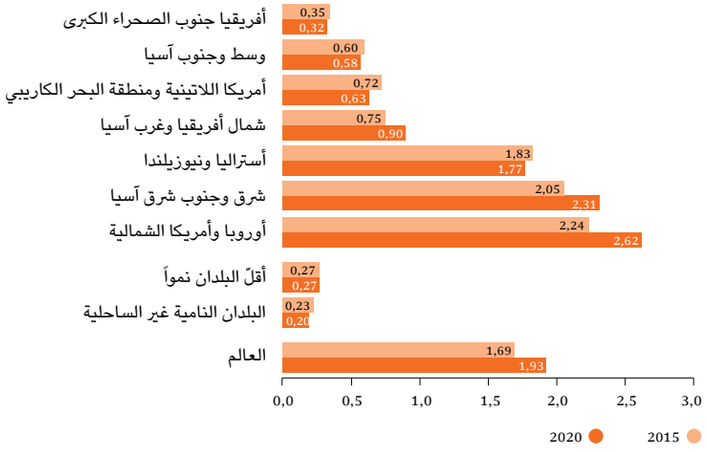

ملاحظة: تغطية البيانات الخاصة بأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) غير كافية لحساب المجموع الإقليمي.

شهدت الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة – العالية والتكنولوجيا العالية نمواً قوياً وسط تباطؤ في الصناعة التحويلية عالمياً

في عام 2022، بينما تباطأ نموُّ الصناعة التحويلية بشكل عام، ظلّت الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة – العالية والتكنولوجيا العالية قويةً بفضل انتعاشٍ في قطاع السيارات واستمرارية قوة إنتاج أجهزة الكمبيوتر، والإلكترونيات، والمنتجات البصرية، والمعدات الكهربائية. ومع ذلك، تكبَّد إنتاج المستحضرات الصيدلانية الأساسية خسارةً لأول مرة في عام 2022 بعد أن أعاد هذا القطاع التكيُّف مع وضع كوفيد-19 وواجه نقصاً في المدخلات الأساسية.

وفي عام 2020، ظلّت حصة الإنتاج القائم على التكنولوجيا المتوسطة–العالية والتكنولوجيا العالية من الصناعة التحويلية الإجمالية منخفضةً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أقلّ البلدان نمواً، عند 21,7 في المائة و10,6 في المائة، على التوالي، مقارنةً بنسبة 47,7 في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية ونسبة 47,1 في المائة في شرق آسيا. والتحوُّل نحو الصناعة ذات التكنولوجيا المتوسطة – العالية والتكنولوجيا العالية لا يبشّر بنموّ الاقتصاد على نحو مستدام فحسب، بل يسهم أيضاً في النموّ الأخضر لأن هذه الأنشطة عموماً أقلّ في استهلاك الطاقة وأقلّ في كثافة الانبعاثات.

معدّل النموّ على أساس سنوي لإنتاج الصناعة التحويلية العالمية، بحسب التكنولوجيا، الرُّبع الأخير من عام 2019 إلى الرُّبع الأخير من عام 2022 (نسبة مئوية)

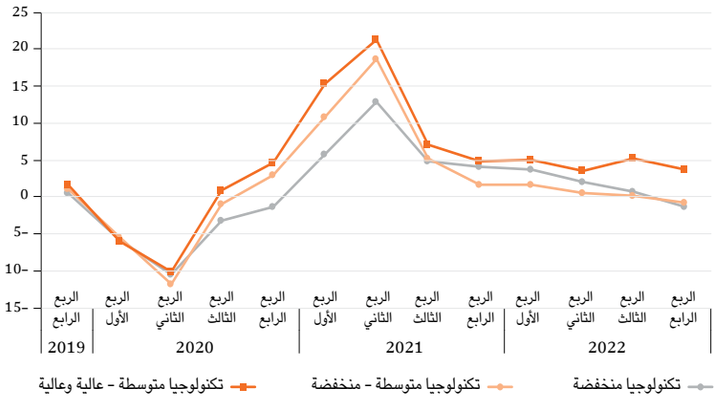

يتمتع أكثر من 95 في المائة من سكان العالم بإمكانية الوصول إلى النطاق العريض المتنقل من الجيل الثالث على الأقلّ، ولكن تبيَّن أن ربط المناطق المتبقية مسألة صعبة

في عام 2022، كانت تغطية النطاق العريض المتنقل من الجيل الثالث أو أعلى متاحةً لنسبة 95 في المائة من سكان العالم، بزيادة ملحوظة من 78 في المائة في عام 2015. ومع ذلك، فإن ثمة تحدّيات تواجه عملية رَبْط نسبة 5 في المائة المتبقية. وتبلغ فجوة نطاق التغطية 18 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و32 في المائة في أوقيانوسيا.

وبين عامَي 2015 و2022، تضاعفت تغطية شبكة الجيل الرابع، لتبلغ 88 في المائة من سكان العالم، لكن النموّ أخذ يتباطأ. وفي الوقت الراهن، تتجاوز التغطية 90 في المائة من السكان في معظم المناطق. وتظلّ مناطق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشمال أفريقيا وغرب آسيا، وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى دون تلك العتبة. وتُظهر البيانات الأولية أنه في عام 2021، غطّت شبكة الجيل الخامس نسبة 19 في المائة من سكان العالم. وتعمل العديد من البلدان على التخلص تدريجياً من شبكات الأجيال الأقدم لاعتماد شبكات أكثر كفاءةً متوافقةً مع الجيل الخامس. ومع ذلك، نجدُ في بلدان أخرى، خصوصاً البلدان المنخفضة الدخل، أن شبكات الجيل الثاني والجيل الثالث ذات حضور كبير، وثمة عوائق تحُول دون نشر شبكات الجيل الخامس، بما في ذلك التكاليف المرتفعة للبنية التحتية، وتوافُر أجهزة ميسورة التكلفة، والقيود التنظيمية، وقيود اعتماد التقنية.

نسبة السكان المشمولين بشبكة هاتف محمول، 2022 (نسبة مئوية)

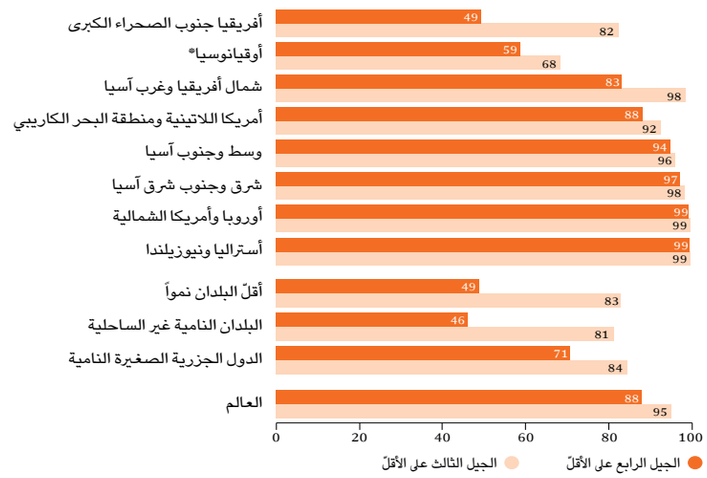

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

10 الحد من أوجه عدم المساواة

الحدّ من أوجه عدم المساواة

- كانت مداخيل أفقر 40 في المائة من السكان تنمو بوتيرة أسرع من المتوسط الوطني في معظم البلدان. لكن الأدلة الناشئة، وإن كانت غير حاسمة، تشير إلى أن جائحة كوفيد-19 ربما تكون قد عرقلت هذا الاتجاه الإيجابي المتمثل في تقلُّص عدم المساواة داخل البلد الواحد. كما تسبَّبت الجائحة في أكبر تفاقُم في عدم المساواة فيما بين البلدان منذ ثلاثة عقود.
- تعرَّض واحد من كلّ ستة أشخاص في جميع أنحاء العالم للتمييز بشكل ما، وتأثّرت النساء والأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب.
- شهد عام 2202 أكبر عدد مُوثَّق على الإطلاق من اللاجئين (34,6 مليون شخص). وكان هذا العام أيضاً عاماً مميتاً للمهاجرين، فقد سُجّل ما يقرب من 7 000 حالة وفاة على مستوى العالم.
- الحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها إنما يتطلّب توزيع الموارد بشكل عادل، والاستثمار في التعليم وتنمية المهارات، وتنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية، ومكافحة التمييز، ودعم الفئات المهمَّشة، وتعزيز التعاون الدولي لأغراض التجارة العادلة والنُّظم المالية.

يعبر المهاجرون غابة داريين الخطرة بين كولومبيا وبنما، والتي شهدت زيادة مقدارها سبعة أضعاف في عدد الأطفال في الشهرين الأولين من عام 2023 مقارنةً بعام 2022.

شهدت معظم البلدان المزيد من الرخاء المشترك، لكن الجائحة ربما قوّضت مسار بعض هذا التقدُّم

مِن بين البلدان التي تتوافر عنها بيانات للفترة بين عامَي 2009–2022، حقّق أكثر من نِصفها تلك البلدان نمواً في الدخل لأفقر 40 في المائة من السكان بمعدل يفوق المتوسط الوطني. لكن نسبة البلدان التي شهدت الرخاء المشترك كانت أعلى في المناطق المرتفعة والمتوسطة الدخل مقارنةً بنظيراتها الهشة والمنخفضة الدخل. وشهد أكثر من ثلاثة أرباع البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية و6 من أصل 10 بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا نموّ دخل أفقر 40 في المائة من السكان بوتيرة أسرع من المتوسط الوطني. ومع ذلك، في وسط وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نمت مداخيل أفقر 40 في المائة من السكان بوتيرة أسرع من المتوسط في 30–38 في المائة فقط من البلدان.

وما تزال بيانات ما بعدَ عام 2019 ضئيلة وغير حاسمة. وفي ثُلثي البلدان الخمسين التي تتوافر عنها بيانات، سجّل أفقر 40 في المائة من السكان نمواً في الدخل يفوق المتوسط الوطني. إلا أنّ هذا الاتجاه يُعزى إلى حدّ بعيد إلى أوروبا وأمريكا الشمالية حيث تتوافر المزيد من البيانات وحيث خفّفت برامج التحويلات الكبيرة من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على فئة المستوى الأدنى من توزيع الدخل. وتشير الأدلة الناشئة إلى أنّ عدم المساواة داخل البلدان ربما تفاقَم جرّاء الجائحة، حيث أظهرت دراسات استقصائية أُجريت في عام 2021 أن الأُسر المعيشية الفقيرة فقدت مداخيلها ووظائفها بمعدلات أعلى بقليل من الأسر المعيشية الغنية.

نسبة البلدان التي يزيد فيها نمو دخل أفقر 40 في المائة من السكان عن المتوسط الوطني، 2009–2022 (نسبة مئوية)

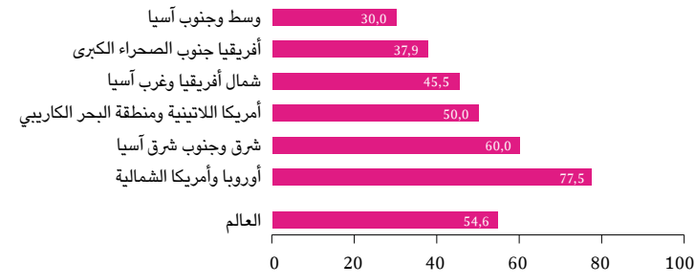

تسبَّبت الجائحة بأكبر ارتفاع في عدم المساواة في الدخل فيما بين البلدان منذ ثلاثة عقود

على مدى العقود الثلاثة الماضية، كانت المداخيل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تلحق بمثيلاتها في البلدان الغنية. وبشكل عام، انخفضت فروق الدخل فيما بين البلدان بنسبة 37 في المائة بين عامَي 1990 و2019. غير أن هذا التقارب في الدخل أخذ يتباطأ كثيراً مؤخراً. وبلغ متوسط الانخفاض السنوي في عدم المساواة فيما بين البلدان في السنوات الخمس الأخيرة قبل الجائحة 0,3 في المائة، أي أقلّ بكثير من متوسط الانخفاض السنوي البالغ 1,8 في المائة بين عامَي 1991 و2014. وعلى الرغم من حدوث زيادات في عدم المساواة العالمية فيما بين البلدان في 5 سنوات فقط من أصل 29 سنة سبقت الجائحة، فإنّ انقضاض جائحة كوفيد-19 تسبَّب بأكبر زيادة في عدم المساواة فيما بين البلدان منذ ثلاثة عقود، وذلك وفقاً لتقديرات البنك الدولي[3]. ومن المتوقع أن يكون عدم المساواة فيما بين البلدان قد ارتفع بنسبة 4,4 في المائة بين عامَي 2019 و2020، مقارنةً بتوقعات ما قبل الجائحة التي كانت تشير إلى تراجُع بنسبة 0,8 في المائة.

التغير في عدم المساواة فيما بين البلدان، 1990–2020 (نسبة مئوية)

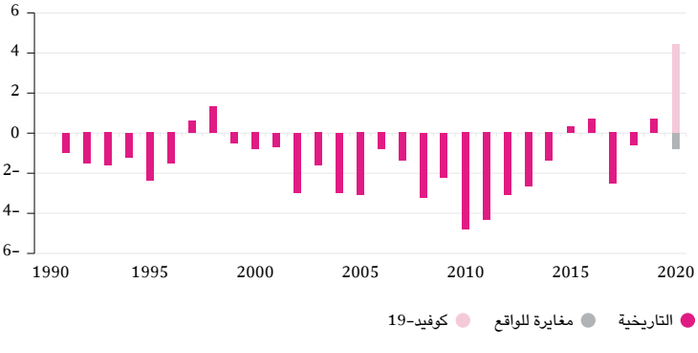

ملاحظة: تستخدم التغيرات السنوية في عدم المساواة فيما بين البلدان متوسط الانحراف اللوغاريثمي.

(3) Mahler, Daniel G., Nishant Yonzan and Christoph Lakner, "The Impact of COVID-19 on Global Inequality and Poverty." Policy Research Working Paper, No. 10198 (Washington, D.C., World Bank, 2022).

التمييز العنصري هو أحد أكثر أسباب التمييز شيوعاً في جميع أنحاء العالم

تُظهر أحدث البيانات المتاحة أن ما يقرب من واحد من بين كلّ ستة أشخاص على مستوى العالم يتعرض للتمييز لأيّ سبب كان. وفيما بين النساء والرجال على حدّ سواء، يُعَدُّ التمييز العنصري، المتجذر في عوامل مثل العِرق أو اللون أو اللغة، من بين الأسباب الأكثر شيوعاً لهذا التمييز. والتمييز على أساس العمر والدين، وإنْ كان أقلّ انتشاراً بقليل، يؤثر أيضاً في النساء والرجال على قدم المساواة تقريباً. فالنساء أكثر عرضةً بمرتين من الرجال للإبلاغ عن حالات تمييز على أساس الجنس، ومن المرجّح أنهن يتعرضن للتمييز على أساس الحالة الاجتماعية أكثر من الرجال مرتين تقريباً. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مستويات عالية من التمييز، فواحد من بين كلّ ثلاثة منهم يبلغ عن تعرّضه لتجربة التمييز ضده، أي ضِعف المعدل الذي يواجهه الأفراد غير المصابين بإعاقة.

النسبة من إجمالي السكان الذين يعانون التمييز، بحسب الأسباب المختارة والجنس، 2015-2022 (نسبة مئوية)

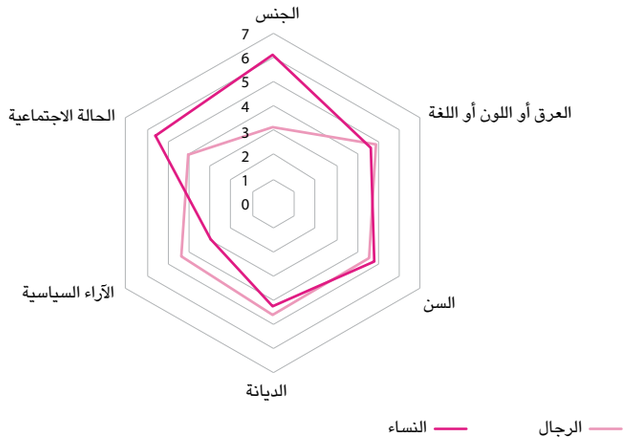

مع ارتفاع الوفيات على امتداد طُرق الهجرة على مستوى العالم، ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان الهجرة الآمنة

بحسب مشروع المهاجرين المفقودين المنبثق عن المنظمة الدولية للهجرة، سُجّل ما مجموعه 56 216 حالة وفاة على طُرق الهجرة في جميع أنحاء العالم منذ عام 2014، منها 6 876 حالة وفاة في عام 2022 و2 091 حالة حتى منتصف حزيران/يونيه 2023. وباستثناء عام 2020، تمَّ توثيق ما يربو على 5 000 حالة وفاة أثناء الهجرة سنوياً بين عامَي 2014 و2022.

وفي عام 2022، لقي ما لا يقلُّ عن 3 167 شخصاً حتفه على الطرق البحرية والبرية من وإلى أوروبا، وهو ما يمثل أكثر من نِصف الوفيات المسجَّلة في جميع أنحاء العالم في ذلك العام. كما كان العام الأكثر دمويةً في الأمريكيتين وآسيا منذ بدء جمع البيانات، حيث فقدَ 1 432 و1 843 شخصاً حياتهم في أثناء عملية الهجرة، على التوالي. وتُظهر هذه البيانات عدم إحراز تقدُّم في الحدّ من وفيات المهاجرين في جميع أنحاء العالم منذ عام 2015. وعلى الرغم من تراجُع أعداد الوفيات خلال السنة الأولى من الجائحة، عادت الأرقام منذ ذلك الحين إلى مستويات ما قبل الجائحة بل وتجاوزتها في كثير من الحالات.

عدد الوفيات أثناء الهجرة، بحسب المنطقة، 2022

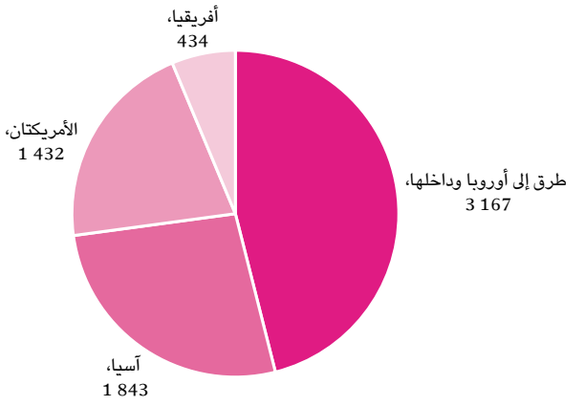

ملاحظة: تتفق المناطق مع التعريفات الإقليمية الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة.

أعداد قياسية من الأشخاص يفرّون من بلدانهم في مواجهة الأزمات المتصاعدة

ارتفع عدد اللاجئين في العالم سنوياً طوال أكثر من عشر سنوات، ليصل إلى 34,6 مليون بحلول نهاية عام 2022، وهو أعلى رقم سُجّل على الإطلاق. وهذا يمثل 429 من أصل 100 000 شخص، أو 1 من كلّ 233، فرّوا من بلدان المنشأ بسبب الحروب أو الصراعات أو الاضطهاد أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الأحداث التي تُخِلُّ على نحو خطير بالنظام العام. وهو ما يمثّل زيادة بأكثر من 100 في المائة مقارنةً بعام 2015. وبشكل عام، جاء 52 في المائة من جميع اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين هم بحاجة إلى حماية دولية من ثلاثة بلدان فقط: الجمهورية العربية السورية (6,5 ملايين) وأوكرانيا (5,7 ملايين) وأفغانستان (5,7 ملايين). وكان قرابة 41 في المائة من جميع اللاجئين في نهاية عام 2022 من الأطفال، في حين أن 51 في المائة من اللاجئين كانوا من النساء والفتيات. وتستضيف البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 76 في المائة من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين هم بحاجة إلى حماية دولية في العالم، وتوفر أقلُّ البلدان نمواً اللجوءَ إلى 20 في المائة من المجموع.

نسبة السكان الذين هم من اللاجئين، بحسب منطقة المنشأ، 2015 و2022 (لكلّ 100 000 من السكان في منطقة المنشأ)

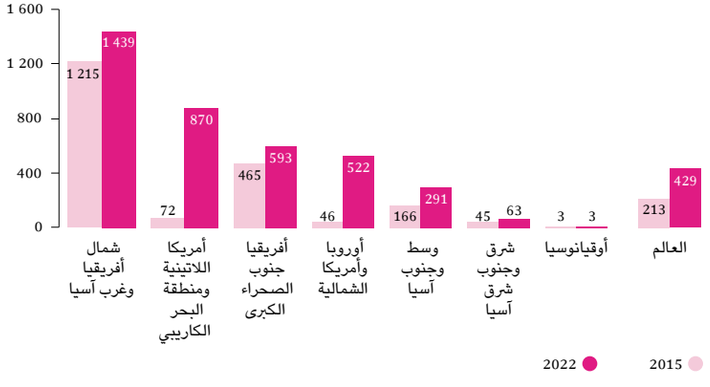

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

- يقيم أكثر من نصف سكان العالم حالياً في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن يصل هذا المعدّل إلى 70 في المائة بحلول عام 2050. ويعيش ما يقرب من 1,1 بليون شخص حالياً في أحياء فقيرة (عشوائيّات) أو ظروف أشبه بظروف الأحياء الفقيرة في المدن، مع توقّع أن يزداد عددهم بمقدار بليونَي شخص في الثلاثين عاماً القادمة.
- في عام 2022، استفاد نِصف سكان المناطق الحضرية في العالم فقط من سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام. ويتواصل في المدن كلٌّ من الزَّحف العمراني، وتلوُّث الهواء، ومحدودية الأماكن العامة المفتوحة.
- منذ عام 2015، تضاعف عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحدّ من مخاطر الكوارث.
- لتحقيق الهدف 11، يجب أن تركّز الجهود على تنفيذ سياسات وممارسات التنمية الحضرية الشاملة والمرنة والمستدامة التي تعطي الأولوية للحصول على الخدمات الأساسية، والمسكن الميسور التكلفة، والنقل الكفؤ، والمساحات الخضراء للجميع.

جارٍ إنشاء نفق ومحطة لخط المترو لتوفير نظام نقل أكثر أماناً واستدامةً في ليما، بيرو.

تسجّل المدن والبلدات الصغيرة في العديد من المناطق نمواً أسرع في عدد سكان الأحياء الفقيرة مقارنة بالمدن الكبرى

بلغ عدد سكان العالم 8 بليون نسمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، يعيش أكثر من نصفهم (55 في المائة) في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 70 في المائة بحلول عام 2050. ويحدث أغلب النموّ الحضري في المدن الصغيرة والبلدات المتوسطة، ما يؤدي إلى تفاقُم أوجه عدم المساواة والفقر في المناطق الحضرية. وفي حين انخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة انخفاضاً طفيفاً، من 25,4 إلى 24,2 في المائة بين عامَي 2014 و2020، فإن العدد الإجمالي لسكان الأحياء الفقيرة يواصل الارتفاع مع ازدياد التوسُّع الحضري. وفي عام 2020، كان ما يُقدَّر بنحو 1,1 بليون من سكان المناطق الحضرية يعيشون في أحياء فقيرة أو أشبه بظروف الأحياء الفقيرة. وعلى مدى السنوات الثلاثين المقبلة، من المتوقع أن يعيش بليونَيْن إضافيَّين من البشر في مثل هذه المستوطنات البشرية – قرابة 183 000 شخص يومياً – معظمهم في البلدان النامية. واليومَ، يتركز 85 في المائة من سكان الأحياء الفقيرة في ثلاث مناطق: وسط وجنوب آسيا (359 مليون)، وشرق وجنوب شرق آسيا (306 ملايين) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (230 مليون). وتزايُد عدد سكان الأحياء الفقيرة هو أحد مظاهر أزمة الإسكان، ما يسلّط الضوء على الحاجة إلى خيارات الإسكان المتنوعة، ووسائل النقل العام المنصفة، والخدمات الأساسية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لسكان المناطق الحضرية.

نسبة سكان المناطق الحضرية في العالم الذين يعيشون في أحياء فقيرة (نسبة مئوية) ومجموع سكان الأحياء الفقيرة (بالملايين)، 2000-2020

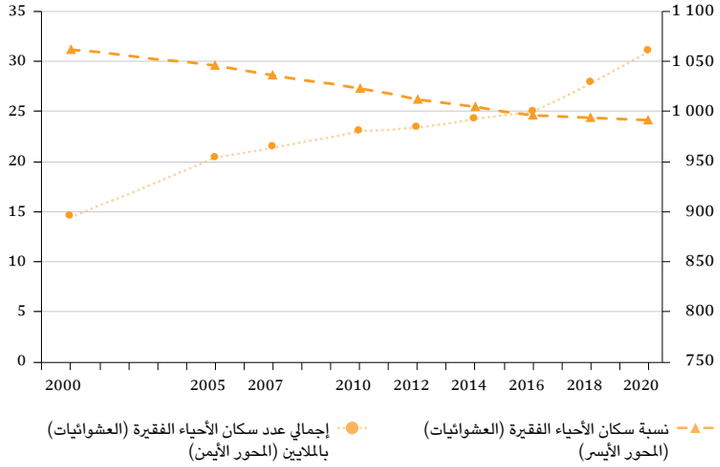

الطلب على النقل الحضري آخذ في النمو المطّرد لا سيما في البلدان النامية

تتفاوت جودة البنية التحتية للنقل مثلما يتفاوت توافُرها تفاوتاً واسعاً عبر البلدان والمناطق وحتى داخل المدن. وفي البلدان المتقدّمة، يميل الناس إلى امتلاك أكثر من خيار واحد للنقل، على الرغم من أن هذه الخيارات ليست متاحةً دائماً بطريقة منصفة مراعية للحساسيّة البيئية. ولكن في العالم النامي، حيث ما يزال ما يُقدَّر بنحو بليون شخص يفتقرون إلى الطرق الصالحة لجميع الأحوال الجوية، يتزايد الطلب على التنقل للأشخاص والسّلع بشكل كبير عاماً بعد آخر. وتكشف بيانات عام 2022 عن أنّ 51,6 في المائة فقط من سكان المناطق الحضرية في العالم يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، مع وجود اختلافات كبيرة فيما بين الأقاليم. وما يزال أمام البلدان والمدن، لا سيما في العالم النامي، طريق طويل لتطوير نُظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة وسهلة المنال ومستدامة. وثمة حاجة ملحّة للمدن في جميع أنحاء العالم لإدماج نُظم النقل بالمركبات ذات المحركات مع المشي وركوب الدراجات من خلال خطط طويلة الأجل ومستدامة للتنقل في المدن والاستثمارات المستهدفة في البنية التحتية وتنفيذ السياسات.

تغطية النقل العام ونسبة السكان الذين يتمتعون بسهولة الوصول إليه في المناطق الحضرية، 2022 (نسبة مئوية)

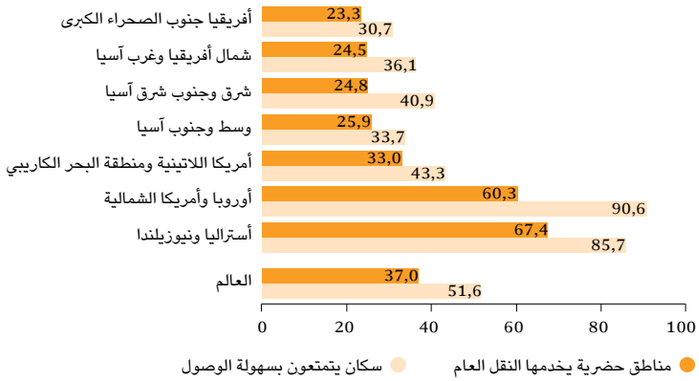

ملاحظة: بالاستناد إلى بيانات مستمدة من 1 507 مدن في 126 بلداً.

مشكلة تلوُّث الهواء لا تنحصر في المناطق الحضرية فحسب، فهي تؤثر أيضاً في البلدات والمناطق الريفية

عالمياً، جودة الهواء في تحسُّن، ومردّ ذلك إلى حدّ بعيد إلى أوجُه التقدُّم في البلدان المرتفعة الدخل. ومع ذلك، تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية إمّا من ركود أو تدهور في مستويات جودة الهواء، وإنْ كانت أقلّ من المتوسط العالمي. ومما يزيد الأمور تعقيداً أن رصد تلوُّث الهواء في هذه البلدان محدود أو غير موجود في الأصل. وتمثّل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 42 في المائة فقط من البلدان الـ 117 التي أبلغت عن بيانات تلوُّث الهواء الخاصة بالمدن، وتمثّل الدول الجزرية الصغيرة النامية 3 في المائة فقط من هذه البلدان. وعلى الرغم من أن المدن كانت تقليدياً محور سياسات الحدّ من تلوُّث الهواء، فإنه ينبغي أيضاً مراعاة جودة الهواء في البلدات والمناطق الريفية. وفي عام 2019، سجّلت البلدات الواقعة في شرق وجنوب شرق آسيا، وهي منطقة تضمّ نسبة كبيرة من سكان العالم، جودة هواء أقلّ من المدن. وتتطلب معالجة مشكلة تلوُّث الهواء تغييرَ منظور الأمور، بالاعتراف بأنها لا تنحصر في المناطق الحضرية فحسب. وفي حين أن المناطق الحضرية ما تزال مهمة، فإنّ النَّهج الشامل الذي يأخذ في الحسبان أيضاً البلدات والمناطق الريفية مهم للغاية لمكافحة تلوُّث الهواء بشكل فعّال.

تركيزات الجسيمات الدقيقة المرجّحة بحسب السكان (جسيمات لا يتجاوز قطرها 2,5 ميكرومتر) في المدن والبلدات والمناطق الريفية، 2019 (ميكروغرام لكل متر مكعب)

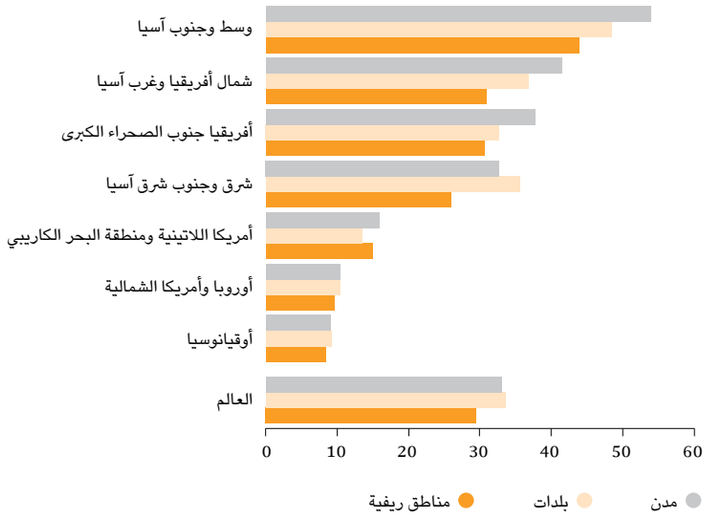

يظلّ توفير الأماكن العامة المفتوحة والوصول إليها منخفضاً عبر المناطق، ما يؤثر سلباً في جودة الحياة الحضرية

الأماكن العامة تعزز الشمول، وتماسُك المجتمع، وإنتاجية المدن. ومع ذلك، تكشف بيانات عام 2020 المستمدة من 1 072 مدينة عن تكريس أكثر من ثلاثة أرباعها لأقلّ من 20 في المائة من مساحتها للأماكن العامة المفتوحة والشوارع. وهذا الرقم يقلُّ عن الهدف المتمثل في 40–50 في المائة، على أن تكون نسبة 15–25 في المائة منها للأماكن العامة المفتوحة و30–35 في المائة للشوارع والأرصفة. وفي المتوسط، استحوذت الأماكن العامة المفتوحة على 3,2 في المائة لا أكثر من الأراضي الحضرية في عام 2020، أي أقلّ بنحو أربع مرات من الحصة التي تشغلها الشوارع. ومع ذلك، تختلف هذه الأرقام اختلافاً واسعاً بين مناطق العالم، ومدن المناطق الأكثر تقدُّماً لديها نسب أعلى من الأراضي المخصَّصة للشوارع والمساحات المفتوحة مقارنةً بمدن المناطق النامية. وعلاوةً على ذلك، فإن نسبة السكان في بلدان المناطق المتقدّمة الذين يمكنهم الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة تفوق نسبة السكان في غيرها.

نسبة المدن في كل منطقة حيث يمكن للسكان الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة، في حدود مسافة 400 متر سيراً على الأقدام، 2020 (نسبة مئوية)

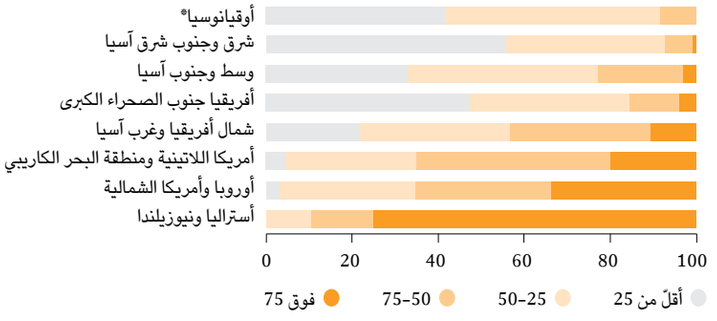

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

الزحف العمراني يتجاوز النمو السكاني في معظم المدن، وما لذلك من آثار ضارة على الاستدامة

تكشف البيانات المستمدة من 681 مدينة على مدى 30 عاماً عن أن التوسع المادي العالمي للمدن قد تجاوز النمو السكاني. وفي الفترة بين عامَي 1990–2000، بلغ متوسط معدل الاستهلاك العالمي للأراضي 2,9 في المائة، في حين بلغ متوسط معدل النمو السكاني 2,3 في المائة. وانخفض هذان المعدلان إلى 2,0 في المائة و1,6 في المائة على التوالي في الفترة بين عامَي 2000–2010، ثم انخفضا إلى 1,5 في المائة و1,2 في المائة على التوالي في الفترة بين عامَي 2010–2020. ولوحظ الانخفاض المطرد العام في كلّ من معدل النمو السكاني ومعدل استهلاك الأراضي في جميع المناطق، باستثناء شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث سُجّل معدل نمو سكاني أعلى خلال الفترة بين عامَي 2000–2010 مقارنةً بالفترة بين عامَي 1990–2000. ويؤدي الزّحف العمراني الناتج عن ذلك إلى تقليل كثافة المدن مع توسُّعها، ولكن لطبيعته غير المخطط لها آثار ضارة على استدامة التنمية الحضرية.

منذ عام 2015، أبلغ عدد أكبر بكثير من الحكومات الوطنية والمحلية عن امتلاكها لاستراتيجيات للحدّ من مخاطر الكوارث

ارتفع عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية للحدّ من مخاطر الكوارث من 55 بلداً في عام 2015 إلى 126 بلداً بحلول نهاية عام 2022. ويتمثل أحد الجوانب الحاسمة لهذه الاستراتيجيات في تعزيز الاتساق في السياسات والامتثال، لا سيما مع أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس – حيث أبلغ 118 بلداً عن وجود درجة معيّنة من الاتساق في السياسات. وبالإضافة إلى الجهود الوطنية، أحرزت الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم أيضاً تقدُّماً في وَضْع وتنفيذ استراتيجيات محلية للحدّ من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية. وبحلول نهاية عام 2022، أبلغ ما مجموعه 102 بلداً عن وجود حكومات محلية لديها استراتيجيات للحدّ من مخاطر الكوارث، في قفزة كبيرة من 51 بلداً في عام 2015. ومن بين هذه البلدان، يبلغ متوسط نسبة الحكومات المحلية التي لديها استراتيجيات محلية للحدّ من مخاطر الكوارث 72 في المائة.

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

عمال يفرزون المواد البلاستيكية في مصنع لإعادة التدوير في كوت ديفوار. ويهدد التلوث البلاستيكي سواحل البلدان والبحيرات وصيد الأسماك والسياحة. ولإصلاح النموذج الاقتصادي الذي يحكم المواد البلاستيكية أهمية أساسية لمعالجة هذه الأزمة.

- يبلغ نصيب الفرد من الأثر المادي في البلدان المرتفعة الدخل 10 أضعاف مستواه في البلدان المنخفضة الدخل. وخرَج العالم أيضاً بشدّة عن المسار الصحيح في جهوده الرامية لخفض نصيب الفرد من هَدْر الغذاء وفاقد الغذاء إلى النصف بحلول عام 2030.
- أدَّت الأزمات العالمية إلى ظهور إعانات دعم الوقود الأحفوري مجدداً، فقد تضاعفت تقريباً في الفترة من عام 2020 إلى عام 2021.
- زادت التقارير المتعلقة باستدامة الشركات وسياسات المشتريات العامة، لكنها انخفضت عندما يتعلق الأمر بالاستهلاك المستدام ورصد السياحة المستدامة.
- يجب أن يكون الاستهلاك والإنتاج المسؤولان جزءاً لا يتجزأ من التعافي من الجائحة ومن تسريع خطط أهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان تنفيذ السياسات التي تدعم التحوُّل نحو الممارسات المستدامة وفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد.

أوجُه عدم المساواة الإقليمية في الآثار المادية يسلط الضوء على التفاوتات الاستهلاكية

في الفترة بين عامَي 2000 و2019، ارتفع الاستهلاك المحلي للمواد على مستوى العالم – وهو كمية المواد الخام المستخدَمة مباشرةً لعمليات الإنتاج في بلد ما – بنسبة 66 في المائة، فقد تضاعف ثلاث مرات منذ السبعينيات ليصل إلى 95,1 بليون طن متري. وفي عام 2019، بلغ الأثر المادي المقابل – وهو كمية المواد المستخرجة لتلبية طلب الاستهلاك النهائي في بلد ما – 95,9 بليون طن متري. وفي حين أن الأحجام الإجمالية متشابهة عالمياً، تكشف المقارنات عن أوجُه عدم المساواة الإقليمية في الأثر البيئي. ففي شمال أفريقيا وغرب آسيا، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، تجاوز الأثر المادي في عام 2019 الاستهلاك المحلي للمواد بنسبة 18 في المائة و14 في المائة على التوالي، بينما كان الأثر المادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقلّ من الاستهلاك المحلي للمواد بنسبة 17 في المائة و32 في المائة على التوالي. وتسلّط هذه الاختلافات الضوءَ على المسؤوليات غير المتكافئة والتفاوتات الاستهلاكية فيما بين البلدان المتوجهة نحو الاستيراد وتلك المتوجهة نحو التصدير والبلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل بشكل عام. ويبلغ نصيب الفرد من الأثر المادي في البلدان المرتفعة الدخل 10 أضعاف مستواه في البلدان المنخفضة الدخل. لذلك، من الضروري اعتماد سياسات مستدامة وزيادة الإدراك لضمان إدارة تتسم بالكفاءة والاستدامة للموارد الطبيعية المحدودة والمستغلة بطريقة غير متكافئة بحلول عام 2030.

الاستهلاك المحلي للمواد يفوق الأثر المادي، 2019 (نسبة مئوية)

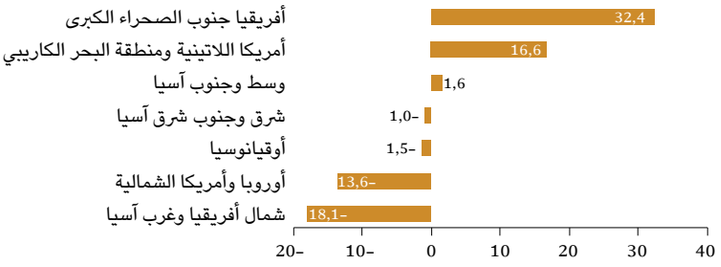

تعود إعانات دعم الوقود الأحفوري إلى مستويات 2014 على الرغم من الدعوات إلى التخلص منها تدريجياً

تتسبّب إعانات دعم الوقود الأحفوري بتشوهات في أسواق الطاقة، وتعوق الانتقال إلى بدائل أكثر نظافةً واستدامةً، وتقوّض الجهود المبذولة لمكافحة تغيُّر المناخ. وفي عام 2021، أظهرت البيانات العالمية ظهور مثل هذه الإعانات مجدداً، فقد أنفقت الحكومات ما يُقدَّر بنحو 732 بليون دولار على إعانات الفحم والنفط والغاز، أي ما يقرب من ضعف مبلغ 375 بليون دولار الذي أُنفِق في عام 2020. ويُعزى ذلك إلى حدّ بعيد إلى انتعاش أسعار الطاقة بعد انخفاضها في عام 2020، ما أعاد الدعم إلى مستويات عام 2014. ولسوء الحظ، من المرجح أن تتسبب أزمة الطاقة العالمية الناجمة عن غزو روسيا لأوكرانيا في عام 2022 في زيادة أخرى في إعانات دعم الوقود الأحفوري. ومن المؤمَّل أن تكون هذه تدابير قصيرة الأجل الهدف منها حماية المستهلكين من آثار الأزمة. وتتخذ حكومات عدّة الآن خطوات نحو حلول طويلة الأجل. ويسعى بعضها إلى زيادة أو تنويع إمدادات النفط والغاز، في حين يعمل بعضها الآخر على تسريع التغييرات الهيكلية.

التقديرات العالمية لإعانات دعم الوقود الأحفوري، بحسب نوع الوقود، 2010-2021 (بليون دولار، القيمة الاسمية)

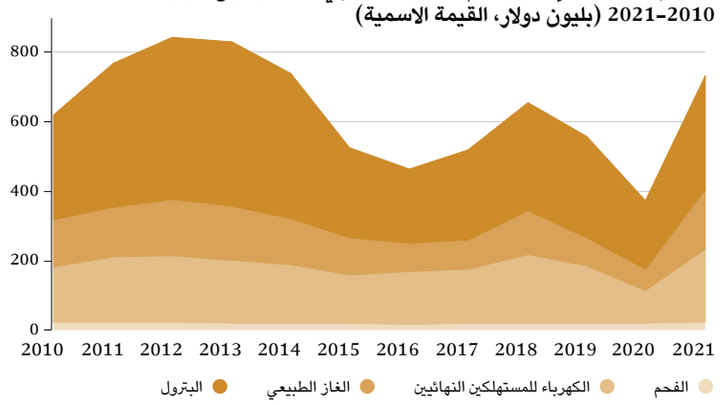

على الرغم من ارتفاع معدلات الجوع في العالم، فإنّ هَدْر الغذاء وفاقد الغذاء أمران مذهلان وغير متكافئين

في عام 2021، على الرغم من أن 828 مليون شخص كانوا يواجهون الجوع، بلغ فاقد الغذاء في العالم بعد الحصاد 13,2 في المائة وذلك على طول سلسلة التوريد من المزرعة إلى المستهلك، ولم يتغيّر الأمر كثيراً منذ عام 2016 ولم يحقق الهدف المتمثل في الحد بشكل كبير من فاقد الغذاء بعد الحصاد بحلول عام 2030. وتُهدَر نسبة 17 في المائة إضافية من الطعام على مستوى الأُسر المعيشية، والخدمات الغذائية، والبيع بالتجزئة، ما يؤدي إلى هَدْر هائل قدره 931 مليون طن أو 120 كيلوغراماً للفرد الواحد في عام 2016. وتعاني أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أعلى نسبة فاقد غذاء، بنسبة 20 في المائة، مقارنةً بنسبة 9 في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي حين يُظهر فاقد الغذاء اختلافات إقليمية، خصوصاً فيما بين المناطق ذات المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل، فإن نصيب الفرد من هدر الغذاء في الأُسر المعيشية متشابه في جميع المجموعات الإقليمية، ما يسلط الضوء على الحاجة إلى العمل في جميع البلدان. وعلى الرغم من أهمية الحد من فاقد الغذاء وهدره، ما تزال البيانات المتاحة ضئيلة. ومعالجة فاقد الغذاء وهدره مسألة ملحّة تستلزم سياسات مكرّسة، مستنيرة بالبيانات، بالإضافة إلى الاستثمارات في التكنولوجيات، والبنية التحتية، والتعليم، والرصد.

إجمالي هَدْر الغذاء وفاقد الغذاء في الأسر المعيشية للشخص الواحد، 2019 (كيلوغراما للفرد)

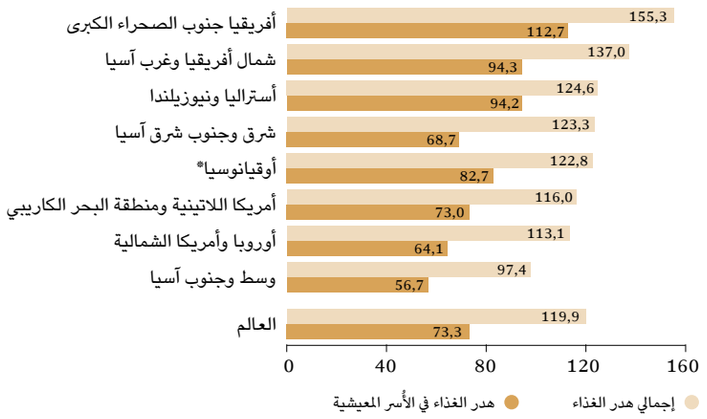

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

يقوم عدد متزايد من الشركات، الكبيرة والصغيرة الحجم، بالإبلاغ عن ما تبذله من جهود لتحسين الاستدامة

الاتجاه نحو إعداد تقارير الاستدامة آخذ بالازدياد، فقد نشرت قرابة 70 في المائة من الشركات الخاضعة للرصد تقارير الاستدامة في عام 2021 – أي ثلاثة أضعاف النسبة منذ عام 2016. وشهدت جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى أعلى زيادة في تقارير الاستدامة في الفترة بين عامَي 2020 و2021، بينما شوهد أكبر حجم من التقارير في شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وفي حين تواصل الشركات الكبيرة ريادتها في إعداد تقارير الاستدامة، ثمة أدلة على نموّ الإفصاحات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بمعدلات نموّ تبلغ 37 و34 في المائة، على التوالي، بين عامَي 2020 و2021. ومن المرجح أن تكشف الشركات عن السياسات المتعلقة بالمياه والطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والصحة والسلامة المهنيتين، وتنوُّع مجالس الإدارة. وتواصِل الشركات تفصيل أنشطتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن 10 في المائة فقط منها تبلغ عن جميع الأهداف السبعة عشر. وبشكل عام، يُعدُّ الاتجاه نحو تحسين تقارير الاستدامة تطوراً إيجابياً، ما يشير إلى تنامي الوعي بالحاجة إلى إعطاء الأولوية للممارسات المستدامة في جميع الصناعات.

ازدياد عدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة بين عامَي 2020 و2021 (نسبة مئوية)

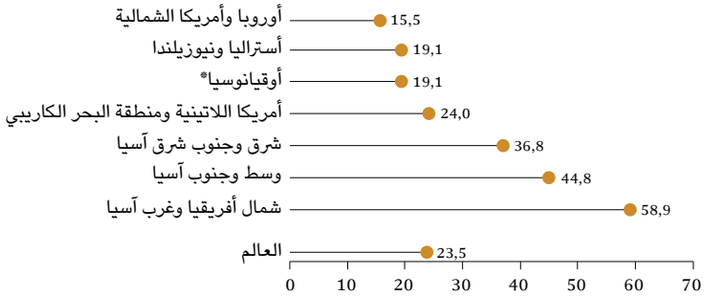

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

التعاون العالمي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن في ازدياد، بينما يتضاءل الإبلاغ

ازداد التعاون فيما بين الأطراف المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الاستهلاك المستدام منذ عام 2015، ما ألهم السياسات القائمة على العلم والسياسات المفضية إلى التحوُّل في العديد من البلدان. وبين عامَي 2019 و2022، أبلغ 62 بلداً والاتحاد الأوروبي عن 485 أداة سياساتية تدعم التحوُّل إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن، مع زيادة الروابط بالالتزامات البيئية العالمية بشأن المناخ، والتنوُّع البيولوجي، والتلوث، والنفايات، والقطاعات العالية التأثير. وفي الوقت نفسه، انخفض الإبلاغ بمتوسط 30 في المائة كلّ عام منذ عام 2019، وما يزال يعكس اختلالات إقليمية كبيرة، فقد تمَّ الإبلاغ عن أكثر من 50 في المائة من أدوات السياسة من قبل أوروبا وآسيا الوسطى. ومع ذلك، اعتمد المجتمع الدولي ثلاث اتفاقات طموحة في عام 2022، بما في ذلك خطة تنفيذ شرم الشيخ من أجل ميثاق عالمي جديد بشأن المناخ، وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 بشأن إنهاء التلوث البلاستيكي. وتؤكد هذه الاتفاقات على الحاجة إلى التحوُّل نحو نهْج أكثر استدامةً ودائريةً للاستهلاك والإنتاج.

على الرغم من ازدياد الإبلاغ بشأن المشتريات العامة، تراجع رصد السياحة المستدامة

تُعدُّ المشتريات العامة أحد العوامل الرئيسية في اقتصاد جميع البلدان، فهي تمثل في المتوسط 13–20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن للحكومات أن تسخّر قوتها الشرائية لدفع الأسواق نحو منتجات وخدمات أكثر اخضراراً وأكثر ابتكاراً، ودعم التنمية المستدامة. وفي عام 2022، قدّمت 67 حكومة وطنية تقارير إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تنفيذ سياسات وخطط عمل المشتريات العامة المستدامة، بزيادة قدرها 50 في المائة عن عام 2020. ومع ذلك، تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظاً في عدد البلدان التي تنفّذ أدوات لرصد آثار التنمية المستدامة للسياحة في الفترة 2020–2021، ويرجع ذلك أساساً إلى العمليات الإحصائية المعطّلة خلال جائحة كوفيد–19. وفي حين تسهم السياحة في خلق فرص العمل وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية، فإن الإدارة المستدامة لتنمية القطاع ضرورية لحماية قيمته. ويجب على البلدان إعطاء الأولوية لرصد ممارسات السياحة المستدامة كجزء من تعافيها، وضمان السياحة المجدية اقتصادياً والمستدامة بيئياً.

13 العمل المناخي

العمل المناخي

- مع كارثة مناخية تلوح في الأفق فإنّ وتيرة ونطاق خطط العمل المناخي الحالية غير كافيَيْن على الإطلاق للتصدّي لتغيُّر المناخ بشكل فعّال. وباتت ظواهر الطقس المتطرفة التي تزداد تواتراً وشدّةً تؤثر بالفعل في كلّ منطقة على وجه الأرض. وسيقود ارتفاع درجات الحرارة إلى تصعيد هذه المخاطر بشكل أكبر، ما يفرض مخاطر جسيمة.
- تؤكد الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيُّر المناخ (IPCC) أن التخفيضات العميقة والسريعة والمستدامة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ضروريةٌ في جميع القطاعات، على أن تبدأ الآن وتتواصل طوال هذا العقد. وللحدّ من الاحترار العالمي إلى 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، يجب أن تكون الانبعاثات قد بدأت بالانخفاض بالفعل ويتعيّن خفضها بمقدار النصف تقريباً بحلول عام 2030، أي بعد سبع سنوات من الآن لا أكثر.
- الإجراءات العاجلة والتحويلية مسألة بالغة الأهمية، وتتجاوز مجرد وضع الخطط وإطلاق الوعود. وتستلزم رفع سقف الطموح وتغطية اقتصادات بأكملها

رجلان يشقان طريقهما عبر مياه الفيضان في باكستان بعد أن تسببت الأمطار الموسمية الغزيرة في هطول ما يصل إلى خمسة أضعاف متوسط هطول الأمطار خلال 30 عاماً الماضية. وباتت مثل هذه الأحداث الآن أكثر احتمالاً وأكثر حدّة بسبب تغيُّر المناخ.

والتحرك نحو تنمية قادرة على التأقلم مع تغيُّر المناخ، مع تحديد مسار واضح لتحقيق انبعاثات صافية صفرية. والوقت آخذ بالنفاد، والتدابير الفورية ضرورية لتجنُّب العواقب الكارثية وضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

ثمة حاجة إلى تخفيضات عاجلة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية لتفادي النقطة الحرجة 1,5 درجة مئوية

يشير التقرير التوليفي الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيُّر المناخ بشكل لا لبس فيه إلى أن الأنشطة البشرية، وخصوصاً أكثر من قرن من حرق الوقود الأحفوري، والاستخدام غير المستدام للطاقة والأراضي، وأنماط الاستهلاك والإنتاج التي لا يمكن أن تدوم، قد تسبَّبت في ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 1,1 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة. وقد أدى ذلك إلى ازدياد الأحداث الطقسية والمناخية المتطرفة في كلّ منطقة من العالم، وهو ما يجسّد اليومَ تغيُّر المناخ في حياتنا اليومية. والمجتمعات المعرّضة للخطر تتأثر بذلك على نحو غير متناسب على الرغم من أنها أسهمت بأقلّ قدر في تغيُّر المناخ. وبين عامَي 2010 و2020، شهدت المناطق المعرّضة للخطر بدرجة عالية، والتي تؤوي ما يقرب من 3,3 إلى 3,6 بلايين شخص، معدلات وفيات بشرية أعلى بـ 15 مرة بسبب الفيضانات والجفاف والعواصف، مقارنةً بالمناطق المعرّضة للخطر بدرجة متدنية جداً. وتسبّبت الآثار السلبية لتغيُّر المناخ في أضرار جسيمة وخسائر متزايدة لا تعوَّض في النُّظم الإيكولوجية وأرواح البشر، ما تسبّب بنقص الغذاء، وفقدان السكن والبنية التحتية، وهجرة السكان وغير ذلك. ومع استمرار ازدياد درجات الحرارة، ستزداد هذه الأحداث المتطرفة سوءاً وسيصعب التعامل معها. وعلاوةً على ذلك، تتضاءل فعالية تدابير التكيف مع تصاعُد الاحترار.

ووجد التقرير التوليفي الأخير للمساهمات المحدَّدة وطنياً الصادر عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (UNFCCC) أن التعهدات المناخية المجمعة لـ 193 طرفاً بموجب اتفاق باريس ستحقق انخفاضاً طفيفاً (0,3 في المائة) في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2019. ومع ذلك، فإن هذا يقلُّ كثيراً عن الحدّ من الانبعاثات بنسبة 43 في المائة الذي دعت إليه الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيُّر المناخ ليكون على مسار 1,5 درجة مئوية وسيدفع العالم إلى احترار محتمل غير مستدام بنحو 2,5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن.

وتحذر الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيُّر المناخ من أنه بدون سياسات معزَّزة متعددة القطاعات، من المرجح أن يتجاوز العالم نقطة التحوُّل الحرجة البالغة 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2035. وتعتمد مدى صلاحية العالم للعيش بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية على الخيارات التي نتخذها اليوم. ولكَبْح تغيُّر المناخ، فإنّ للتخفيضات السريعة والعميقة والمستدامة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع القطاعات، ابتداءً من الآن، أهمية حيوية. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات إنمائية عالمية قادرة على التأقلم مع تغيُّر المناخ، والتسريع بتدابير التكيُّف مع الآثار والتخفيف منها، والاستفادة من أوجُه التآزر في أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة ماسة إلى زيادة التمويل، والالتزام السياسي، والسياسات المنسقة، والتعاون الدولي، والإشراف على النُّظم الإيكولوجية، والحوكمة الشاملة، من أجل عمل مناخي فعّال ومنصف.

متوسط درجة الحرارة السنوية العالمية بالنسبة لمستويات ما قبل الصناعة (متوسط 1850-1900)، 1850-2022 (درجات مئوية)

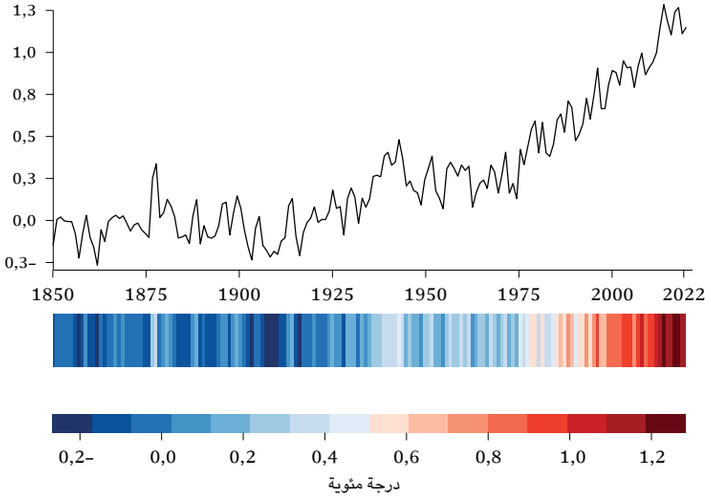

المصدر: الرقم والشرائط المناخية مستمدة من تقرير "حالة المناخ العالمي لعام 2022" الصادر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والذي يجمع بين ستّ مجموعات بيانات دولية لدرجات الحرارة: HadCRUT.5.0.1.0 (مكتب الأرصاد الجوية بالمملكة المتحدة)، NOAAGlobalTemp v5 (الولايات المتحدة الأمريكية)، NASA GISTEMP v4 (الولايات المتحدة الأمريكية)، Berkeley Earth (الولايات المتحدة الأمريكية)، ERA5 (المركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى)، JRA-55 (اليابان).

التعليم بشأن تغيُّر المناخ العالمي لم يواكب حتى الآن متطلبات الشباب

يطالب الطلاب والشباب على مستوى العالم بعمل مناخي وتعليم مناخي شامل وجيد لإعدادهم لمستقبل أكثر اخضراراً. وتفيد جميع البلدان تقريباً (94 في المائة) بأن التعليم بشأن تغيُّر المناخ مدرجٌ في مناهجها الدراسية. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى خلاف ذلك. ويكشف تحليل لأطر المناهج الوطنية في 100 بلد أن ما يقرب من النصف (47 في المائة) لا يأتي حتى على ذكر تغيُّر المناخ. وفي حين أن 95 في المائة من المدرسين يقرّون بأهمية تدريس الطلبة عن شدّة تغيُّر المناخ، فإن قرابة الثلث فقط يمكنهم شرح آثار تغيُّر المناخ بشكل فعال في منطقتهم. وعلاوةً على ذلك، بمقدور 70 في المائة من الشباب، في أحسن الأحوال، شرح المبادئ العامة لتغيُّر المناخ لا أكثر من ذلك. ويشعر واحد من بين كلّ خمسة شباب أنه غير مستعد لتغيُّر المناخ على أساس تعليمه ويطلب المزيد من المعلومات لإدراك تعقيدات ذلك. وقد شدَّد الشباب على الحاجة إلى تعليم متعدد التخصصات ذي منحى عملي يكون ذا صفة عالمية ويتمشى من الوقائع المحلية في آنٍ معاً، إلى جانب تقديم دعمٍ كافٍ للمدرسين.

تمثّل مستويات سطح البحر المرتفعة إلى مستويات قياسية تهديداً جدّياً لمئات ملايين البشر

تركيزات غازات الاحتباس الحراري التي بلغت مستوياتٍ قياسية تدفع درجات الحرارة العالمية إلى الارتفاع وتحبس الحرارة، وتمتص المحيطات ما يقرب من 90 في المائة من الحرارة. وهذا يتسبب بارتفاع مستويات سطح البحر من خلال فقدان الجليد على الأرض، وذوبان الأنهار الجليدية والصفائح الجليدية، والتمدُّد الحراري. ووفقاً للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ارتفع المتوسط العالمي لمستويات سطح البحر بشكل أسرع منذ عام 1900 مقارنةً بأيّ قرن سابق على مدار الثلاثة آلاف عام الماضية. واستمرت مستويات سطح البحر في الارتفاع في عام 2022، وبلغت رقماً قياسياً جديداً منذ القياسات التي تمت بواسطة السواتل في عام 1993. وعلاوةً على ذلك، تضاعف معدل ارتفاع متوسط مستوى سطح البحر العالمي في العقد الفائت – من 2,27 ملم في السنة في الفترة بين عامَي 1993–2002 إلى 4,62 ملم في السنة في الفترة بين عامَي 2013–2022.

وحتى مع الجهود المبذولة للحدّ من الاحترار عند 1,5 درجة مئوية، من المتوقع أن تستمر مستويات سطح البحر في العالم في الارتفاع خلال القرن المقبل، ما يتسبّب بمخاطر كبيرة للمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتتسم الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الحضرية المنخفضة بالضعف بصفة خاصة، فهي تواجه مخاطر عميقة على النُّظم الإيكولوجية الساحلية وخدمات النُّظم الإيكولوجية، والاقتصادات، وسُبل العيش، والصحة، والرفاه. ويعيش قرابة 900 مليون شخص في المناطق الساحلية على ارتفاعات منخفضة، أي ما يعادل 1 من بين كلّ 10 أشخاص في جميع أنحاء العالم. وآثار ارتفاع مستوى سطح البحر والتأثيرات المناخية الأخرى بالفعل تُجبر على إعادة التوطين ببلدان مثل فيجي وفانواتو وجزر سليمان وأماكن أخرى. حتى أن توفالو تعتزم إنشاء نسخة رقمية من الجزيرة لتكرار المعالم وصَوْن تاريخها وثقافتها قبل أن تستسلم لارتفاع مستويات سطح البحر.

المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر، 1993–2022 (بالمليمترات)

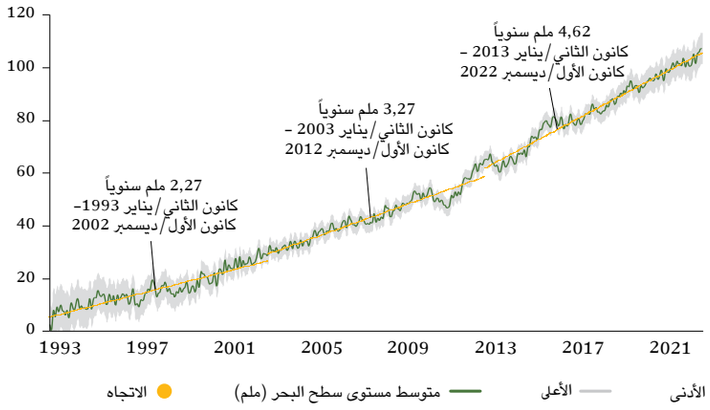

ملاحظة: بناءً على قياسات بواسطة السواتل.

المصدر: مختبر دراسات الجيوفيزيائية والأوقيانوغرافية الفضائية (LEGOS)؛ بيانات قياسات الارتفاعات الصادرة عن مركز AVISO (www.aviso. altimetry.fr). مأخوذ من تقرير حالة المناخ العالمي لعام 2022 الصادر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

لم يتحقّق بعدُ هدف التمويل المناخي البالغ 100 بليون دولار سنوياً من قبل البلدان المتقدمة النمو

التمويل المناخي أمر بالغ الأهمية للتصدي لأزمة المناخ. ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (UNFCCC)، بلغت التدفقات العالمية للتمويل المناخي متوسطاً سنوياً قدره 803 بلايين دولار في الفترة بين عامَي 2019–2020 بزيادة قدرها 12 في المائة مقارنة بالفترة بين عامَي 2017–2018. ويُعزى هذا النمو إلى زيادة إجراءات التخفيف في المباني والبنية التحتية والنقل، فضلاً عن زيادة تمويل التكيُّف. ومع ذلك، وعلى الرغم من الزيادة على مدى العقد الفائت، لا يصل التمويل المناخي إلى المستويات اللازمة للحدّ من الاحترار. وهناك أيضاً توزيع غير متساوٍ للتمويل عبر المناطق. وعلاوةً على ذلك، تجاوزت التدفقات المتعلقة بالوقود الأحفوري التمويلَ المناخي للتكيُّف والتخفيف في عام 2020.

تدفقات التمويل المناخي العالمية، بحسب القطاع، 2017–2020 (بلايين الدولارات)

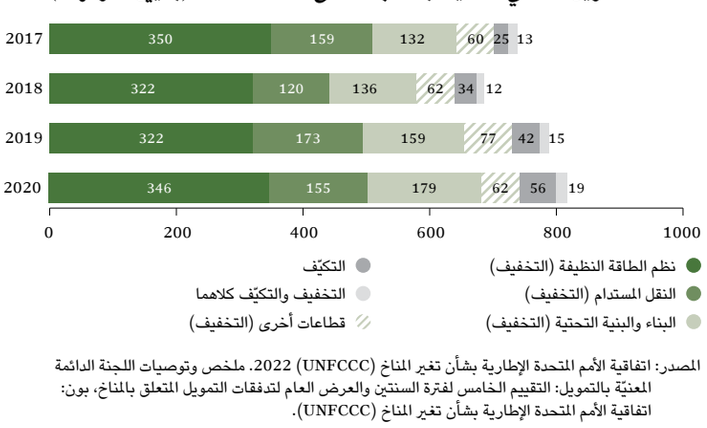

المصدر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) 2022. ملخص وتوصيات اللجنة الدائمة المعنيّة بالتمويل: التقييم الخامس لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ، بون: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).

ووفقاً لتحليل حديث لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، تبلغ احتياجات البلدان النامية ما يقرب من 6 تريليونات دولار بحلول عام 2030 لتلبية المساهمات المحدَّدة وطنياً. ويقدّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تكاليف التكيُّف وحدها يمكن أن تصل إلى 330 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2030.

ولم يتمّ الوفاء بعدُ بالتزام البلدان المتقدمة النمو بتعبئة 100 بليون دولار للتمويل المناخي سنوياً بحلول عام 2020 وحتى عام 2025. ووفقاً لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قدّمت البلدان المتقدمة النمو وقامت بتعبئة ما مجموعه 83,3 بليون دولار من التمويل المناخي للبلدان النامية في عام 2020، بزيادة قدرها 4 في المائة عن عام 2019 ولكنها ما تزال بعيدة عن الهدف. وعلاوةً على ذلك، كان أكثر من 70 في المائة من التمويل المناخي من البلدان المتقدّمة للبلدان النامية بين عامَي 2016–2020 في شكل قروض.

وكان إنشاء صندوق الخسائر والأضرار خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيُّر المناخ (COP 27) لتقديم الدعم المالي للبلدان الأكثر تضرراً من آثار تغيُّر المناخ هو أحدث خطوة في تحسين قنوات الدعم المالي للتصدّي لتحدي المناخ. وإعادة بناء خطط تقديم التمويل المناخي وتصميم هدف جديد للتمويل المناخي في عام 2024 هما المَعْلَمان البارزان التاليان لتحسين كمية ونوعية التمويل المناخي بشكل عاجل في المُضيّ قُدُماً.

14 الحياة تحت الماء

الحياة تحت الماء

- تشهد المحيطات حالةً طارئةً لأنّ صحتها في تدهور بسبب ازدياد الإغناء بالمغذيات، والتحمُّض، واحترار المحيطات، والتلوُّث بالمواد البلاستيكية. وبالإضافة إلى ذلك، يستمرّ الاتجاه المثير للقلق للصيد الجائر، ما يقود إلى نضوب أكثر من ثُلث الأرصدة السمكية العالمية.
- وعلى الرغم من إحراز بعض التقدُّم على صعيد توسيع نطاق المناطق البحرية المحميّة، ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظَّم، وحظر إعانات دعم صيد الأسماك، ودعم صغار الصيادين، فإنّ العمل لا يتقدم بالسرعة أو بالنطاق المطلوبَيْن لتحقيق الهدف 14.
- ولمواجهة هذه الاتجاهات، يتحتَّم اتخاذ إجراءات عالمية سريعة ومنسَّقة. وهذا الأمر يستلزم زيادة التمويل لعلوم المحيطات، وتكثيف جهود الحفاظ على المحيطات، والنهوض بالحلول القائمة على الطبيعة والنُّظم الإيكولوجية، وتناوُل أوجه ترابط آثار الضغوط البشرية المنشأ، وتحويل مسار تغيُّر المناخ بصفة ملحّة لحماية أكبر نظام بيئي على كوكب الأرض.

امرأة مسنّة تزرع أشجار المانغروف في تيمور–ليشتي. وتعمل أشجار المانغروف على بناء قدرة الخط الساحلي على الصمود، فهي توفر الحماية الطبيعية ضد التعرية وتمتص موجات المدّ العاتية، وتحمي المجتمعات المحلية وسُبل عيشها.

علوم المواطِن تلقي الضوء على جسامة تلوُّث المحيطات بالمواد البلاستيكية

تُعدُّ المواد البلاستيكية أكثر أنواع القمامة البحرية ضرراً، مع انسداد المحيطات بأكثر من 17 مليون طنّ متري في عام 2021، بل من المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى الضعفين أو ثلاثة أضعاف بحلول عام 2040. وتزايد إنتاج المواد البلاستيكية بشكل حادّ وبمقدار أربعة أضعاف في السنوات الأربعين الماضية، في حين ما تزال معدلات إعادة التدوير أقلّ من 10 في المائة. وهو ما قاد إلى وجود المخلّفات البلاستيكية في كلّ مكان في جميع موائل المحيطات، بما في ذلك الجليد الهشّ في المحيط المتجمّد الشمالي. ولتقييم جسامة هذه الأزمة البيئية فإنّ أحد الأساليب القيّمة المتّبعة هو قياس كثافة القمامة الشاطئية البلاستيكية. وتوفر مبادرات علوم المواطِن، التي تعتمد على المتطوعين من عامّة الناس الذين يجمعون البيانات أثناء عمليات تنظيف الشواطئ، رؤىً نوعية وكمية بالغة الأهمية لسدّ فجوات عمليات الرصد. وعلى مدى العقد الفائت، ازدادت مبادرات علوم المواطِن المتعلقة بالقمامة البحرية، فكثيرون يستخدمون تطبيقات الهاتف المحمول لجمع البيانات ونشرها. وجارٍ أيضاً إعداد بروتوكولات موحَّدة ونُظم رصد محسَّنة لتعزيز الجهود العالمية لمعالجة هذه القضية الملحّة.

مجموعة مختارة من مبادرات علوم المواطِن في مجال القمامة الشاطئية، 2023 (التغطية والتواتر وطريقة جمع البيانات)

	التغطية	التواتر	طريقة جمع البيانات
الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي – مشروع رصد وتقييم القمامة البحرية	الساحل الغربي للولايات المتحدة، على نطاق العالم	○	صحائف بيانات
متعقب القمامة البحرية (سابقاً جزء من مشروع رصد وتقييم القمامة البحرية – الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي)	على نطاق العالم	●	تطبيق هاتف محمول
معلومات وبيانات القمامة البحرية للحفاظ على المحيطات لأغراض التعليم والحلول (TIDES) وتطبيق Clean Swell	على نطاق العالم	● ⟍	تطبيق هاتف محمول
فريق مراقبة السواحل ومسح الطيور البحرية – القمامة البحرية	الولايات المتحدة	○	صحائف بيانات
قاعدة بيانات المبادرة الأسترالية للقمامة البحرية	المحيط الهادئ، أوقيانوسيا	●	تطبيق هاتف محمول
تطبيق Marine LitterWatch	المياه الأوروبية	●	تطبيق هاتف محمول

⟍ عمليات تنظيف سنوية ○ مسوحات شهرية ● عمليات تنظيف مستمرة

ملاحظة: "عمليات التنظيف المستمرة" يقودها متطوعون وتتمُّ على أساس مخصَّص.

الإغناء بالمغذّيات في المناطق الساحلية: تهديد متزايد للنُّظم الإيكولوجية والمجتمعات البحرية

تسهم ممارسات الزراعة وتربية الأحياء المائية والمياه العادمة في تحميل المغذيات في المناطق الساحلية، ما يتسبَّب في الإغناء بالمغذّيات وتكاثُر الطحالب في المناطق الساحلية. ويؤدي تكاثُر الطحالب إلى استنفاد الأكسجين، والإضرار بالحياة البحرية، وتلوُّث المأكولات البحرية، وإتلاف الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية، من بين آثار أخرى. وتطال العواقب الوخيمة صحةَ النُّظم الإيكولوجية البحرية، والمجتمعات المحلية، ومصايد الأسماك، والسياحة. وتكشف صور السواتل عن اتجاهات ازدياد الإغناء بالمغذّيات في المناطق الساحلية على مستوى العالم في عام 2022 (فوق خط الأساس 2000–2004)، على الرغم من اختلافها في الحجم مقارنة بالسنوات الأخيرة. ووُجدت معدلات عالية باستمرار في بحر العرب، حيث شكّل تكاثُر الطحالب تهديدات لمصايد الأسماك، والسياحة، ومحطات تحلية المياه، خصوصاً في أواخر الشتاء وأوائل الربيع، في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022.

وفي إشارة لافتة لمحيطات تكاد تختنق، رُصدت القشريات، مثل جراد البحر والكركند، وهي تغادر مياه البحر للبقاء على قيد الحياة. وشهد إضراب ثقّذ مؤخراً في أوائل عام 2023 في جنوب أفريقيا هروب قرابة 5 أطنان من الكركند المهدَّد بالانقراض، ما دفع إلى وضع خطة طوارئ لإعادة تأهيلها في مجتمع صيد يواجه في الأصل تحدّيات. وفي حين أن تكاثُر الطحالب يمكن أن ينتشر بسرعة بفعل عمليات طبيعية، مثل ارتفاع منسوب المياه الغنية بالمغذّيات أو المياه منخفضة التدفق، فإنَّ الأنشطة البشرية هي الدافع الأول وراء ازدياد تواترها ومدتها وتوسعها. ومع وجود تحدٍّ آخر يتمثل في تغيُّر المناخ وتفاعلاته المعقدة مع احترار المحيطات، من المتوقع أن تتفاقم آثار الإغناء بالمغذّيات على المجتمعات الساحلية.

توسيع نطاق رصد تحمُّض المحيطات عالمياً مسألة بالغة الأهمية لمواجهة أزمةٍ متأجّجةٍ

مع تصاعُد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، تمتص المحيطات بصمتٍ رُبع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية. وفي حين أن هذا يخفّف أثر تغيُّر المناخ على كوكبنا، فإنّ تكلفته باهظة فيما يتعلق بتحقيق التوازن الدقيق في حموضة المحيطات، ما يضر بالكائنات الحية والنُّظم البيئية. وقد أظهرت مواقع المراقبة الطويلة الأجل في المحيطات المفتوحة تراجعاً مستمراً في مستويات الأُسّ الهيدروجيني على مدار العشرين إلى الثلاثين عاماً الماضية، مع آثار بعيدة الأمد. وحالياً يبلغ متوسط درجة حموضة المحيطات 8,1، أي أنها أكثر حمضيةً بنسبة 30 في المائة مقارنةً بعصر ما قبل الصناعة وآخذة بالتغيّر بسرعة. ويهدد تحمُّض المحيطات بقاء الحياة البحرية، ويعطّل الشبكة الغذائية، ويقوّض الخدمات الحيوية التي تقدمها المحيطات وأمن غذائنا. وعلاوةً على ذلك، فإن هذه الظاهرة تُضعف وتدمّر الشعاب المرجانية والدفاعات الساحلية، وتتسبّب بتدهور الموائل، وتعرّض مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة للخطر. وازدياد التحمُّض يحدُّ أيضاً من قدرة المحيطات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون وتخفيف آثار تغيُّر المناخ.

وتضاعَف عدد المحطات التي تُبلغ عن بيانات تحمُّض المحيطات في جميع أنحاء العالم ثلاث مرات في السنوات الأخيرة – من 178 محطة في عام 2021 إلى 539 في عام 2023 – ما يعطي رؤىً أكثر وضوحاً. ومع ذلك، ما تزال ثمة فجوات في بيانات المناطق الساحلية في آسيا وأفريقيا والمياه المفتوحة في جنوب المحيط الأطلسي، والمحيط الهادئ، والمحيط الهندي والمحيط الجنوبي. وللجهود المتواصلة لبناء القدرات على قياس تحمُّض المحيطات والإبلاغ عنه، لا سيما في المناطق التي لم تؤخذ منها عينات كافية، أهميةٌ بالغة للحدّ من الآثار المحلية والإقليمية والعالمية لهذه الظاهرة.

قِيم درجة الحموضة السطحية المحسوبة بناءً على محطات أخذ العينات التمثيلية، 2005–2022 (إجمالي الأُسّ الهيدروجيني)

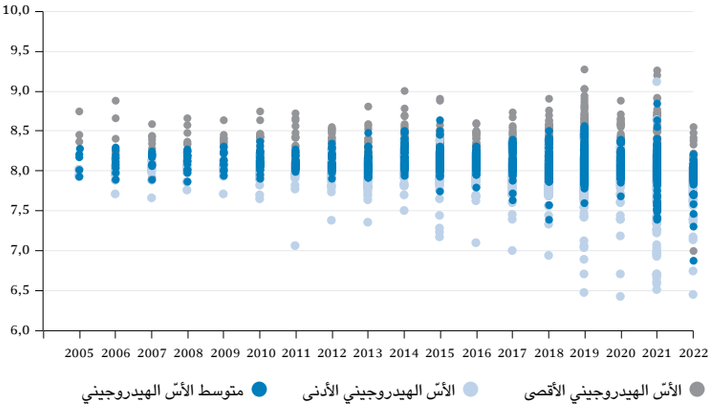

مواقع قياس كيمياء كربونات المحيطات السطحية، 2023 (بلدان الإبلاغ عن البيانات ومحطات أخذ العينات)

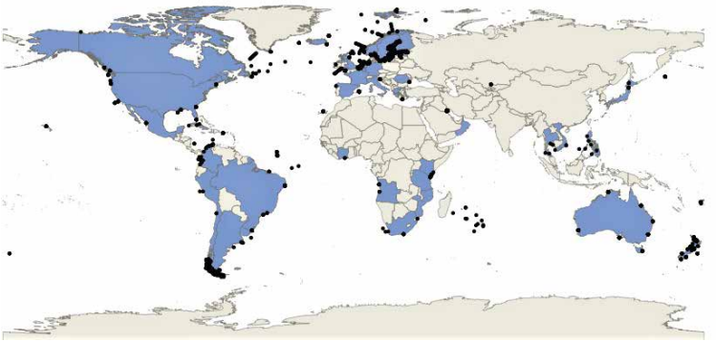

على الرغم من أوجه التحسُّن، ثمة حاجة إلى تعاون عالمي أمتن لمكافحة الصيد غير المشروع

عالمياً، تشير التقديرات إلى أن واحدة من بين كلّ خمس أسماك مصطادة تعود إلى صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظَّم. وهذه الممارسة غير المشروعة تُعدُّ أحد أشدّ التهديدات المحيقة بالنُّظم الإيكولوجية البحرية ومجتمعات الصيد، وهي تشوّه المنافسة، وتقوّض الصيادين الشرعيّين، وتدمّر النُّظم الإيكولوجية البحرية والجهود المبذولة للحفاظ على التنوُّع البيولوجي البحري وإدارة الأرصدة السمكية على نحو مستدام. وتُقدَّر الخسائر السنوية المتكبَّدة جرّاء هذه الممارسة بنحو 11 إلى 26 مليون طنّ من الأسماك، بقيمة اقتصادية تصل إلى 23 بليون دولار.

ويوجد صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظَّم على امتداد جميع أنواع عمليات الصيد، ولا يحدث في المياه الخاضعة للولاية الوطنية فحسب، بل أيضاً في أعالي البحار. ومن الأدوات الرئيسة لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظَّم "الاتفاقُ بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء". ففي أيار/مايو 2023، تضاعَف عدد الأطراف الموقّعة على الاتفاق المذكور ثلاث مرات منذ عام 2016 ليصل عددها إلى 75 طرفاً، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وهو ما يغطي 101 دولة و 60 في المائة من دول الموانئ بشكل فعّال. وفي الفترة بين عامَي 2018 و 2022، أُحرز تقدُّم على المستوى العالمي في تنفيذ صكوك مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظَّم. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود المتضافرة لضمان المزيد من التعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة، وذلك "من البحر إلى المائدة"، والمزيد من الشفافية والامتثال للأُطر الدولية، إلى جانب تشريعات قوية وازدياد الرصد والإنفاذ.

تحويل المسار: الاتفاقات البحرية المبرمة مؤخراً واعدة بالنسبة لحماية المحيطات

جدَّد المجتمع العالمي زخمَ التزامه بمكافحة الأنماط المدمّرة التي تؤثر في صحة المحيطات من خلال العديد من الاتفاقات التي أُبرمت مؤخراً. ففي آذار/مارس 2023، تمَّ التوصل إلى اتفاق تاريخي بشأن حماية التنوُّع البيولوجي البحري في المياه الدولية – يُشار إليه باسم معاهدة أعالي البحار – بعدَ ما يقرب من عقدين من المفاوضات. وبالنظر إلى أن "أعالي البحار" تشكّل ثُلثي المحيطات، فإن هذه المعاهدة، بمجرد تصديق البلدان عليها، ستساعد على توفير حماية حيوية من التلوث، والصيد الجائر، وتدمير الموائل في هذه المناطق الحرجة. وشهد شهر آذار/مارس 2022 حدثاً فارقاً آخر، عندما أيّدت الدول الأعضاء قراراً لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئات البحرية، مع خُطط لتنفيذ اتفاق دولي ملزم قانوناً بحلول عام 2024. وأدى اعتماد اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدَّمة لمصايد الأسماك في حزيران/يونيه 2022 إلى تعزيز استدامة المحيطات من خلال حظر الإعانات الضارة المقدّمة لمصايد الأسماك والتي أسهمت في نضوب الأرصدة السمكية في العالم. وعلاوةً على ذلك، شهد مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات المنعقد في حزيران/يونيه 2022 التزامَ أكثر من 100 دولة عضو طوعاً بالحفاظ على أو حماية ما لا يقلُّ عن 30 في المائة من محيطات العالم ضمن المناطق البحرية المحميّة وتنفيذ تدابير حفاظ فعّالة أخرى قائمة على المناطق بحلول عام 2030. وتُظهر هذه الجهود الجماعية العزم المتجدّد على تنشيط محيطاتنا وضمان مستقبل مستدام للنُّظم الإيكولوجية البحرية والمجتمعات البحرية في جميع أنحاء العالم.

الحياة في البر

- للنُظم الإيكولوجية الأرضية أهمية حيوية في صَوْن الحياة البشرية، وهي تسهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتضمّ مختلف القيم الثقافية والروحية والاقتصادية.
- غير أن العالم يواجه أزمة ثلاثية تتمثل في تغيُّر المناخ، والتلوث، وفقدان التنوُّع البيولوجي. وتشكّل الاتجاهات المتصاعدة لانحسار الغابات، وتدهور الأراضي، وانقراض الأنواع تهديداً جدّياً لكلٍّ من الكوكب والبشر.
- على الرغم من إحراز بعض التقدُّم في الإدارة المستدامة للغابات، والمناطق المحميّة، واستيعاب قيم التنوُّع البيولوجي الوطنية وحساب رأس المال الطبيعي، فإنّ معظم التحسينات كانت متواضعة. ويوفر إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوُّع البيولوجي الذي أُقِرَّ مؤخراً زخماً متجدداً للهدف 15، فهو يحدد أربعة أهداف تتمحور حول النواتج يتعيّن تحقيقها بحلول عام 2050 و23 غايةً يتعيّن تحقيقها بحلول عام 2030.
- لتحقيق الهدف 15، لا بدّ من تحوُّل جوهري في علاقة البشرية بالطبيعة، إلى جانب تسريع العمل لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمات المترابطة والإقرار بشكل أفضل بالقيمة الهائلة للطبيعة.

يقوم القرويون في مقاطعة يونغي بشرق الصين بإحياء المزارع على جانب التلال بإدخال ممارسات صديقة للبيئة، الأمر الذي يجتذب الزوار من جميع أنحاء العالم ويحظى بالتقدير كونها وجهة بارزة للسياحة البيئية استعادت نظامها الإيكولوجي.

ما تزال تشكّل إزالة الغابات وتدهورها أحد التهديدات العالمية الرئيسية

تُعدُّ الغابات أحد أكبر مستودعات الكربون والتنوُّع البيولوجي على وجه الأرض، وهي ضرورية للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ وتوفير السلع والخدمات وسُبل العيش الأساسية. ومع ذلك، فُقِد ما يقرب من 100 مليون هكتار من مساحة الغابات الصافية على مدى العقدين الماضيين. وانخفضت التغطية الحرجية العالمية من 31,9 في المائة في عام 2000 (4,2 بلايين هكتار) إلى 31,2 في المائة (4,1 بلايين هكتار) في عام 2020. والتوسُّع الزراعي هو الدافع المباشر لقرابة 90 في المائة من إزالة الغابات في العالم (تمثل الأراضي المحصولية 49,6 في المائة ورعي الماشية 38,5 في المائة). وكان حصاد نخيل الزيت وحده المسؤول عن 7 في المائة من إزالة الغابات العالمية في الفترة من عام 2000 إلى عام 2018.

واستهلكت الزراعة مساحة حرجية واسعة في العديد من البلدان في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب شرق آسيا في الفترة بين عامَي 2015 و2020. وعلى العكس من ذلك، حافظت بلدان عدة في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية على مساحتها الحرجية أو زادت منها خلال الفترة نفسها. والجهود العالمية والإقليمية المبذولة لاستدامة النُظم الإيكولوجية للغابات فضلاً عن وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ضروريةٌ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية والمناطق المدارية.

الاتجاه في المساحة الحرجية كنسبة من إجمالي مساحة الأرض، 2015–2020

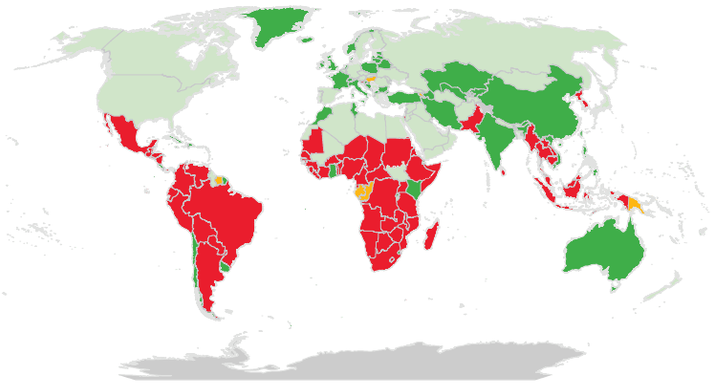

ملاحظة: تعتمد فئات الاتجاهات على عتبات الحدود الدنيا لمعدل النمو السنوي المركَّب في الفترة بين عامَي 2015 و2020 على النحو التالي: تحسُّن: معدل النمو السنوي المركَّب > 0,001؛ تحسُّن طفيف أو بدون تحسُّن: -0,0005 ≤ معدل نمو سنوي مركَّب ≤ 0,001؛ تدهور طفيف: -0,001 ≤ معدل نمو سنوي مركَّب < -0,0005؛ تدهور: -0,001 ≤ معدل نمو سنوي مركَّب < -0,0005.

على الرغم من الجهود المبذولة لتعبئة التمويل لحفظ التنوُّع البيولوجي، ما تزال ثمة فجوة تمويلية قائمة

يتطلب وقف فقدان التنوُّع البيولوجي وعكس مساره نهجاً شاملاً يجمع بين التدابير التنظيمية والطوعية، مع تعبئة ومواءمة التمويل للتنوُّع البيولوجي. وتتولى الأدوات الاقتصادية دوراً حاسماً في حَفْز حفظ الطبيعة والاستخدام المستدام للتنوُّع البيولوجي – ويمكن أن تعمل على تعبئة التمويل وتعميم التنوُّع البيولوجي عبر القطاعات. وهي تشمل أدوات السياسات العامة مثل الضرائب والرسوم والتكاليف المتعلقة بالتنوُّع البيولوجي، والإعانات الإيجابية، والمدفوعات مقابل خدمات النُظم الإيكولوجية، وتعويضات التنوُّع البيولوجي. المساعدة الإنمائية الرسمية هي مصدر آخر لتمويل التنوُّع البيولوجي.

وبين عامَي 2017 و2019، أفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أنّ 234 ضريبة مرتبطة بالتنوُّع البيولوجي في 62 بلداً حققت 8,9 بلايين دولار سنوياً، وأن المدفوعات مقابل الخدمات البيئية في 10 بلدان قامت بتعبئة 10,1 بلايين دولار سنوياً. وفي عام 2021، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم التنوُّع البيولوجي بنسبة 26,2 في المائة من 7,7 بلايين دولار (الأسعار الثابتة لعام 2021) في عام 2020 إلى 9,8 بلايين دولار. ويمكن أن يُعزى هذا الارتفاع إلى الالتزامات الدولية مثل غاية أيتشي المتعلقة بتمويل التنمية، والإقرار بالروابط بين الأمراض المعدية وتدمير النُظم الإيكولوجية في ضوء جائحة كوفيد–19، والتركيز في موازاة ذلك على معالجة تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ولكن على الرغم من التقدُّم المحرَز، تستمر الفجوة التمويلية القائمة للحفاظ على التنوُّع البيولوجي، ما يؤكد الحاجة إلى توسيع نطاق استخدام وطموح الأدوات الاقتصادية لحماية التنوُّع البيولوجي.

تسارَع خطر انقراض الأنواع كلّ عقد منذ عام 1993

للأنواع النباتية والحيوانية أهمية حيوية لوجودنا، مِن تلقيح ثلث المحاصيل العالمية إلى توفير الأدوية والفرص الاقتصادية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الأهمية، يواجه العالم حالياً أكبر واقعة انقراض منذ اختفاء الديناصورات. ويتسبب تدمير الموائل، والأنواع الغازية، والاستغلال المفرط، والاتجار غير المشروع بالحياة البرية، والتلوُّث، وتغيُّر المناخ في دفع هذه الأزمة. وقد تدهور مؤشر القائمة الحمراء، الذي يقيس مخاطر انقراض الأنواع على نطاق الثدييات والطيور والبرمائيات والأنواع المرجانية والسيكاسيّة بنحو 11 في المائة منذ عام 1993، مع تراجُع متسارع كلّ عقد. وعانت مناطق وسط وجنوب آسيا، وشرق وجنوب شرق آسيا، وأوقيانوسيا، أسرع الانخفاضات.

وفي عام 2022، كشفت التقييمات أن 21 في المائة من أنواع الزواحف مهدَّدة، ومنها تنين كومودو الشهير في إندونيسيا، ذو الدور الكبير بالنسبة للسياحة البيئية لكنه مهدد بالانقراض بسبب تغيُّر المناخ وإزالة الغابات. واستناداً إلى القائمة الحمراء الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، تشير التقديرات إلى أن الانقراض ربما يهدد مليون نوع على مستوى العالم. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذه الخسائر المحتملة، فربما تكون لها آثار عميقة لا رجعة فيها على الطبيعة وتشكّل تهديداً خطيراً لرفاه الإنسان.

معدل انخفاض مؤشر القائمة الحمراء، بحسب العقد، 1993–2023 (مؤشر القائمة الحمراء ومعدل النمو)

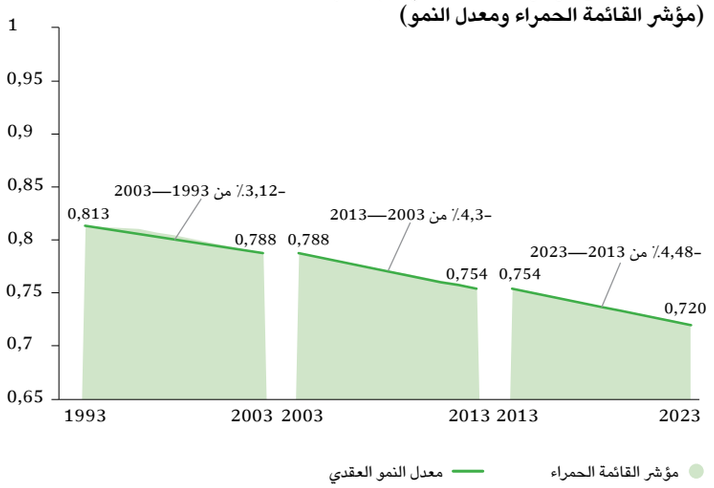

توقف إلى حدّ كبير النمو في تغطية المناطق المحميّة لمناطق التنوُّع البيولوجي الرئيسية

مناطق التنوُّع البيولوجي الرئيسية – وهي المناطق ذات الأهمية الاستثنائية للأنواع والنُّظم البيئية – ضرورية لحفظ الطبيعة والتنمية المستدامة. وهناك أكثر من 16 000 منطقة تنوُّع بيولوجي رئيسية على مستوى العالم، ومنذ عام 2000، تضاعف تقريباً متوسط تغطية مناطق التنوُّع البيولوجي الرئيسية من قبل المناطق المحميّة عبر النُّظم الإيكولوجية البحرية والبرية والجبلية وتلك الخاصة بالمياه العذبة. إلا أنَّ التقدُّم تباطأ إلى حد كبير منذ عام 2015، مع نمو متفاوت عبر المناطق. وتغطي المناطق المحمية أكثر من نصف مناطق التنوُّع البيولوجي الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما تتمتع آسيا الوسطى وجنوب آسيا وغرب آسيا وشمال أفريقيا وأوقيانوسيا بتغطية منخفضة نسبياً. ويمثّل إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي أُقرّ مؤخراً التزاماً سياسياً جديداً يوفر زخماً لزيادة تغطية المناطق المحمية لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمساعدة على حماية الموائل الطبيعية الأكثر أهمية على كوكبنا.

متوسط نسبة مناطق التنوُّع البيولوجي الرئيسية البحرية والبرية والجبلية وتلك الخاصة بالمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية، 2015–2023 (نسبة مئوية)

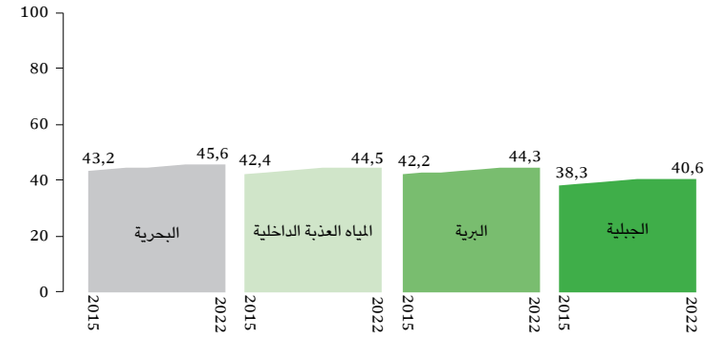

تتطلب الاتجاهات المنذرة بالخطر في تدهور الأراضي اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة كوكب الأرض

بين عامَي 2015 و2019، تدهور ما لا يقلُّ عن 100 مليون هكتار من الأراضي السليمة والمنتجة كلّ عام، ما أثّر في الأمن الغذائي والمائي على مستوى العالم. وتعادِل الخسارة ضِعف مساحة غرينلاند، ما يؤثر في حياة 1,3 بليون شخص، وهو العدد المقدَّر للأشخاص المعرَّضين بشكل مباشر لتدهور الأراضي. وتُعدُّ الأنشطة البشرية مثل التوسُّع الحضري وإزالة الغابات وتحويل المراعي، إلى جانب تغيُّر المناخ، دوافع مباشرة لتدهور الأراضي في جميع أنحاء العالم. وتسهم في ذلك أيضاً بشكل غير مباشر الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية، وتحديات الحوكمة، والفجوات التكنولوجية والاستثمارية.

وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وغرب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا تدهور الأراضي بمعدلات أسرع من المتوسط العالمي. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، سيكون من الضروري استعادة 1,5 بليون هكتار من الأراضي بحلول عام 2030 للوصول إلى عالم يتمّ فيه تحييد تدهور الأراضي. وبدلاً من ذلك، فإنّ وقف أيّ تدهور جديد للأراضي وتسريع الالتزامات الحالية لاستعادة بليون هكتار يمكن أن يتجاوز هدف التحييد. وتوفر استعادة الأراضي والنُّظم البيئي حلولاً مجدية من حيث التكلفة لمعالجة تغيُّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والأمن الغذائي والمائي، وآثار الكوارث. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الحكومات والشركات والمجتمعات التعاون فيما بينها للحفاظ على المناطق الطبيعية، وتوسيع نطاق إنتاج الأغذية بطريقة مراعية لسلامة الطبيعة وتطوير المناطق الحضرية الخضراء، والبنية التحتية، وسلاسل التوريد.

نسبة الأراضي المتدهورة، 2015 و2019 (نسبة مئوية)

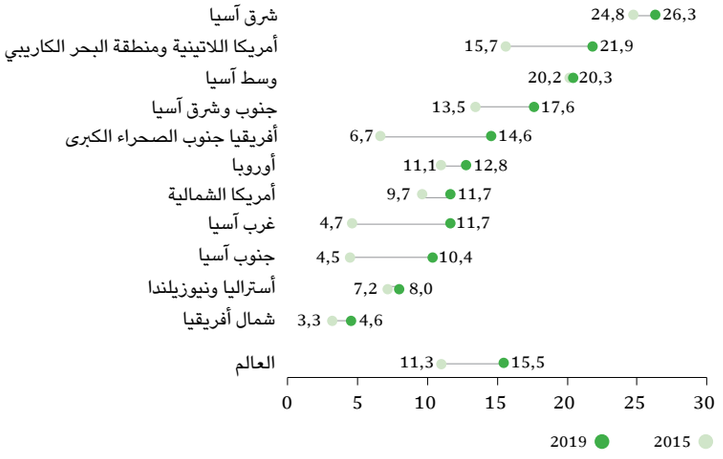

ملاحظة: قد لا تشمل المناطق الإقليمية ودون الإقليمية جميع البلدان.

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

السلام والعدل والمؤسسات القوية

- تعرقل الصراعات العنيفة المستمرة والجديدة المندلعة في جميع أنحاء العالم مسارَ العالم نحو تحقيق السلام والهدف 16. ومن المثير للقلق أن عام 2022 شهد زيادة بأكثر من 50 في المائة في وفيات المدنيّين الناجمة عن الصراعات، ومردُّ ذلك إلى حدّ بعيد إلى الحرب الدائرة في أوكرانيا.
- في نهاية عام 2022، نزحَ 108,4 ملايين شخص قسراً في جميع أنحاء العالم – بزيادة قدرها 19 مليون شخص مقارنة بنهاية عام 2021 ومرتين ونصف مقارنةً بعددهم قبل عقد من الزمن.
- في عام 2021، شهد العالم أكبر عدد من جرائم القتل العَمْد في العقدين الماضيين.
- مظاهر الظلم الهيكلية، وأوجُه عدم المساواة، والتحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان تجعل المجتمعات السلمية والشاملة بعيدة المنال. ولتحقيق الهدف 16 بحلول عام 2030، يتعيّن اتخاذ إجراءات لاستعادة الثقة ولتعزيز قدرة المؤسسات على ضمان العدالة للجميع ولتيسير عمليات الانتقال السلمي نحو التنمية المستدامة.

تقوم شكري، العضو الأصغر سناً في أول فريق إعلامي نسائي في الصومال، بيلان ميديا، بتصوير قصص متعلقة بحقوق الإنسان في مقديشو وسْط التهديد اليومي بالعنف الموجَّه ضد الصحفيين.

وصلت جرائم القتل العالمية إلى أعلى مستوى لها منذ 20 عاماً وَسْط تصاعُد عنف العصابات والعنف الاجتماعي السياسي

تتسبب جرائم القتل العَمْد بوفيات على مستوى العالم يفوق عددها عدد حالات القتل الناجمة عن الصراعات والإرهاب معاً. وفي عام 2021، حدث ما يقرب من 458 000 جريمة قتل عَمْد – وهو أعلى رقم في العقدين الماضيين. ويمكن أن يُعزى الارتفاع الملحوظ في حالات القتل في عام 2021 جزئياً إلى التداعيات الاقتصادية للقيود المترتبة على فيروس كوفيد-19، فضلاً عن تصاعُد العنف المرتبط بالعصابات والعنف الاجتماعي والسياسي في العديد من البلدان. ومع أخذ نمو تعداد السكان في الحسبان، بلغ معدّل جرائم القتل 5,8 جرائم قتل لكلّ 100 000 نسمة في عام 2021، وهو أقلّ بقدر طفيف من معدل عام 2015 البالغ 5,9 جرائم قتل لكلّ 100 000 نسمة. وحتى مع افتراض أن عام 2021 ليس له تأثير على الاتجاهات المستقبلية، فإن التوقعات المستندة إلى الفترة 2015–2020 تشير إلى أن معدّل جرائم القتل سيتراجع بنسبة 24 في المائة فقط بحلول عام 2030 مقارنةً بعام 2015، وهو أقلّ بكثير من الغاية المستهدفة المتمثلة في خفض مستويات عام 2015 إلى النصف.

وفي عام 2021، شكّل الرجال والفتيان 81 في المائة من جميع ضحايا جرائم القتل على مستوى العالم، وبمعدّل أعلى بأربع مرات من النساء والفتيات. وتسجّل المناطق ذات المستويات الإجمالية المرتفعة من العنف المفضي إلى القتل، مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نسبة أعلى من ضحايا القتل من الذكور مقارنة بالمناطق الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تكشف البيانات المستمدة من بلداً عن أنّ أكثر من 9 من كلّ 10 مشتبه بهم في جرائم القتل العَمْد هُم من الرجال أو الفتيان.

معدل جرائم القتل، بحسب جنس الضحية، 2021 (الوفيات لكلّ 100 000 من السكان)

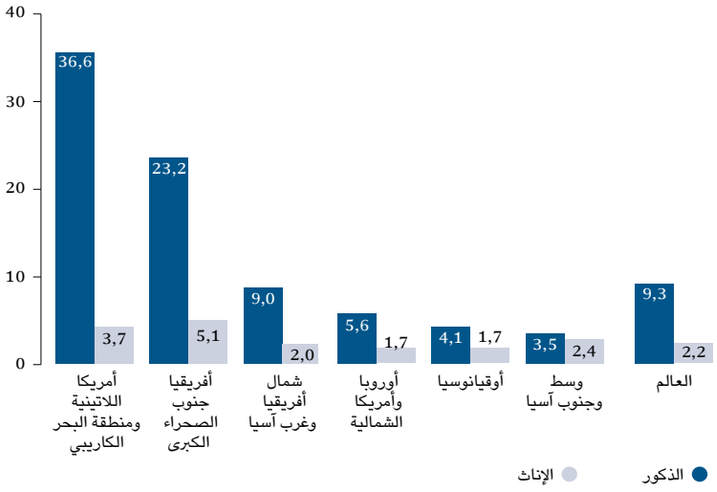

سُجّلت زيادة غير مسبوقة في وفيات المدنيّين في الصراعات – وهي الأولى منذ اعتماد خطة عام 2030

ارتفعت وفيات المدنيّين المرتبطة ارتباطاً مباشراً باثني عشر صراعاً من أكثر الصراعات دمويةً في العالم بنسبة 53 في المائة بين عامَي 2021 و2022، ما يمثّل أول زيادة منذ اعتماد خطة عام 2030 في عام 2015. وقُتل ما لا يقلّ عن 16 988 مدنيّاً، وكانت ضحية من بين كلّ خمس ضحايا من النساء. وارتفع استخدام الأسلحة الثقيلة والذخائر المتفجرة، بما في ذلك الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، من 13 في المائة في عام 2021 إلى 39 في المائة في عام 2022، ما يشير إلى تحوُّل في ديناميات الصراعات. واستحوذت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا على 90 في المائة من الوفيات، وسُجّلت 4 من بين كلّ 10 حالات منها في أوكرانيا على وجه التحديد. وازدادت الخسائر البشرية الناجمة عن الصراعات بنسبة 23 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما شهدت أجزاء أخرى من العالم أيضاً زيادات في الأحداث الدامية ضدّ المدنيّين. وتستلزم هذه الأرقام المروّعة التزاماً عالمياً متجدّداً إزاء السلام والأمن، مع حثّ جميع الأطراف المنخرطة في الصراعات على الالتزام بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان لحماية حياة المدنيّين، لا سيما الأطفال والنساء.

التغيُّر في وفيات المدنيّين الموثَّقة المرتبطة بالصراعات، 2015–2022 (نسبة مئوية)

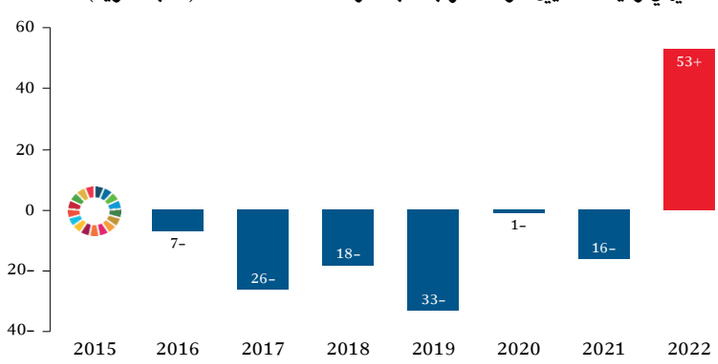

تراجُع اكتشاف ضحايا الاتجار بالبشر خلال الأزمات يدفع نحو أساليب جديدة لتتبُّع هذه الجريمة المستترة ومكافحتها

الاتجار بالبشر جريمة مستترة. فالبيانات المتاحة لا ترصد عدا عدد الضحايا المكتشَفين، ما يترك العديد من الضحايا دون تقديم العون لهم وبعيدين عن أنظار السلطات. وبين عامَي 2017 و2020، كشفت بيانات مستمدة من 141 بلداً عن 187 915 ضحية مكتشَفة من ضحايا الاتجار بالبشر. وعلاوةً على ذلك، في عام 2020، تراجَع عدد ضحايا الاتجار بالبشر المكتشَفين في جميع أنحاء العالم لأول مرة منذ 20 عاماً، فقد انخفض عددهم بنسبة 11 في المائة مقارنةً بعام 2019. وربما يُعزى هذا التراجع إلى تأثير التدابير الوقائية لجائحة كوفيد-19، التي غيَّرت ديناميات الاستغلال وأوهَنَت الاستجابة المتصلة بمكافحة الاتجار بالبشر. وممّا نجمَ عن ذلك تراجُع معدل اكتشاف ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض استغلالهم جنسياً بنسبة 24 في المائة بين عامَي 2019 و2020. وكان ذلك نتيجة استغلال الضحايا في مواقع أكثر تورياً عن الأنظار وأكثر خطورةً. ومع احتمال بقاء المزيد من الضحايا غير مكتشَفين، يلزم بذل جهود متزايدة لمواءمة الاستجابة مع حقيقة انتشار هذه الجريمة. وقد أظهرت بعض الدول الأعضاء نتائج واعدة في اختبار وتنفيذ منهجيات جديدة لتقديرات انتشار الاتجار بالبشر.

التغيُّر في عدد ضحايا الاتجار بالبشر المكتشَفين، بحسب الجنس، لكلّ 100 000 نسمة، المقارنة من عام 2019 إلى عام 2020 (نسبة مئوية)

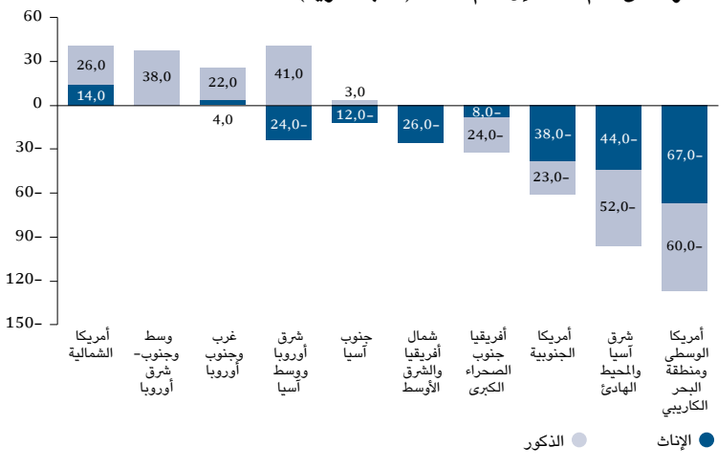

عدد نزلاء السجون في العالم آخذ بالازدياد، ما يتسبّب باكتظاظ السجون وإثارة مخاوف بشأن نسبة المحتجزين غير المحكوم عليهم

تمثّل إمكانية اللجوء إلى العدالة أحد حقوق الإنسان الأساسية لما لتقليل عدد المحتجزين غير المحكوم عليهم من أهمية بالغة. وبعدَ الزيادة المطّردة من عام 2015 حتى عام 2019، انخفض عدد نزلاء السجون في العالم في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. ومن ثمّ في عام 2021، اتخذ عدد السجناء اتجاهاً صعودياً من جديد، وبلغ عددهم ما مجموعه 11,2 مليون سجين، مع وجود قرابة ثلثهم (3,4 ملايين) قيد الاحتجاز رهن المحاكمة. وسجّلت منطقة وسط وجنوب آسيا أعلى نسبة من المحتجزين غير المحكوم عليهم (60 في المائة)، في حين سجّلت منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا أدنى نسبة (21 في المائة). وفي حين بقيت النسبة الكلية قرابة 30 في المائة من عام 2015 حتى عام 2021، شهدت أوقيانوسيا زيادة في نسبة الأفراد الذين ينتظرون المحاكمة أو إصدار أحكام قضائية، بينما شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاضاً في تلك النسبة.

وعلى الرغم من زيادة سعة السجون بنسبة 19 في المائة في الفترة من عام 2015 حتى عام 2021، ما يزال اكتظاظ السجون يمثّل تحدّياً قائماً. وقد أفاد ما يقرب من نصف البلدان التي لديها بيانات ذات صلة (46 من أصل 96) بأنها تعمل بأكثر من 100 في المائة من قدرتها الاستيعابية، بل إنّ 18 في المائة منها تعمل بأكثر من 150 في المائة من قدرتها الاستيعابية. ويؤثر الاكتظاظ سلباً في صحة السجناء وأعداد الوفيات بينهم. وتشير البيانات إلى حاجة البلدان إلى توفير مساحة وموارد كافية للسجناء لتعزيز إعادة التأهيل، والحدّ من معاودة ارتكاب الجرائم، وضمان رفاه السجناء والمجتمع.

المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من إجمالي نزلاء السجون، 2015 و2021 (نسبة مئوية)

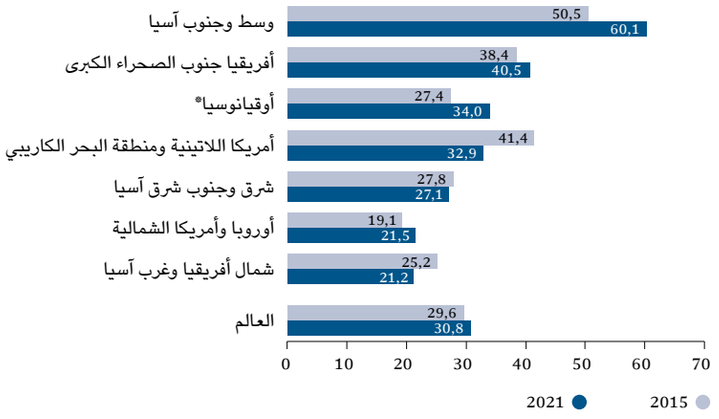

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

الاتجار بالمخدرات يولّد تدفقات مالية غير مشروعة بالبلايين، ما يقود إلى استفحال الفساد وتحويل مسار الموارد

التدفقات المالية غير المشروعة تجعل الفساد يستفحل وتحوّل العائدات الإجرامية نحو أنشطة اقتصادية قانونية وغير قانونية. ويشكّل الاتجار بالمخدرات أحد أبرز مصادر التدفقات المالية غير المشروعة الواردة والصادرة، لا سيما في البلدان المتأثرة بتدفقات المخدرات عبر الحدود. وتكشف أحدث التقديرات عن أن عصابات المخدرات المكسيكية وحدها حققت تدفقات مالية غير مشروعة واردة بلغ متوسطها 12,1 بليون دولار سنوياً بين عامَي 2015 و2018، وهو ما يضاهي قيمة الصادرات الزراعية لهذا البلد. كما شهدت أفغانستان وكولومبيا وميانمار وبيرو بلايين الدولارات من التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالكوكايين والمواد الأفيونية. وتترتّب على الاتجار بالمواد الأفيونية في آسيا تأثيرات غير مباشرة، تقود إلى تدفقات مالية غير مشروعة صادرة في البلدان المجاورة. وقياس قيمة هذه التدفقات المالية غير المشروعة مسألة حيوية لفهم الدوافع الكامنة وراء الأنشطة غير القانونية ووضع سياسات فعّالة لمكافحتها.

ما يزال عدد البرلمانيين الشباب منخفضاً، ولا يشغل سوى عدد قليل منهم مناصب قيادية

في كل منطقة من مناطق العالم باستثناء أوروبا، الأشخاص الذين تقلُّ أعمارهم عن 45 عاماً يكون تمثيلهم تمثيلاً منقوصاً إلى حدّ بعيد في برلمانات بلدانهم، مقارنةً بنسبتهم من السكان الوطنيين. وعلى الرغم من أن متوسط العمر المؤهّل للخدمة في البرلمان هو 23 عاماً، فإنّ نسبة أعضاء البرلمان الذين تبلغ أعمارهم 30 عاماً أو أقلّ ظلت قرابة 2,6-2 في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. وفي حين أن متوسط العمر العالمي يزيد قليلاً عن 30 عاماً، فإنّ متوسط عمر عضو البرلمان هو 51 عاماً. ويشغل البرلمانيون الشباب مناصب قيادية محدودة، فأقلُّ من 9 في المائة منهم يشغلون منصب رئيس البرلمان و17,4 في المائة منهم يشغلون مناصب رؤساء لجان. ولزيادة مشاركة البرلمانيين الشباب، يجب أن تشمل الجهود إدخال نظام الحصص أو تخفيض سنّ أهلية الترشُّح.

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

لوحة جدارية لإدواردو كوبرا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، تبرعت بها البعثة الدائمة للبرازيل، تصور التنمية المستدامة: موازنة الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأرض على تلبية احتياجات الأجيال القادمة.

- تعاني البلدان النامية الأمرَّين مع ارتفاع غير مسبوق في مستويات الديون الخارجية في أعقاب جائحة كوفيد-19، بل ويتفاقم الأمر بفعل تحدّيات مثل معدلات التضخم القياسية، وتصاعُد أسعار الفائدة، والأولويات المتزاحمة، والقدرات المالية المحدودة، ما يؤكد الحاجة الملحّة إلى تخفيف أعباء الديون والمساعدات المالية.
- بينما تواصل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الوصول إلى مستويات قياسية، فإن الزيادة في عام 2022 تُعزى في المقام الأول إلى الإنفاق على اللاجئين في البلدان المانحة والمساعدات المقدَّمة إلى أوكرانيا.
- على الرغم من تحسُّن بنسبة 65 في المائة في الاتصال بالإنترنت منذ عام 2015، فإن التقدُّم المحرَز في سدّ الفجوة الرقمية قد تباطأ في مرحلة ما بعد الجائحة. ولا بدّ من بذل جهود متواصلة لضمان الاتصال العادل بالإنترنت للجميع.
- تعوق التوترات الجيوسياسية وانبعاث النزعة القومية التعاونَ والتنسيق الدوليين، ما يُبرز أهمية حدوث طفرة جماعية في العمل من أجل تزويد البلدان النامية بالتمويل والتقنيات اللازمة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

في أعقاب الجائحة، يواجه العديد من البلدان النامية أزمة ديون

بلغت ديون العديد من البلدان مستويات قياسية إبّان الجائحة، ما يشكّل أحد التهديدات المحتملة للنمو الاقتصادي. وبلغ إجمالي الدين الخارجي للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل 9 تريليونات دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 5,6 في المائة مقارنة بعام 2020. وتعود هذه الزيادة في المقام الأول إلى ازدياد الديون القصيرة الأجل. وشهد ما يقرب من 7 من بين كلّ 10 بلدان من أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية ارتفاعاً في نسبة الدين إلى الصادرات في عام 2021 مقارنة بعام 2015.

وعلاوة على ذلك، أدّت تحديات مثل ارتفاع التضخم، والأولويات المتزاحمة، وارتفاع تكاليف الاقتراض، إلى تفاقم خطر الوقوع في ضائقة الديون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان أكثر من نِصف (37 من أصل 69) بلدان العالم الأشد فقراً إمّا عرضة بشدة لخطر الوقوع في ضائقة الديون أو أنه بالفعل في خضمّ ضائقة الديون. وفي الوقت نفسه، واجه بلد واحد من بين كلّ أربعة بلدان متوسطة الدخل، وهي موطِن غالبية الفقراء المدقعين، خطراً كبيراً بحدوث أزمة مالية. واختار بالفعل بعض البلدان التي لديها مستويات غير محتملة من خدمة الديون إعادة هيكلة ديونها السيادية، بينما ما يزال البعض الآخر عرضة للخطر.

خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات، 2015 و2020 و2021 (نسبة مئوية)

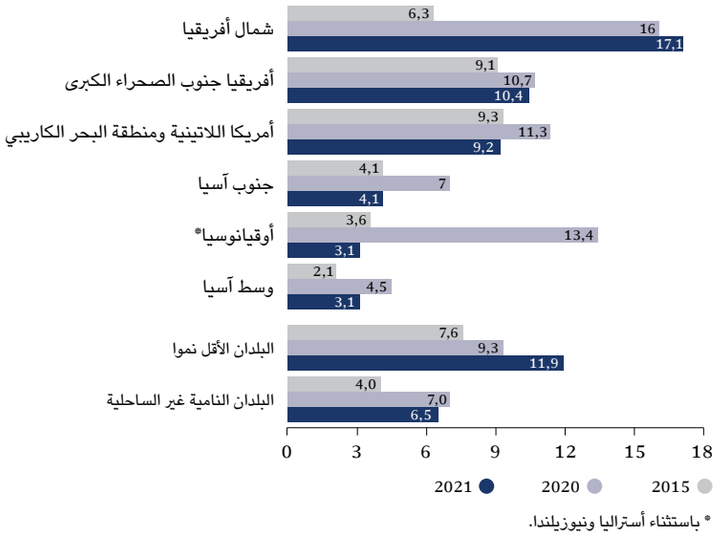

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

سجّلت التجارة العالمية زيادات قياسية غير مسبوقة، غير أن حصة الصادرات من أقلّ البلدان نمواً ظلت راكدة وبعيدة كلّ البعد عن الهدف

كانت صادرات البضائع والخدمات تتباطأ بالفعل في عام 2019، لكن عام 2020 شهد انخفاضاً مقارباً لركود عام 2009. ومع رفع القيود المترتبة على الجائحة بطريقة تدريجية، ارتفعت الصادرات العالمية بشكل حادّ، بنسبة 24,8 في المائة في عام 2021 و12,3 في المائة في عام 2022. ووصلت التجارة العالمية إلى مستوى قياسي بلغ 32 تريليون دولار في عام 2022. وشكّلت التجارة في السلع قرابة 25 تريليون دولار (بزيادة حوالي 11,5 في المائة عن عام 2021) وبلغ إجمالي التجارة في الخدمات قرابة 7 تريليونات دولار (بزيادة قدرها نحو 15,3 في المائة عن عام 2021). ومع ذلك ، تبدو آفاق التجارة العالمية في عام 2023 ضعيفة، نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية.

وكانت حصة صادرات أقلّ البلدان نمواً في التجارة العالمية للبضائع 1,1 في المائة لا أكثر في عام 2022، بزيادة قدرها 0,07 نقطة مئوية فقط عن عام 2021. وبالتالي، لم تتحقق الغاية المتمثلة في مضاعفة حصة صادرات أقلّ البلدان نمواً بحلول عام 2020، من قيمتها البالغة 1,02 في المائة في عام 2011. ومن ناحية أخرى، شهدت جميع البلدان النامية مجتمعةً زيادة في حصتها من التجارة العالمية للبضائع، لتصل إلى 45,3 في المائة في عام 2022، بزيادة قدرها 4 نقاط مئوية مقارنة بعام 2016. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي على مدى السنوات الست الماضية.

ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022 بسبب الإنفاق على اللاجئين في البلدان المانحة والمساعدات المقدَّمة إلى أوكرانيا

في عام 2022، بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية 206 بلايين دولار (بالأسعار الجارية)، مسجلاً زيادة بنسبة 15,3 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنةً بعام 2021[4]. وكانت تلك السنة الرابعة على التوالي التي تجاوزت فيها المساعدة الإنمائية الرسمية مستوياتها القياسية، وأحد أعلى معدلات النمو المسجَّلة في تاريخها. ومع ذلك، ما يزال إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي أقلّ من الغاية المتمثلة بنسبة 0,7 في المائة، بعد أن بلغت 0,37 في المائة في عام 2022.

ومردُّ الزيادة، في المقام الأول إلى الإنفاق المحلي على اللاجئين والمساعدات المقدَّمة إلى أوكرانيا. وبلغت تكاليف اللاجئين في البلدان المانحة 29,3 بليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثّل 14,2 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية. وبلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة إلى أوكرانيا 16,1 بليون دولار، وهو ما يمثّل 7,8 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن بلدان لجنة المساعدة الإنمائية قد أنفقت 11,2 بليون دولار على الأنشطة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، بانخفاض بنسبة 45 في المائة مقارنةً بعام 2021. وشهد صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى البلدان الأفريقية انخفاضاً بالقيمة الحقيقية بنسبة 7,4 في المائة مقارنةً بعام 2021.

مكونات صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، البيانات الأولية، 2022 (بالقيمة الدولارية الحالية)

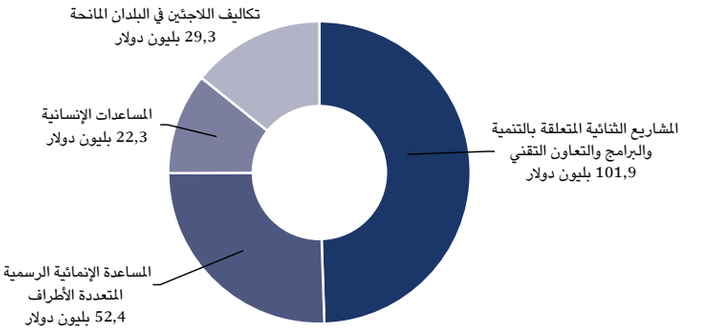

يصل استخدام الإنترنت إلى ثُلثي سكان العالم، ولكن تستمر الفجوة بين الجنسين والفجوة في الاتصال بالإنترنت

ما يُقدَّر بنحو 5,3 بلايين شخص – 66 في المائة من سكان العالم – استخدموا الإنترنت في عام 2022. ويعكس هذا زيادة كبيرة بنسبة 65 في المائة عن التغطية البالغة 40 في المائة المسجَّلة في عام 2015. وبلغ معدل النمو 6,1 في المائة مقارنةً بعام 2021، لكنه أقلّ من معدل النمو البالغ 11 في المائة الذي شهدناه خلال المراحل الأولى من جائحة كوفيد-19 في الفترة بين عامَي 2019-2020. ومع ذلك، ما يزال 2,7 بليون شخص غير متصلين بالإنترنت، ما يُبرز الحاجة المستمرة إلى قدر كبير من العمل لتحقيق هدف الإمكانية الشاملة للاتصال بالإنترنت بحلول عام 2030. وما تزال الإمكانية الشاملة للاتصال بالإنترنت تمثّل تحدّياً بصفة خاصة في أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، حيث لا يتصل حالياً بالإنترنت سوى 36 في المائة من السكان.

وعالمياً، يستخدم 69 في المائة من الرجال الإنترنت، مقارنةً بنسبة 63 في المائة من النساء. وهذا يعني أن عدد مستخدمي الإنترنت من الذكور زاد بمقدار 259 مليون عن مستخدمي الإنترنت من الإناث في عام 2022.

نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، 2015 و2022 (نسبة مئوية)

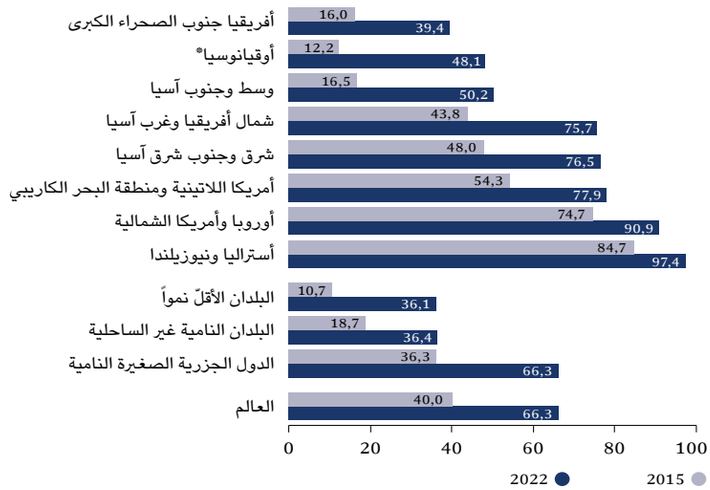

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

العالم بحاجة إلى بيانات أفضل توقيتاً وأكثر تفصيلاً ودقة للتعامل مع أزمات متعددة، لكن تمويل البيانات والإحصاءات يزداد ندرةً عن ذي قبل

بلغ التمويل الدولي للبيانات والإحصاءات 541 مليون دولار فقط في عام 2020، بانخفاض يزيد على 100 مليون دولار و138 مليون دولار عن مستويات التمويل في عامَي 2019 و2018 على التوالي. وبين عامَي 2018 و2020، انخفض تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية للبيانات بأكثر من 20 في المائة. وقد يؤثر انخفاض التمويل المخصَّص للإحصاءات بشكل غير متناسب في البلدان الأكثر ضعفاً. وفي حين أظهرت البيانات أن التمويل الدولي قد ارتد إلى ما يُقدَّر بنحو 693 مليون دولار في عام 2021، كان مردّ هذه الزيادة في المقام الأول إلى جهة مانحة واحدة، بينما ظل إجماليّ التمويل غير كافٍ لتلبية الحاجة المتزايدة لبيانات أكثر وأفضل. وما تزال البلدان تواجه تحدياتٍ طويلة الأمد في تعميم أنشطة البيانات، مع وجود مجموعة محدودة من المانحين وإيلاء أولوية إستراتيجية منخفضة للإحصاءات بشكل عام.

ونفَّذ ما مجموعه 156 بلداً وإقليماً خطة إحصائية وطنية في عام 2022، ارتفاعاً من 150 في عام 2021، مع تمويل 100من هذه الخطط بالكامل. ومع ذلك، ونظراً للتأثير طويل الأمد للجائحة والقدرة المحدودة في التخطيط الإستراتيجي، فإن العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية تقوم بتنفيذ خطط إستراتيجية منتهية الصلاحية قد لا تلبي احتياجات البيانات الناشئة.

حالة تنفيذ الخطط الإحصائية لعام 2022، (عدد البلدان والأقاليم)

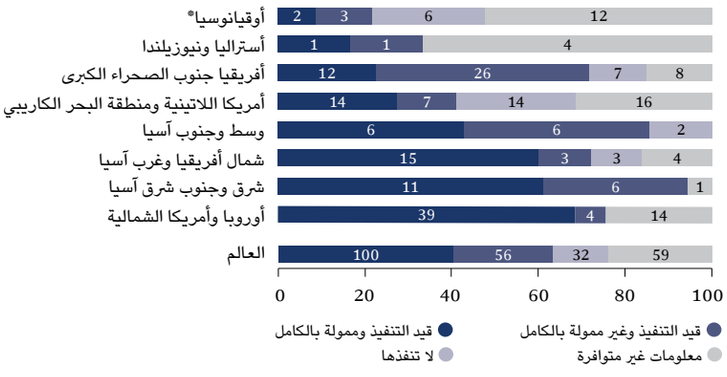

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

[4] منذ عام 2018، دأبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نشر بيانات عن مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية الرئيسية وعن المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي على أساس مكافئ المِنَح. ويقاس هدف التنمية المستدامة 1.2.17 على أساس صافي المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وعليه قد تختلف الأرقام الواردة هنا اختلافاً طفيفاً.

ثالثاً- الانطلاق نحو مستقبل أفضل للجميع

إن الصورة الواقعية التي ترسمها حالة التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند منتصف الطريق إلى الموعد النهائي لتحقيقها المحدد في عام 2030 هي دعوة مدوّية للعالم من أجل مضاعفة جهودنا للقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتغلب على أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغيُّر المناخ، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتلوث. وعدم الاستجابة لهذه الدعوة سيؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي والنزوح، واستمرار تآكل الثقة في المؤسسات العامة، وقَلْب الاقتصادات رأساً على عقب، كما سيؤدي إلى تغييرات وجودية لا رجعة فيها في بيئتنا الطبيعية. وقبل كل شيء، سيتسبب ذلك في معاناة هائلة للأجيال الحالية والمقبلة وخاصة بين أفقر وأضعف الأشخاص والبلدان في العالم.

ولكن يمكننا أن نغيِّر دفة الأمور. وعلى الرغم من أن الصورة العامة مقلقة للغاية، فإن البيانات تقدّم أيضاً لمحة عما يمكن تحقيقه، وإظهار التقدُّم المحرَز في عدد من المجالات الرئيسية التي تشمل الطاقة وإمكانية الوصول إلى الإنترنت وأكثر من ذلك. وهناك أيضا أدلة وافرة على أن التحوُّل الذي تتطلبه الأهداف هو تحوُّل ينطوي على فرص هائلة. وفي السنوات التي تلت عام 2015، رأينا الحكومات والقطاع الخاص وعامة الناس يتبنون أهداف التنمية المستدامة.

ولا تزال أهداف التنمية المستدامة بمثابة بوصلة حقيقية للإلهام والاتحاد، ومن الممكن إحراز تقدُّم تحوُّلي حتى في مواجهة الشدائد. وعلاوةً على ذلك، فإن هذا الجيل مهيأ بمعارف وتقنيات وموارد غير مسبوقة في التاريخ وقادر على الاستفادة من مجموعة واسعة من الأطر المعيارية. وكي نشقّ طريقنا نحو مستقبل أفضل للجميع، علينا أن نسخّر هذه الميزة لانتشال مئات ملايين الأشخاص من براثن الفقر، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، ووضع عالمنا على مسارات تؤدي إلى انخفاض الانبعاثات بحلول عام 2030، وضمان حقوق الإنسان للجميع.

ويقدّم تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023 ملخصاً للأدلة التي توضح أنه يمكننا توجيه التحوُّل نحو تحقيق نتائج مستدامة ومنصفة. وتكمل الأقسام التالية النتائج التي توصل إليها التقرير وتزود الدول الأعضاء بالتحليلات والتوصيات الرامية لإطلاق العنان للتحوُّلات السريعة والعميقة اللازمة لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وستسعى منظومة الأمم المتحدة إلى حشد الدعم اللازم لعدد منها، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات العالية التأثير في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والفترة التي تعقبه.

ينبغي لقادة العالم الاجتماع في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لتقديم خطة إنقاذ من أجل الناس والكوكب تتمحور حول تحقيق الإنجازات الرئيسية التالية:

تهيئة نُظم الحوكمة والمؤسسات بما يلزم من أجل تحقيق تحوُّل مستدام وشامل للجميع.

إعطاء الأولوية للسياسات والاستثمارات ذات الآثار المضاعفة عبر مختلف الأهداف.

ضمان تحقيق زيادة ملحوظة في تمويل أهداف التنمية المستدامة وإيجاد بيئة عالمية مواتية للبلدان النامية.

ألف- تهيئة نُظم الحوكمة والمؤسسات بما يلزم من أجل تحقيق تحوُّل مستدام وشامل للجميع

إن تحقيق التغيير بالسرعة والنطاق اللذين تتطلبهما أهداف التنمية المستدامة يستلزم أكثر من أي وقت مضى بذل المزيد من جانب المؤسسات العامة والقادة السياسيين. ويتطلب اتخاذ قرارات جريئة، ونقل الموارد من قطاع إلى آخر، وإيجاد بيئة تنظيمية جديدة، والنشر المناسب للتكنولوجيات الجديدة، والنهوض بمنظورات كلية أطول أجلاً، وحشد مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، وبناء القدرة على المُضي في تغييرات كاسحة مع تعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي[1]. ويمثّل كلّ بُعد من هذه الأبعاد تحديات للقيادة السياسية ونُظم الحوكمة العامة. وهذه الأبعاد مجتمعة تشكّل مجموعة من المطالب التي لم تُنشأ نظم الحوكمة المعاصرة لتلبيتها. ولذلك فمن الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتزويد نُظم الحوكمة بما يلزمها لتحقيق التحوُّل.

ومنذ عام 2015، استجابت الحكومات لأهداف التنمية المستدامة بعدة طرق. ومع ذلك، تبيّن الاستعراضات الوطنية الطوعية والدراسات البحثية أن تبني أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني لم يحقق بعد "التأثير المعياري والمؤسسي اللازم، بدءاً من العمل التشريعي إلى إجراء تغييرات في تخصيص الموارد"[2]. ويجب أن تصبح أهداف التنمية المستدامة أكثر من مجرد وسيلة للإبلاغ عن التغيير. إذ يجب أن تصبح نجماً يُهتدى به وتتشكَّل على أساسه السياسات والميزانيات والمؤسسات الوطنية والتخطيط الإنمائي الوطني الطويل الأجل. ويجب أن تصبح الأهداف هي المحور الأساسي في الأعمال التي ينشغل بها رؤساء البلدان ورؤساء الوزراء، والبرلمانات، والقطاع الخاص.

وتحفيز التحوُّل وتوجيهه ودفعه أمر معقد ويمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى عواقب أو تنازلات غير مقصودة. وينبغي أن تتوافر لدى المؤسسات العامة والموظفين العموميين القدرات والاستراتيجيات اللازمة لإعادة النظر باستمرار في تنفيذ السياسات وتعديلها من أجل تحقيق أقصى قدر من الفوائد والاستفادة من أوجُه التآزر، مع فهم التنازلات والوقوف على حلقات العمليات التي تصبّ في بعضها البعض بسبل من بينها الاستناد إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعمل. كما يجب أن تتمكن هذه الجهات من العمل على مستوى مختلف القطاعات والمساهمة، من خلال جوانب من بينها مواءمة الميزانية، في نهج يشمل الحكومة بأكملها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمور الأساسية أيضا قدرة المؤسسات على توجيه التكنولوجيات الرقمية والاستفادة منها، بطريقة منصفة وشاملة للجميع، وكذلك القدرة على العمل في انسجام مع القطاع الخاص وغيره للنهوض بالمصلحة العامة.

[1] انظر www.idlo.int/system/files/event-documents/2021_sdg16_conference_report_05072021.pdf.

[2] انظر www.nature.com/articles/s41893-022-00909-5.

وعملية التكييف مع السياق المحلي، التي ترتكز على مبدأ الحوكمة المتعددة المستويات والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، هي نهج رئيسي يدفعنا بشكل جماعي نحو مزيد من الشمول والاستدامة. وتؤدي الحكومات المحلية والإقليمية دوراً رئيسياً في هذه العملية حيث ترتبط نسبة 65 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة بعمل هذه الحكومات وولاياتها. وهذه الحكومات، بصفتها دائرة الحكومة الأقرب إلى المجتمعات المحلية، ضرورية لمعالجة تآكل العقد الاجتماعي ولحماية مجتمعاتنا وسط الأزمات العالمية المتقاطعة. ومنذ عام 2018، ساعدت الحركة العالمية للاستعراضات المحلية الطوعية في إيجاد زخم غير مسبوقة لعملية التكييف مع السياق المحلي. وقد جرى القيام بما يزيد عن 200 استعراض من الاستعراضات المحلية الطوعية حتى الآن، حيث سلّطت هذه الاستعراضات الضوء على العمل المحلي كجزء من العمل الوطني والعمليات الدولية وأبرزت الدور الذي يضطلع به. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت الاستعراضات في أوجُه التقدُّم المحرَز في جميع أبعاد عملية تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي – بما يشمل الابتكارات في البيانات، والتخطيط واتساق السياسات، وتطوير المشاريع وتمويلها. ومع ذلك، لا تزال موارد الحكومات المحلية والإقليمية – المالية والبشرية والتقنية محدودة – في جميع أنحاء العالم، مما يعوق قدراتها على تقديم الخدمات الأساسية ودفع عجلة التنمية على الصعيد المحلي.

والقطاع الخاص هو محرك حاسم للإنتاجية والعمالة والنمو. ويدرك قادة الأعمال بشكل متزايد مدى ضرورة أخذ عوامل الاستدامة في الاعتبار والتعجيل بذلك لتحقيق النجاح على المدى الطويل. وتتعهد الشركات يوميا بالتزامات متعلقة بالاستدامة والمناخ. ويجب مساءلتها عن تلك الالتزامات، ويجب أن تفي بها. ويجب تعديل نماذج حوكمة الشركات وهياكل الحوافز والممارسات التشغيلية لتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تيسّر السياسات واللوائح عملية صُنع القرار على الأجل الطويل، بما في ذلك تسعير العوامل الخارجية والإلغاء التدريجي للإعانات الضارة، ويجب أن نرى تحسناً في شفافية ومصداقية علامات وتصنيفات الاستدامة، وضمان بذل جميع الجهود للقضاء على الممارسات المتفشية المتمثلة في ''التمويه الأخضر'' و''الاستغلال الانتهازي لأهداف التنمية المستدامة''.

والثقافة هي منفعة عامة عالمية وعامل حاسم للتمكين والدفع لإحراز تقدُّم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. والثقافة هي بمثابة مصدر للمعرفة والقيم والتواصل، وهي عامل مساهم في تحقيق الاستدامة البيئية ومولِّد للنشاط الاقتصادي والوظائف. واحترام التنوع الثقافي وتنوع الأديان والمعتقدات، فضلاً عن الحوار والتفاهم بين الثقافات، هي أيضاً أمور حاسمة لتعزيز التماسك الاجتماعي واستدامة السلام. ومع ذلك، ما زال هناك نقص في التقدير والاستغلال الكافيين لدور الثقافة واحترام التنوع الثقافي في الدفع نحو إحراز تقدم فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ومن شأن زيادة النظر في دور الثقافة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة – بما في ذلك ضمن المؤشرات ذات الصلة – أن يولد زخماً مهماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الآن وحتى عام 2030.

ومن الضروري الحصول على بيانات مصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب. ويمكن أن تضاعف هذه البيانات من كفاءة وفعالية الإنفاق المحلي والإنمائي، مما ينتج عنه ''عوائد البيانات'' لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يفتقر العديد من البلدان إلى الموارد والقدرات اللازمة للاستجابة للطلبات على البيانات، وكما هو موضح في الفرع الثاني أعلاه، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التغطية الجغرافية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وفي حُسن توقيتها وتصنيفها. والإنفاق المحلي على البيانات والإحصاءات منخفض، وقد شهد حوالي 40 في المائة من مكاتب الإحصاء الوطنية انخفاضاً في التمويل أثناء الجائحة. وهناك القليل من الشفافية حول الدعم الذي يقدمه المانحون في هذا المجال، وقدّرت إحدى الدراسات أن الإنفاق على التعاون الإنمائي فيما يتعلق بالبيانات قد انخفض بأكثر من 20 في المائة بين عامَي 2018 و2020. وهناك فرص جديدة تطرحها زيادة استخدام مصادر البيانات الجديدة والنُّهج المبتكرة، بما في ذلك المعلومات الجغرافية المكانية، والاستشعار عن بعد، والذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، والاستعانة بمصادر جماعية خارجية، والأساليب النوعية، والبيانات التي ينتجها المواطنون، وبيانات القطاع الخاص، وإن لم تخلُ هذه المجالات من المخاطر والتحديات الخاصة بها. ومن الضروري إيجاد إدارة قوية للبيانات والإلمام بثقافة البيانات ووضع سياسات لحماية البيانات، ولكن حوالي نصف أقل البلدان نمواً فقط لديها اليوم قوانين من هذا القبيل[3]. ويمكن القيام بما هو أكثر بكثير لتعزيز منظومات البيانات، ويجب أيضا أن يصبح الدعم المقدم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين أكثر تماسكاً وفعاليةً.

ويعدُّ التواصل الفعّال مع الجمهور العالمي والمتابعة الفعالة للالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وجهود تنفيذها أمراً أساسياً لفهم التقدُّم المحرَز وتعزيز المِلكية العامة والوقوف على الأهداف الرئيسية. وبحلول تموز/يوليه 2023، سيكون 188 بلداً قد أجرى استعراضات وطنية طوعية – وهذه الاستعراضات هي الأداة المركزية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها على الصعيدين العالمي والوطني. وبشكل عام، حسَّنت البلدان عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، وأشركت أصحاب المصلحة بشكل أكثر انتظاماً وعملت على الجمع بين أدوات التحليل المتعددة. كما كان للاستعراضات الوطنية الطوعية أثر غير مباشر على الصعيد دون الوطني، وكان من الأمثلة الرئيسية على ذلك تزايد عدد الاستعراضات المحلية الطوعية. ولما كانت أهداف التنمية المستدامة بعيدة جداً عن المسار الصحيح، واستناداً إلى الدروس المستفادة منذ عام 2015، فقد حان الوقت للارتقاء بمستوى إجراءات متابعة أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري أن يكون هناك تحوُّل في بؤرة الاهتمام، فبدلاً من أن يكون الاهتمام منصبّاً على الإبلاغ عن الإجراءات الوطنية إلى جمهور دولي، ينبغي أن يركز على تعزيز المساءلة الوطنية عن التقدُّم والتحوُّل. وهذا يستدعي الإدراج المنهجي لجهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في نُظم الرقابة الوطنية، وتعزيز التقييمات المستقلة للتنفيذ الوطني، وزيادة مشاركة العلماء في الرصد والاستعراض وإعادة التفكير بشكل جوهري في عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية.

الإجراءات ذات الأولوية

دعوة جميع البلدان إلى التعهد بالتزام وطني في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، بتحقيق تحوُّل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بسبل من بينها وضع معايير مرجعية وطنية للحد من الفقر وعدم المساواة، وجَعْل تحقيق أهداف التنمية المستدامة محوراً رئيسياً في آليات التخطيط والرقابة الوطنية ومواءمة الميزانيات الوطنية ودون الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة.

الاستثمار في قدرات القطاع العام والبنية التحتية للوقوف على التنازلات ودفع التغيير على نطاق واسع، وتمكين عملية صُنع القرارات المعقدة، والاستفادة من التقنيات الرقمية، وتعزيز الشراكات المتعلقة بالتنفيذ.

[3] انظر https://unctad.org/page/data-protection-and-privacy-legislation-worldwide.

الإجراءات ذات الأولوية (تابع)

الاعتراف بالدور المركزي الذي تؤديه الحكومات المحلية ودون الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال أمور من بينها تصميم أطر تمكينية وطنية تتيح للحكومات دون الوطنية الوفاء بالمسؤوليات المخولة إليها وتعزيز قدراتها ومواردها للنهوض بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يرتكز التخفيف من حدة الأزمات وجهود التكيف والتأهب والتعافي على مبادئ الحوكمة المتعددة المستويات وتعدد أصحاب المصلحة والتعاون المتعدد القطاعات.

تشجيع وضع سياسات فعالة وإطار تنظيمي مناسب لدعم مواءمة نماذج الحوكمة في القطاع الخاص وممارسات التشغيل ومتطلبات الكشف عن البيانات مع الأهداف في مجال التنمية المستدامة.

المراعاة الواجبة لإسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة لدى صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي.

اتخاذ إجراءات لجني ثمار عوائد البيانات مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً من خلال العمل على توفير البيانات فيما لا يقلُّ عن 90 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة في كلّ بلد بحلول عام 2027، وزيادة التمويل المحلي للبيانات والإحصاءات بنسبة 50 في المائة عن المستويات الحالية بحلول عام 2030، وتبني مصادر جديدة للبيانات ونهج مبتكرة، واعتماد سياسات لحوكمة البيانات وحمايتها. وينبغي للمانحين أيضاً أن يلتزموا بزيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المرصودة للبيانات إلى 0,7 في المائة على الأقلّ بحلول عام 2030، من أجل التنفيذ الكامل لخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة.

الارتقاء بمستوى رصد أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها من خلال تعزيز التقييمات المستقلة للتنفيذ، وتكثيف التعاون مع البرلمان والمجتمع المدني، وتركيز الاستعراضات الوطنية الطوعية على الالتزامات الوطنية بتحقيق تحوُّل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء نُظم تسجيل رسمية للاستعراضات المحلية الطوعية ودعم مواصلة تطوير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستعانة بالبيانات المصنفة.

باء- إعطاء الأولوية للسياسات والاستثمارات التي ستسهم في دفع عجلة التحوُّلات العادلة وتطلق العنان للتقدم عبر مختلف الأهداف

في عام 2015، تم الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مجموعة متكاملة وغير قابلة للتجزئة من الأهداف التي لا يمكن تحقيقها الواحد تلو الآخر أو بمعزل بعضها عن البعض. ويقدّم تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في نسختيه الصادرتين عامَي 2019 و2023 حجة مبنية على الأدلة مفادها أن التحوُّل نحو التنمية المستدامة لن يكون ممكناً بدون اتخاذ إجراءات تعالج منظومات الأهداف والغايات. وهناك حاجة إلى إجراءات سياساتية كي تدفع التحوُّلات الرئيسية وكي تكون بمثابة عوامل مضاعِفة تعزز التقدم عبر مختلف أهداف التنمية المستدامة. وستحدد الأولويات والسياقات الوطنية المزيج الدقيق المطلوب من السياسات والتدخلات، ولكن الأمر الذي سيساعد في بناء نهج كلي هو الجمع بين الإجراءات والجهات الفاعلة الموجهة نحو عدم ترك أي شخص خلفَ الرَّكْب مع تلك التي توازن بين رفاه الإنسان والاعتناء بالطبيعة.

1- سدُّ الفجوات من أجل عدم ترك أحد خلفَ الرَّكْب

كشفت الأزمات الأخيرة عن تفاوتات في آليات التكيف وعمَّقت الفجوات عبر مختلف أبعاد الرفاه. وكما يبيّن الفرع الثاني أعلاه من هذا التقرير، فإن التقدم المستمر منذ عقود لتضييق فجوة التفاوت في الدخل العالمي قد انتكس، إذ يتزايد عدد الأشخاص الفارين من النزاعات بمعدلات لم يُسجّل مثلها من قبل، كما يتزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة. وأكثر الفئات تأثراً بهذه الانتكاسات هي فئات النساء والفتيات والسكان الضعفاء والمهمَّشين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا والشعوب الأصلية.

ويجب على العالم أن يعمل على سدّ الفجوات وتحسين رفاه من هم أكثر تخلفاً عن الرَّكْب، بما يسهم بالتالي في تحقيق الاستقرار والقدرة على الصمود على الصعيد العالمي. ويمكن أن يكون للإجراءات المتخذة في المجالات المبينة أدناه أيضاً تأثيرات مضاعفة عبر مختلف أهداف التنمية المستدامة.

توفير حماية اجتماعية شاملة وقابلة للتكيف وقادرة على الاستجابة للصدمات، وتعزيز الإجراءات الرامية لتوليد فرص العمل من أجل تحقيق انتقال عادل

تشكل تدابير توفير الحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل والاحتفاظ بالوظائف الملاذ الوحيد لشرائح كبيرة من المجتمع لا توجد لديها هوامش أمان مالية، وهي أدوات حاسمة للحد من الفقر ومنعه، لا سيما عندما تقع الأزمات. وخلال الجائحة، سارعت العديد من الحكومات إلى توسيع تغطية الحماية الاجتماعية أو مزاياها، وكان ذلك في الغالب باستخدام الأدوات الرقمية، لكن العديد من جوانب هذه الحماية كان عبارة عن مدفوعات لمرة واحدة أو عن حلول قصيرة الأجل.[4] وقد نُفذ معظم هذه التدابير الإضافية للحماية الاجتماعية والاحتفاظ بالوظائف في الاقتصادات المتقدمة التي لديها الموارد اللازمة للقيام بذلك. وتواجه العديد من الحكومات في البلدان النامية الآن احتمال الاضطرار إلى إلغاء هذه التدابير استجابة لضغوط المالية العامة المتزايدة.

[4] Maya Hammad, Fabianna Bacil and Fábio Veras Soares, Next Practices - *Innovations in the COVID-19 social protection responses and beyond* (UNDP, 2021)، متاح على الرابط التالي: https://socialprotection.org/discover/publications/next-practices-innovations-covid-19-social-protection-responses-and-beyond.

وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تستبعد تغطية الحماية الاجتماعية أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، من قبيل العاملين في القطاع غير الرسمي، ولا سيما النساء[5]. فعلى سبيل المثال، لا يحصل سوى 28 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة على استحقاقات الإعاقة على الصعيد العالمي، ولا تتجاوز هذه النسبة 1 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل[6]. ومن المرجح أيضاً أن يؤدي التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي إلى إجبار المزيد من العاملين على قبول وظائف أقلّ جودة وذات أجور متدنية تفتقر إلى الأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية. ومن المؤكد أن الحاجة إلى الحماية الاجتماعية الشاملة وفرص العمل اللائق ستزداد مع تسارع عمليات الانتقال إلى الأنظمة الاقتصادية الخضراء والرقمية، ومع تكشُّف التحوُّلات الديموغرافية.

وعلى الرغم من التأثير المدمر للأزمات الحالية المتتالية على الحماية الاجتماعية وفرص كسب العيش، فقد سلطت هذه الصدمات الضوء أيضاً على الفرص المتاحة لدفع عجلة التقدم. وفي الوقت الحالي، هناك فرصة سانحة لترسيخ بعض المكاسب والتعلم من التجارب الإيجابية، مع وجود تأثيرات يمكن أن تمتد عبر مختلف أهداف التنمية المستدامة[7]. ويمكن للحماية الاجتماعية التي تتسم بالدينامية في كلّ من التغطية ووسائل التوزيع أن تعزز القدرات اللازمة من أجل مواجهة الأزمات. وهناك أيضاً حجة استثمارية قوية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ودعم خلق فرص العمل: فالاستثمار في اقتصاد الرعاية، على سبيل المثال، يمكن أن يولد 280 مليون وظيفة على مستوى العالم، في حين أن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والدائري يمكن أن يضيف 100 مليون وظيفة، وذلك بحلول عام 2030 في الحالتين. ويمكن للعائدات المتأتية من خلق فرص العمل هذه أن تحرك حلقة مثمرة يمكن أن تؤدي إلى تسريع وتيرة التحوُّلات العادلة وإلى إيجاد مجتمعات أكثر مرونةً وشمولاً وإنصافاً للجميع. وعلى الرغم من ارتفاع التكاليف الأولية اللازمة في بعض الحالات، فإنّ الاستثمار في هذه المجالات سوف يسفر عن نتائج طويلة الأجل تفوق بكثير التكاليف الفورية. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم وأوضاع هشاشة الديون، فإن من الممكن، بل ومن الواجب، إيجاد تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة لدعم الحماية الاجتماعية وخلق فرص عمل لائقة. ويقدم مسرّع الأمم المتحدة العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل التحوُّلات العادلة، الذي أُعلن عن إنشائه في أيلول/سبتمبر 2021، الدعم لتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات استثمارية تتسم بالشمول والتكامل بهدف إيجاد وظائف لائقة مع توفير الحماية الاجتماعية، من أجل دعم التحوُّلات العادلة للجميع. كما يهدف المسرّع إلى إنشاء أطر تمويل وطنية وتعبئة الموارد المحلية والدولية العامة والخاصة بهدف توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل 4 بلايين شخص وبهدف إيجاد 400 مليون وظيفة جديدة لائقة بحلول عام 2030.

الإجراءات ذات الأولوية

توسيع نطاق الاستثمار في توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الميزانيات الوطنية، وإجراء تغييرات مؤسسية للنهوض بنهج متكامل يهدف لتحقيق حماية اجتماعية تشمل الجميع وتستوفي مقوّمات القدرة على التكيف و مواجهة الصدمات، وخلق فرص عمل جديدة ولائقة في اقتصادات الرعاية والاقتصادات الرقمية والخضراء.

حشد الجهود السياسية من خلال مسرّع الأمم المتحدة العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل التحوُّلات العادلة لتوجيه الأموال من المصادر الدولية والوطنية والعامة والخاصة، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية، نحو هذا الهدف.

استحداث سياسات فعالة تهدف إلى تحسين أداء سوق العمل لمساعدة العمال على تطوير مهاراتهم واكتساب مهارات جديدة للحفاظ على وظائفهم أو تغييرها، والتكيف مع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي، وإيجاد سبل للخروج من حلقة الفقر.

الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الرقمية لتوسيع قاعدة الأسس اللازمة – بما في ذلك السجلات والهويات الرقمية والشمول المالي، والتي يمكن على أساسها بناء نُظم أكثر شمولاً وديناميةً وتكيفاً في مجال الحماية الاجتماعية.

الاستثمار في النساء والفتيات

ستؤدي المعدلات الحالية للتقدم نحو المساواة بين الجنسين إلى ترك نِصف سكان العالم ونِصف القوة العاملة في العالم خلف الرَّكْب. وما فتئ التكافؤ بين الجنسين على مستوى المشاركة في القوة العاملة يتباطأ منذ عام 2009 — وشهد انتكاسا في عام 2020[8]. وتكسب النساء حوالي نصف ما يكسبه الرجال ويتحملن حصة غير متناسبة من أعمال الرعاية، المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر، وهي حصة زادت خلال الجائحة[9]. وأفادت التقارير بأن معدلات العنف ضد المرأة قد زادت بشكل كبير خلال الجائحة. ووفقا لأحد المقاييس، فإن نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي سوف يكون أعلى بنسبة 20 في المائة تقريبا في حال سدّ جميع الفجوات بين الجنسين في العمالة[10]. وتحقيق ذلك يتطلب تفكيك القوانين التمييزية، وتغيير الهياكل والمعايير الاجتماعية القائمة، واستخدام تدابير وحصص خاصة للاستثمار المحدد الأهداف في المرأة.

وهناك أيضاً تغييرات جذرية في سكان العالم. ووفقا لدراسة أجرتها الأمم المتحدة مؤخرا، من شأن زيادة التكافؤ في القوة العاملة أن يسهم بالمزيد في دعم الاقتصادات في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الشيخوخة وتنخفض فيها الخصوبة، بدرجة تفوق ما يمكن تحقيقه بتحديد أهداف تتوخى تمكين النساء من إنجاب المزيد من الأطفال. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى ارتفاع حاد في عدد حالات الحمل غير المقصود كلّ عام، على الصعيد العالمي، بلغ 121 مليون حالة، أو بمعدل 000 331 حالة حمل في اليوم. ويشكل ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الجيدة ووضع سياسات مراعية للأسرة أفضل الطرق لضمان قدرة السكان على تحقيق أهدافهم الإنجابية الفردية والوصول بمساهمتهم في المجتمع إلى المستوى الأمثل.

الإجراءات ذات الأولوية

الاستفادة من التدابير والحصص الخاصة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات صُنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية؛ والتعجيل بالإدماج الاقتصادي للمرأة من خلال سدّ الفجوة الرقمية، والاستثمار في الشركات المملوكة للنساء، والحد مما هو ملقى على النساء والفتيات من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعباء المنزلية.

تفكيك جميع القوانين والممارسات التمييزية، واتخاذ إجراءات لتشكيل المعايير الاجتماعية التي تعزز المساواة بين الجنسين وضمان إمكانية تمتع الجميع بالحقوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية.

سنُّ القوانين ووضع خطط الاستجابة للطوارئ بما يكفل منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، بحلول عام 2025.

(5) انظر www.wiego.org/resources/long-economic-covid-worlds-working-class-infographic.

(6) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: مراعاة احتياجات ذوي الإعاقة في تدابير التصدي لجائحة كوفيد–19"، أيار/مايو 2020، متاح باللغة الإنكليزية عبر الرابط التالي: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-05/Policy-Brief-A-Disability-Inclusive-Response-to-COVID-19.pdf.

(7) International Labour Organization, Food and Agriculture Organization of the United Nations and United Nations Children's Fund (UNICEF), *UN collaboration on social protection: Reaching consensus on how to accelerate social protection systems-building* (Geneva, 2022)، متاح عبر الرابط التالي: https://socialprotection.org/discover/publications/un-collaboration-social-protection-reaching-consensus-how-accelerate-social.

(8) World Economic Forum, Global Gender Gap Report 2022 (Geneva, 2022)، متاح على الرابط التالي: www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2022/.

(9) OECD, "Caregiving in Crisis: Gender inequality in paid and unpaid work during COVID-19" (2021)، متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/caregiving-in-crisis-gender-inequality-in-paid-and-unpaid-work-during-covid-19-3555d164.

(10) انظر https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37062.

جعل التحوُّل الرقمي يعمل لصالح الجميع

تقف الفجوات الرقمية المستمرة بين البلدان وداخلها في طريق إحراز تقدم واسع النطاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعيق استخدام المصادر الجديدة للبيانات. وينبغي معالجة هذه الثغرات على مستوى كلي، أي ليس على مستوى الحكومة بأكملها فحسب، بل أيضاً على مستوى المنظومة بأكملها، مع التركيز على البنية التحتية، والمهارات الرقمية، والبيئات الشاملة، بدعم من المجتمع الإنمائي العالمي.

وفي إطار التعامل مع التحوُّل الرقمي الذي يشكّل سيفاً ذا حدين، فإن جهود إدارة المخاطر الرقمية والأضرار الرقمية والاستفادة من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات تتطلب القيام باستثمارات في بنية تحتية رقمية شاملة للجميع ويمكن الوصول إليها لضمان أن يكون الاتصال الإلكتروني متاحا للجميع بشكل مُجدٍ. والفجوات الكبيرة في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات وشبكات الاتصال والبنية التحتية، فضلاً عن عدم كفاية الفرص المتاحة لفئات من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إلى التكنولوجيات ذاتها، لها آثار كبيرة على حقوق الإنسان والتنمية. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع الوصول إلى منتجات وخدمات التكنولوجيا المُعينة حاليا سوى شخص واحد فقط من كل عشرة أشخاص في العالم[11]. ويمكن أن يسهم انتشار علم التحكم الآلي والذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية والمتنقلة في دعم رفاه الإنسان ودعم أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يركز تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والإلمام بثقافة البيانات داخل القطاع العام وخارجه على الاعتماد على الذات والتعلم مدى الحياة. ويمكن للشراكات الرقمية الفعالة مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين أن تنتج تطبيقات تهدف لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجري حالياً وضع اتفاق رقمي عالمي من جانب الدول الأعضاء، وسيكون ذلك خطوة في اتجاه جعل التكنولوجيات الرقمية تعمل من أجل الصالح العام.

الإجراءات ذات الأولوية

الاستثمار في البنى التحتية الرقمية الأساسية الشاملة للجميع والتي يسهل الوصول إليها لضمان أن يكون الاتصال الإلكتروني متاحاً للجميع بشكل مُجْدٍ و تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وبثقافة البيانات داخل القطاع العام وخارجه.

تحفيز الشراكات الرقمية مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لإنتاج تطبيقات تعزز إحراز تقدُّم في مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اعتماد نهج توفير الخدمات الأساسية في جميع مراحل الحياة ومعالجة أزمة التعليم العالمية على وجه السرعة

يمكن للاستثمارات المبكرة والمتسقة في إتاحة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وفي تحقيق الإدماج الاجتماعي أن تحسن آفاق العمل والرفاه في مرحلة لاحقة من الحياة، وهذه الاستثمارات أساسية لإقامة عقد اجتماعي متين. فالتدخلات خلال مرحلتَي الطفولة المبكرة والمراهقة يمكنها أن تحُولَ دون القيود التي تظهر لاحقاً وأن تدعم الارتقاء في السلم الاجتماعي والاقتصادي، في حين يمكن للتدخلات في سنّ البلوغ أو ما بعده أن تساعد الأفراد على التعافي من حالات حرمان سابقة. غير أن النُّظم لا تزال تتبع اليوم نهجاً مجزأ. وتؤدي محدودية التركيز على نهج يربط بين الأجيال ويشمل جميع مراحل الحياة وعدم حصول كبار السن بما فيه الكفاية على فرص التدريب إلى إعاقة قدرتهم على مواصلة العمل أو إيجاد عمل جديد.

وتوفير التعليم الجيد الشامل للجميع شرط أساسي لإعداد شباب اليوم للوظائف التي تتطلب مهارات عالية وهو عامل مساهم رئيسي في الصحة والرفاه والمساواة بين الجنسين والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ[12]. غير أنه على خلفية فرص التعلم الضائعة بسبب الجائحة، يمر التعليم اليوم بأزمة خطيرة. ففي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، قد تصل نسبة الأطفال الذين يعانون من فقر التعلم – أي الأطفال غير القادرين على قراءة وفهم عبارة بسيطة عن الحياة اليومية في سن العاشرة – إلى 70 في المائة[13]، في حين يعاني الأطفال ذوو الإعاقة والفئات المهمَّشة الأخرى بشكل غير متناسب في هذا المجال. وحسبما أبرز في قمة تحويل التعليم لعام 2022، فإن إنهاء الأزمة الحالية وجعل التعليم بالمستوى الملائم لمعالجة المسائل الأكثر إلحاحاً على الصعيد العالمي يتطلبان تغييراً جذرياً في كيفية تعامل الحكومات والمجتمع الدولي مع التعليم وكيفية استثمار كلّ منهما فيه. وتبين التحليلات الحديثة أن هناك حاجة إلى ما يقرب من 100 بليون دولار سنويا لتتمكن البلدان من الوفاء بمعاييرها الوطنية المتعلقة بتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وسيتناول هذا التحدي بالتفصيل موجزٌ سياساتي بشأن تحويل التعليم سيصدر قريباً باعتباره مساهمة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ومع ذلك، فإن أزمة التعليم أصبحت قنبلة موقوتة. والعمل منذ الآن على اتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة الهدف سيعود بالنفع على الأجيال القادمة.

الإجراءات ذات الأولوية

توسيع نطاق الحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية في مرحلة الطفولة المبكرة وتسخير الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن التغطية الصحية الشاملة من أجل تعزيز نُظم الصحة الوطنية.

تجهيز نُظم الحماية الاجتماعية بما يكفل لها تلبية الاحتياجات التي تنشأ بشكل طبيعي خلال دورة الحياة وخلال فترات انخفاض القدرة على الكسب، مثل فترات الطفولة والإعاقة والإنجاب والشيخوخة.

الوفاء بالبيانات الوطنية للالتزام بتحويل التعليم من خلال اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة الاستثمار في التعليم بطريقة أكثر إنصافا وكفاءة، ورصد التقدم المحرز على مختلف المستويات، واتخاذ إجراءات تصحيحية لتحسين المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والدراية الرقمية، وضمان التركيز على استشراف المستقبل في مناهج التعليم وطرق التدريس، وتسخير التكنولوجيا لزيادة إمكانية الوصول والتعلم.

الاستثمار في السلام

يتضح من البيانات الواردة في الفرع الثاني من هذا التقرير أن ربع البشرية يعيش في مناطق متأثرة بالنزاع. ولا مجال لتأجيل التنمية في هذه المناطق. فالاستثمارات في السلام والتنمية المستدامة تولد دورة مثمرة – حيث تتصدى مكاسب التنمية لدوافع النزاع ويتيح السلام الشامل توسيع نطاق أولويات التنمية.

ويساعد النهوض بأهداف التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة بالنزاع والمناطق ذات الاحتياجات الإنسانية في كسر حلقات التبعية ويعالج الدوافع الكامنة للهشاشة. ومن الأهمية بمكان ضمان حصول الأشخاص المتضررين من عدم الاستقرار أو النزاع أو العنف على الخدمات والحماية، بمن فيهم الأشخاص المشردون قسراً في جميع أنحاء العالم والذين يفوق عددهم 100 مليون شخص، ومن بينهم أكثر من 32 مليون لاجئ [14]. وتحتاج البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث الإنسانية إلى أن يعمل شركاؤها والجهات الداعمة لها بطريقة متسقة. فهي تحتاج إلى بناة السلام والعاملين في المجالين الإنمائي والإنساني الذين يتميزون ببُعد النظر. كما تحتاج إلى شركاء لا يعملون

(11) انظر www.who.int/health-topics/assistive-technology#tab=tab_2.

(12) Cordero EC, Centeno D and Todd AM (2020), The role of climate change education on individual lifetime carbon emissions PLoS ONE 15(2): e0206266. انظر https://doi.org/10.1371/journal.pone.0206266.

(13) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), UNICEF and World Bank, *The State of the Global Education Crisis: A Path to Recovery* (Washington, D.C., Paris and New York, 2021)، متاح على الرابط التالي: https://documents1.worldbank.org/curated/en/416991638768297704/pdf/The-State-of-the-Global-Education-Crisis-A-Path-to-Recovery.pdf.

(14) انظر www.unhcr.org/refugee-statistics/.

في عزلة. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قدوة يحتذى بها في هذا الصدد. وينبغي لجميع كيانات الأمم المتحدة أن تتبع في جهودها نهجاً متسقاً يتيح في الآن ذاته تعزيز الأولويات الإنمائية وتلبية الاحتياجات الإنسانية وبناء السلام.

وستسعى خطة السلام الجديدة، التي يجري إعدادها لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، إلى الحد من المخاطر الاستراتيجية عن طريق تعزيز الاستشراف والقدرات المتاحة، على الصعيد الدولي، لتحديد المخاطر الجديدة والتكيف معها والتركيز على منع نشوب النزاعات[15].

الإجراءات ذات الأولوية

تعزيز الاستثمار في أولويات التنمية في المناطق المتأثرة بالنزاع والمناطق ذات الاحتياجات الإنسانية من أجل معالجة الدوافع الكامنة للهشاشة.

العمل بشكل استباقي على دمج فئات الأشخاص والمجتمعات المتضررة من عدم الاستقرار أو النزاع أو العنف، وخاصة منهم اللاجئون والمشردون داخلياً، في النُظم الوطنية للرعاية الصحية والتعليم والتوظيف.

2- تسخير أوجُه التآزر بين البيئة ورفاه الإنسان

يرتبط رفاه الإنسان ارتباطاً وثيقاً بإدارة الطبيعة وحماية البيئة – الهواء والماء والأرض والنُظم الإيكولوجية التي تشكّل أسس الحياة. ويعتمد تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس على حماية هذه الموارد لكفالة الاستدامة والمساواة والعدالة. وإذا لم يصحَّح المسار الحالي لتغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وتدهور النُظم الإيكولوجية، فإن التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد يتبدد، مما سيؤدي إلى تفاقم الجوع والفقر والنزاعات والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الصحية العامة. بيد أن اتخاذ إجراءات فورية في المجالات المبينة أدناه يمكن أن يعزز التقدم نحو تحقيق الأهداف ويدعم الوعد بعدم ترك أحد خلف الرَّكْب.

تسريع وصول الجميع إلى الطاقة والتحوُّل إلى مصادر الطاقة المتجددة

زادت إمكانية الحصول على الكهرباء في البلدان النامية، حتى خلال فترة الأزمة الحالية، في حين يستمر بشكل مزمن تعذر الحصول على حلول الطهي النظيف. ويجب تسريع وتيرة التقدم، وكذلك تحسين الموثوقية ويُسر التكلفة لتحقيق استفادة الجميع. وينبغي أن يتزامن ذلك أيضاً مع ضمان الانتقال إلى نُظم الطاقة المتجددة بدعم من تدابير زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة.

ومن الضروري إجراء تخفيضات فورية وعميقة وسريعة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع الطاقة للحفاظ على هدف 1,5 درجة مئوية الذي حدده اتفاق باريس لأن الطاقة هي مصدر أكثر من ثلثي انبعاثات غازات الدفيئة في العالم[16]. ونحن نعقد الآمال على تسريع ثورة الطاقة المتجددة من أجل ضمان أمن الطاقة ويُسر التكلفة وإمكانية الوصول والاستقلال، مع مواصلة التركيز على تحقيق هدف 1,5 درجة مئوية. وفي الوقت نفسه، يجب اتباع نهج استباقي في إدارة الانتقال إلى الطاقة المتجددة لتقليل الآثار المترتبة عل الخدمات الاجتماعية إلى أدنى حد وتعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية العديدة، بما فيها النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل خلال فترة الانتقال. ويمكن لاستخدام الطاقة الشمسية والطاقة الريحية بدلاً من الفحم أن يؤدي إلى ادخار 23 بليون دولار سنوياً[17]. ومن شأن هذا الانتقال أن ينشئ ما بين 24 و25 مليون وظيفة جديدة، وهو ما يفوق بكثير 6 إلى 7 ملايين وظيفة التي سيتم فقدها[18].

الإجراءات ذات الأولوية

اتخاذ إجراءات فورية لدفع الانتقال العالمي من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة على النحو المقترح في الخطة التي وضعتها لتسريع التكيف مع المناخ:

- التوقف عن استخدام محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم والتخلص التدريجي منها بحلول عام 2030 في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبحلول عام 2040 في جميع البلدان الأخرى؛ وإنهاء جميع أشكال التمويل الدولي العام والخاص لإنتاج الفحم.
- ضمان الرصيد الصافي الصفري في توليد الكهرباء بحلول عام 2035 في جميع الاقتصادات المتقدمة النمو وبحلول عام 2040 بالنسبة إلى بقية العالم.
- وقف جميع أشكال الترخيص أو التمويل الممنوح للاحتياطيات الجديدة من النفط والغاز – انسجاما مع النتائج التي توصلت إليها الوكالة الدولية للطاقة؛ ووقف أي توسع في احتياطيات النفط والغاز الحالية.
- دعم إعداد خطط لعمليات الانتقال في مجال الطاقة تكون منسجمة مع هذه الإجراءات وجاهزة للمستثمرين.

معالجة العراقيل الحرجة التي تعترض نشر الطاقة المتجددة في البلدان النامية من خلال ضمان الوصول إلى تكنولوجيا تخزين البطاريات، وتوطيد سلاسل الإمداد المتنوعة والقادرة على الصمود فيما يتصل بالمواد الخام البالغة الأهمية، ومن خلال معالجة ارتفاع تكلفة رأس المال اللازم لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في العالم النامي.

زيادة التمويل والاستثمار، بمعدل ثلاث مرات، في الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك تحويل الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة وإصلاح الهيكل المالي الدولي.

حشد التمويل لدعم اتفاقات الطاقة، ودعوة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي والوكالات الثنائية لتضطلع بدورها من خلال تحمل مزيد من المخاطر وتطوير أو إعادة توظيف الأدوات المالية لخفض تكلفة رأس المال اللازم لتكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويمكن أن يساعد ذلك في توسيع نطاق النماذج التعاونية للانتقال إلى الطاقة المتجددة، مثل شراكات الانتقال العادل في مجال الطاقة.

تعزيز التعاون والتآزر الدوليين لضمان الشفافية والمساءلة والمصداقية لهذه الإجراءات.

تأمين نُظم الغذاء والمياه والصرف الصحي

إن اتباع نُهج تقوم على سير العمل كالمعتاد لا يجدي لا في حماية حق عدد متزايد من السكان في الغذاء والماء، ولا في حماية البيئة لدعمها في مواصلة توفير هذه الموارد وتأمينها. وثمة تأخّر في جهود التصدي للجوع والأمن الغذائي، حتى مع توقع زيادة انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة من الزراعة بنسبة 6 في المائة خلال العقد المقبل[19]. كما أن الحصول على المياه النظيفة وإدارة المياه معرَّضان للخطر في ظلّ تزايد الكوارث المناخية ومعاناة عدد من المناطق من ندرة حادة في المياه. ولا يزال تدني إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية تحدياً كبيراً وعاجلاً له آثار مدمرة على الصحة والكرامة الإنسانية وعلى حالة النساء والفتيات. ويؤدي التوسع الحضري السريع إلى تفاقم هذه التحديات، لكنه يوفر أيضاً فرصاً لبناء مدن أكثر قدرة على الصمود وأكثر فعالية من حيث التكلفة وشاملة للجميع. ويجب أن تكون العلاقة بين الغذاء والماء والصرف الصحي واستدامة البيئة عاملاً يخدم المسارات الإنمائية بطريقة شمولية ومتناسقة، في ظلّ توافر موارد بشرية وتكنولوجية ومالية كافية.

ومنذ انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، وضع 117 بلداً مسارات وطنية لتحويل المنظومات الغذائية – حيث بدأ بعضها بالفعل في تنفيذ

(15) انظر https://dppa.un.org/en/new-agenda-for-peace.

(16) انظر www.iea.org/data-and-statistics/data-tools/greenhouse-gas-emissions-from-energy-data-explorer.

(17) International Renewable Energy Agency, *Renewable Power Generation Costs in 2019* (Abu Dhabi, 2019)، متاح على الرابط التالي: www.irena.org/publications/2020/Jun/Renewable-Power-Costs-in-2019.

(18) ILO, *World Employment and Social Outlook 2018: Greening with jobs* (Geneva, 2018)، متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_628654/lang--en/index.htm.

(19) انظر www.oecd-ilibrary.org/docserver/f1b0b29cen.pdf?expires=1678719176&id=id&accname=guest&checksum=D46813AB4B74489CA8839EE6843A7CF3.

مساراته في حين يحتاج البعض الآخر إلى مساعدة فنية ومالية للمُضي قُدماً. وتؤخذ أوجُه التعقيد النُّظمية هذه في الاعتبار عند وضع مبادرات ناشئة باستخدام بيانات مستمدة من النماذج الاجتماعية والاقتصادية ومن النماذج الفيزيائية الحيوية. وقد حشد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه، المعقود في آذار/مارس 2023، التزامات جديدة بحل أزمة المياه والصرف الصحي، مع إمكانية تحقيق مكاسب فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. فكل دولار يُستثمر في المياه والصرف الصحي يدرّ عائداً قدره 4,30 دولارات يُخصم من تكاليف الرعاية الصحية بالنسبة للأفراد والمجتمع[20].

الإجراءات ذات الأولوية

- دمج عملية صُنع القرار في قطاعات المياه والطاقة والغذاء والبيئة لضمان التغذية الجيدة وتعزيز الأمن الغذائي والمائي وخدمات الصرف الصحي، ودعم العمل المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي والغابات.
- المُضي قُدماً بالمسارات الوطنية التي وُضعت بعد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 والتزامات مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، مع إشراك جميع القطاعات وأصحاب المصلحة.
- بذل جهود سياساتية منسقة فيما بين البلدان لتحسين تلبية الاحتياجات التغذوية مع معالجة آثار تغيُّر المناخ وعدم الكفاءة في استخدام المياه والأراضي.
- الاستثمار في البنية التحتية الخضراء من أجل تحديث البنية التحتية القديمة لإدارة المياه، لضمان الوصول إلى المياه والحد من التلوث.

حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية

تتعرض الموارد البيئية التي تحافظ على الحياة للتهديد، وتشهد اتجاهاً نحو التراجع منذ اعتماد خطة عام 2030. ومع ذلك، فإن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم يعتمد على الطبيعة بدرجة عالية أو متوسطة[21]. فحوالي 1,6 بليون شخص يعتمدون في كسب عيشهم على الغابات، حيث توجد أعلى مستويات التنوع البيولوجي البري، مما يجعل الإدارة المستدامة للأراضي بالغة الأهمية لرفاه الإنسان والحد من الفقر. ويعيش 680 مليون شخص آخرين في المدن الساحلية الضخمة. ويعتمد كثيرون من سكان السواحل على تربية المائيات في معيشتهم، ويعتمد ما يقرب من نصف سكان العالم على الأسماك للحصول على البروتين. وتحقيق توازن أفضل مع الطبيعة هو أيضا أولوية من أولويات الصحة. وبسبب تدهور الأراضي وتحوّز الموائل، يضطر البشر إلى العيش على مقربة من الأحياء البرية، مما يقلل من التنوع البيولوجي ويزيد من خطر الجوائح في المستقبل بسبب انتشار الأمراض الحيوانية المصدر.

وحماية الطبيعة بالغة الأهمية للعمل المناخي أيضا، حيث تساعد الغابات والمحيطات في التخفيف من تغيُّر المناخ عن طريق امتصاص ثاني أكسيد الكربون. وتمتص المحيطات ثُلث انبعاثات الكربون الموجهة إلى الغلاف الجوي، غير أن زيادة امتصاص ثاني أكسيد الكربون تؤدي بدورها إلى احترار المحيطات وتحمضها، وذوبان الجليد، وارتفاع مستوى سطح البحر، وموجات الحر البحرية، مما يهدد النُّظم الإيكولوجية البحرية الطبيعية والسكان الذين يعتمدون على المحيطات في حياتهم وسبل عيشهم.

واعتماد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي مؤخراً في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر للتنوع البيولوجي يمثل اتفاقاً تاريخياً بين الحكومات لتوجيه الإجراءات والتمويل نحو حماية الطبيعة وحماية حقوق الشعوب الأصلية والإدارة المستدامة للموارد الحيوية الأخرى بحلول عام 2030. ويمكن للاتفاق الإقليمي لعام 2018 بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن ييسّر تنفيذ الاتفاقات العالمية للتنمية المستدامة.

الإجراءات ذات الأولوية

- تعزيز الروابط في السياسات القطاعية بين الصحة العامة وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.
- زيادة وعي الحكومات وأصحاب المصلحة، فضلاً عن القدرة على الرصد والتنبؤ بآثار فقدان التنوع البيولوجي على رفاه الإنسان.
- متابعة أهداف وغايات إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛ وسدّ فجوة تمويل التنوع البيولوجي البالغة 700 بليون دولار. وزيادة مستوى التمويل المتأتي من جميع المصادر بما لا يقلّ عن 500 بليون دولار سنوياً، وإلغاء وإصلاح الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي.

منع مخاطر الكوارث الجديدة وتخفيف حدة القائم منها

أظهرت جائحة كوفيد–19 والنزاعات والكوارث المناخية مدى هشاشة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمام الصدمات. والعمل بصفة منهجية على دمج اعتبارات المخاطر في التخطيط لتنفيذ خطة عام 2030 يمكنه أن يحد من احتمال وقوع الأزمات ومن عواقب الصدمات، خصوصاً بالنسبة للفئات الأشدّ ضعفاً. ومن المهم أيضا الاعتراف بأن المخاطر تتداعى بطريقة تعاقبية بين النظم، وبالتالي فإن الإجراءات المتخذة في نظام ما يمكن أن تنشئ مخاطر بالنسبة لنظام آخر أو تحد منها.

ويمكن للبلدان أن تجعل التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قادراً على الصمود في وجه الصدمات من خلال تعزيز إدارة المخاطر واعتماد نهج متعدد القطاعات ويراعي المخاطر المتعددة في التعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يُحتمل أن تكون معطِّلة والناجمة عن الجوائح وتغيُّر المناخ. وثمة حاجة أيضاً إلى دمج الحد من مخاطر الكوارث مع العمل المضطلع به في مجالات المناخ والتنمية المستدامة والعمل الإنساني، بحيث ترجح الكفة من تدابير الاستجابة إلى تدابير الوقاية. وقد أُعدّ موجز الأمم المتحدة السياساتي بشأن منتدى للطوارئ من أجل تعزيز التدابير الدولية لمواجهة الصدمات العالمية المعقدة، باعتباره مساهمة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وهو يحدد الكيفية التي يمكن بها لاستجابة أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر تنظيماً أن تساعد في التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها البلدان الأكثر ضعفاً.

ويتطلب تعزيز القدرة على مواجهة مخاطر الكوارث قدرات قيادية على أعلى مستوى حكومي، ومشاركة من جميع القطاعات، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. ويمكن للتغطية الشاملة لنُظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة أن تكفل أدنى حد من الخسائر في الأرواح وفي سبل العيش عند وقوع الكوارث. كما يمكن أن يساعد في هذا الصدد التعاونُ لتطوير نُظم تتبع جديدة لتسجيل وتحليل الأحداث الخطرة والخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث. وزيادة الاستثمارات في بناء القدرات والإجراءات التحويلية بشأن الاستثمارات بغرض تسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيلةٌ تمهد الطريق لمزيد من التبصر الاستراتيجي وتمويل الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني.

الإجراءات ذات الأولوية

- العمل بصفة منهجية على دمج اعتبارات المخاطر في التخطيط لتنفيذ خطة عام 2030 من خلال تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2020 تنفيذا كاملاً.
- ضمان التغطية الشاملة لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بحلول عام 2027.
- إقامة الروابط بين البيانات العالمية لأغراض طوارئ الصحة العامة والكوارث الأخرى.

[20] انظر https://news.un.org/en/story/2014/11/484032#:~:text=For%20every%20dollar%20invested%20in,United%20Nat ions%20World%20Health%20Organization.

[21] Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *Global assessment report of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services* (Bonn, Germany, 2019)، متاح على الرابط التالي: www.ipbes.net/global-assessment.

جيم- تأمين زيادة ملحوظة في تمويل أهداف التنمية المستدامة وتهيئة بيئة عالمية مواتية للبلدان النامية

أدى ارتفاع مستويات التضخم، وأعباء الديون التي لا يمكن تحملها، وجائحة كوفيد-19، وآثار الحرب في أوكرانيا على تكاليف الغذاء والطاقة والتمويل إلى تقليص شديد في الحيز المالي للبلدان، مما قوّض قدرتها على الاستثمار في جهود التعافي. وعلى الرغم من زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى البلدان النامية، ظلت هذه الجهود غير كافية، وتفاقم الوضع بسبب نظام مالي دولي لا يؤدي الغرض المنشود ولا يزال يعاني من أوجُه إجحاف منهجية وتاريخية.

وبالإضافة إلى ذلك، تكافح البلدان النامية من أجل الوصول العادل إلى النظام التجاري العالمي وإلى فوائد التكنولوجيات الجديدة وثمار العلم والابتكار – فكل هذه الفوائد والمكاسب لا تزال تهيمن عليها البلدان التي استفادت تاريخياً من السياسة الحمائية ومن استخراج الموارد العالمية.

ومن أجل عكس المسار والحفز الكبير لجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أن يتوافر للبلدان ما يلزم من موارد على نطاق واسع للاستثمار في التعافي الفوري، وفي نتائج التنمية المستدامة الطويلة الأجل، بما فيها العمل المناخي. ويتطلب هذا المسعى نَهْجاً ذا شقين يهدف إلى تأمين زيادة ملحوظة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، بالتزامن مع إصلاح الهيكل المالي الدولي ليصبح قادراً على الصمود ومنصفا ومتاحاً للجميع. ومن الأهمية بمكان أيضا تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى التجارة العالمية والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

تنفيذ خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة وإصلاح الهيكل المالي الدولي

من أجل ضمان زيادة ملحوظة في تمويل الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على المدى القصير، تدعو خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة إلى زيادة في تمويل التنمية المستدامة، بمبلغ إضافي قدره 500 بليون دولار سنوياً، يتم توفيره من خلال التعزيز المتبادل للتمويل الميسَّر وغير الميسَّر.

وتحدد خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة ثلاثة مجالات رئيسية تستدعي اتخاذ إجراءات فورية: (أ) معالجة ارتفاع تكلفة الديون وتزايد مخاطر المديونية الحرجة، بسبل منها تحويل الاقتراض القصير الأجل والمرتفع الفائدة إلى ديون طويلة الأجل (أكثر من 30 عاما) بأسعار فائدة أقل؛ و(ب) الزيادة بدرجة كبيرة في التمويل الإنمائي الطويل الأجل والميسور التكلفة، لا سيما من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومواءمة جميع تدفقات التمويل مع أهداف التنمية المستدامة؛ و(ج) توسيع نطاق أهلية الحصول على تمويل الطوارئ ليشمل جميع البلدان المحتاجة. وتهدف خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة أيضاً إلى ضمان استثمار الموارد في المجالات اللازمة لكفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال العادل. وينبغي للبلدان مواءمة جميع أشكال التمويل مع أهداف التنمية المستدامة، باستخدام أدوات مثل أطر التمويل الوطنية المتكاملة المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

ويلزم أيضاً اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع التهرب من الضرائب وتجنبها ومنع التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز التعاون الضريبي الدولي، وتقوية القدرات المالية الوطنية لأغراض تعبئة الموارد المحلية[22]. ويمكن لجميع البلدان أن تستخدم مفاهيم وأساليب مجربة متفق عليها عالميا لكبح التمويل غير المشروع. ومن الأهمية بمكان أيضاً تحقيق قدر أكبر من المصداقية بشأن الميزانية وزيادة الكفاءة في تنفيذها.

وعلى الرغم من إمكانية تنفيذ خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة ضمن حدود الهيكل المالي الدولي الحالي، فإن كفالة التمويل الكافي الطويل الأجل تستلزم إصلاح هذا الهيكل من أجل التغلب على الحواجز الهيكلية الرئيسية التي غالباً ما تخدم الأغنياء، بلداناً وأفراداً. ويستدعي هذا المسعى تنفيذ خطة عمل أديس أبابا والأطر الدولية الأخرى. ويستدعي أيضا بذل جهود طموحة من أجل: (أ) النظر في اعتبارات تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي عند تحديد أهلية الحصول على التمويل الميسَّر؛ و(ب) إنشاء نماذج تمويلية جديدة للمنافع العامة العالمية؛ و(ج) تغيير نماذج أعمال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومواءمة ولاياتها ونماذجها التشغيلية مع أهداف التنمية المستدامة؛ و(د) تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية؛ و(هـ) تحسين تصنيفات الديون؛ و(و) إنشاء آلية فعالة لتسوية الديون السيادية. وهو يستدعي إصلاح الهيكل المالي الدولي وهياكل الإدارة الاقتصادية العالمية لجعلها أكثر شمولاً وتمثيلاً. وسيقدَّم مزيد من التفاصيل عن هذه المجالات وغيرها في الموجزين السياساتيين المقبلين بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي وتطوير مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وسيكون هذان الموجزان جزءاً من سلسلة المساهمات البالغة الأهمية المقدمة إلى الدول الأعضاء في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024. وسيوفر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام 2025 مساراً واضحاً لضمان إحراز تقدُّم بشأن المجموعة الكاملة من المسائل التي تتناولها خطة عمل أديس أبابا.

ويجب زيادة الاستثمار الخاص الدولي والمحلي في الاقتصادات الناشئة والنامية. وقد وضع التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة تعريفاً للاستثمار في التنمية المستدامة بغرض توجيه القطاع الخاص. وهو يدعو إلى الاستثمار في التنمية المستدامة بطرق تساهم فيها، باستخدام أهداف التنمية المستدامة كأساس للقياس. ويتطلب جذب مثل هذه الاستثمارات على نطاق واسع مؤسسات قوية وبيئة تنظيمية وتشغيلية مواتية. ويجب توسيع نطاق آليات تجنب المخاطر والضمانات الشفافة بشأن مؤشرات المخاطر الرئيسية لضمان المزيد من الاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة دون إثقال كاهل الحكومات بمزيد من الديون.

الإجراءات ذات الأولوية

حثّ جميع البلدان والمؤسسات المالية على تنفيذ خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة والقيام بزيادة كبيرة في تمويل هذه الأهداف بمبلغ لا يقلُّ عن 500 بليون دولار سنوياً.

إصلاح عاجل للهيكل المالي الدولي وتشجيع إحراز تقدم ملموس في إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وزيادة رسملتها، ودعم إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة.

[22] https://factipanel.org/docpdfs/FACTI_Report_ExecSum.pdf.

الأطراف، وتحسين الاستفادة من قواعدها الرأسمالية، وضمان زيادات في المنح والتمويل الميسر، وزيادة تقبل هذه المصارف الإنمائية للمخاطر. ومن الضروري أيضاً توفير آليات تجنب المخاطر والضمانات من أجل جذب التمويل الخاص وإصلاح الممارسات التجارية لهذه المصارف من خلال ربط ولاياتها بوضوح بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك العمل المناخي.

تشجيع وضع نُظم ضريبية عادلة وفعالة ومتسقة دوليا، لدعم جهود التمويل على المستوى الوطني، بما في ذلك عن طريق أطر التمويل الوطنية المتكاملة المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

اتخاذ قرار بعقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025، بالاستناد إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024 وقمة الأمم المتحدة المقترَحة والمنعقدة كل سنتين مع أعضاء مجموعة العشرين وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورؤساء المؤسسات المالية الدولية.

تسخير التجارة للعمل من أجل أهداف التنمية المستدامة

تمثل التجارة محركا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ولكن من أجل تحقيق هذه الفوائد، يجب على البلدان النامية أن تتغلب على مختلف الحواجز والتحديات التي تحُول دون اندماجها في سلاسل القيمة وشبكات الاستثمار الإقليمية والعالمية.

وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام التجارة في ارتفاع تكاليف النقل، وهو ما يؤثر في قدرة السلع على المنافسة في الأسواق العالمية. وتواجه البلدان النامية أيضاً تقلبات في أسعار السلع الأساسية، مما قد يؤدي إلى تقلب عائدات التصدير وعدم القدرة على التنبؤ بها. وسلاسل الإمداد التي لا يمكن التنبؤ بها تعوق تسليم السلع الوسيطة والنهائية في الوقت المناسب، وهي مشكلة ظهرت بوضوح أثناء جائحة كوفيد-19. وتتسبب العمليات الجمركية المعقدة والسياسات الحمائية في زيادة عرقلة التدفقات التجارية. وعلاوةً على ذلك، فإن التحوُّل نحو الخدمات القائمة على قدر مكثف من المعارف، مثل الخدمات المهنية، والخدمات الحكومية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، قد سلط الضوء على أهمية البنية التحتية الرقمية والدراية الرقمية. وبالنظر إلى تدفقات البيانات، التي شهدت نمواً بنسبة ناهزت 50 في المائة سنويا بين عامَي 2010 و2019، أصبحت البنية التحتية الرقمية أساسية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، طرأت عدة تطورات حديثة أوجدت زخما جديدا لتسخير التجارة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودفعت جائحة كوفيد-19 إلى اعتماد سياسات الطوارئ من أجل إزالة الحواجز التجارية والمالية لتسريع توفير اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص. وساهمت المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية في مساعدة البلدان على تحمل الصدمات التي تتعرض لها التجارة بسبب الحرب في أوكرانيا. وتساعد منصة التبادل التجاري الأفريقية في معالجة نقص الغذاء والوقود والأسمدة في البلدان النامية. وبعد أكثر من عقدين من المفاوضات، توصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق تاريخي جديد ومتعدد الأطراف بشأن إعانات مصائد الأسماك. ويتعين أن تصدق دولة واحدة إضافية على النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية لكي يدخل حيز النفاذ – وهي خطوة ستتيح معاملة تعريفية تفضيلية تولد مكاسب رفاه مشتركة تبلغ 14 بليون دولار.

ولتعظيم دور التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف ومواءمته مع تلك الأهداف. ويجب أن يكون هذا النظام عالمياً وقائماً على القواعد ومفتوحاً ومنصفاً وغير تمييزي. وفي الوقت نفسه، تحتاج البلدان النامية إلى الدعم لبناء قدرتها الإنتاجية والبنى التحتية التي تتيح لها الربط بسلاسل الإنتاج والإمداد الإقليمية والعالمية، عن طريق تلبية المتطلبات البيئية واستخدام البنى التحتية للتجارة الرقمية لأغراض التجارة الإلكترونية. وينبغي للنُّهج أن تكون شاملة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمشاريع المملوكة للنساء، مع قياس التقدم المحرز من خلال إحصاءات التجارة والأعمال التجارية المصنفة بحسب نوع الجنس. وتحتاج البلدان النامية أيضاً إلى الحيز السياساتي لتنفيذ سياسات صناعية وابتكارية وتجارية واستثمارية متسقة لإدماج التجارة في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية دعما لأهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أيضاً كفالة التعاون على المستوى المتعدد الأطراف لمعالجة مَواطِن الضعف في البنية التحتية لسلاسل الإمداد والنقل والتوزيع وفي التمويل التجاري للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بغرض الحد من الاضطرابات الناجمة عن تغيُّر المناخ والنزاعات والجوائح المستقبلية.

الإجراءات ذات الأولوية

تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي وقائم على القواعد ومفتوح ومنصف وغير تمييزي، والدعوة إلى مواءمة الأنظمة التجارية والسياسات الوطنية التكميلية مع أهداف التنمية المستدامة.

تقديم الدعم للبلدان النامية، بسبل منها توسيع نطاق مبادرة المعونة لصالح التجارة، لبناء قدرتها الإنتاجية، وربطها بسلاسل الإنتاج والإمداد الإقليمية والعالمية، وتحفيز التجارة في السلع والخدمات التي تسهم في الانتقال في مجال الطاقة وإزالة الكربون من سلاسل الإمداد.

ضمان أسواق مفتوحة وعادلة ومحتمِلة للتنافس من خلال سياسات المنافسة وحماية المستهلك والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف لمعالجة نقاط الضعف في البنية التحتية لسلسلة الإمداد والنقل والتوزيع بغرض زيادة القدرة على الصمود في النزاعات والجوائح المستقبلية وتغيُّر المناخ.

إحداث ثورة في قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار والمبادلات

تبينت بوضوح خلال الجائحة قدرة البشرية على استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة الأزمات بطرق تحويلية، وقدرة العلم والتكنولوجيا والابتكار على تحقيق المنافع العامة. وتظلُّ إمكانات تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال أهداف التنمية المستدامة غير مستغلة إلى حد بعيد ويجب الاعتراف بالحواجز المؤسسية والحواجز الأخرى التي تقف في طريق تقدم العلم والتكنولوجيا والابتكار كما يجب خَفْض هذه الحواجز.

ومن شأن زيادة تمويل البحوث والابتكارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فيما يتصل بالمسائل الاجتماعية الكامنة والسياسة الاجتماعية والابتكارات الشعبية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، أن توفر البيانات والأدلة والأدوات التحليلية لتحسين توجيه الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويجب تحسين فرص الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا وفرص المساهمة في تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا. ولا بد من توسيع نطاق الحلول الإبداعية لإزالة حواجز المقابل المالي ولتبادل المعرفة، ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تعزز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، غير أنه يتعين على الحكومات أن تكفل وجود أطر تنظيمية ملائمة. ويتطلب تطبيق العلوم لإيجاد حل للتحديات المعقدة المترابطة تعاونا متعدد التخصصات. ويمكن للتفاعل القوي بين العلوم والسياسات والمجتمع أن يبني الثقة في العلوم والأدلة، على النحو الذي تم التشديد عليه في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023. فعلى سبيل المثال، يجب الحرص على بناء الثقة في العلم الذي أفضى إلى تطوير لقاحات كوفيد-19 والعلم المتعلق بتغيُّر المناخ، من خلال تنظيم حوارات مفتوحة وشاملة للجميع تحفز الأفراد على استخدام الحلول التكنولوجية أو تغيير سلوكهم.

الإجراءات ذات الأولوية

تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والمجتمع لإتاحة تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال اتخاذ جميع خطوات تعزيز الروابط بين المجتمع العلمي وصانعي السياسات.

بناء الثقة في المعرفة العلمية، من خلال ضمان نشر المعلومات بنزاهة، بسبل منها إنشاء آليات تنظيمية ووضع مدونات سلوك تعزز النزاهة في مجال المعلومات العامة، على النحو الموصى به في خطتنا المشتركة.

إنشاء آليات أكثر كفاءة وفعالية لنقل التكنولوجيا وتعزيز الآليات القائمة مثل آلية تيسير التكنولوجيا، إلى جانب استكشاف سبل جديدة للعلوم المفتوحة والبيانات المفتوحة المصدر.

زيادة تمويل البحوث والابتكارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فيما يتصل بالمسائل الاجتماعية الكامنة وبناء القدرات في جميع المناطق للمساهمة في هذه البحوث والاستفادة منها.

تعظيم مساهمة تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تبين من الفروع أعلاه من هذا التقرير مدى قدرة تعددية الأطراف على دعم الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن خطتنا المشتركة طائفة واسعة من التوصيات لتحقيق هذه الغاية، والعديد منها قيد التنفيذ بالفعل.

وتوفر الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 فرصة بالغة الأهمية لتسخير قدرة تعددية الأطراف على دعم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على التقدُّم المحرَز نحو تحقيقها من خلال التخطيط لمواجهة التحديات ومعالجة التحديات الناشئة وسد الثغرات وتقويم أوجُه الضعف في الهيكل المالي الدولي التي تقوض جهود تحقيق خطة عام 2030. ويمكن دعم التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة باتخاذ مزيد من الإجراءات في عدد من المجالات في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل – بما في ذلك وضع اتفاق رقمي عالمي، والمضي بإصلاحات الهيكل المالي الدولي، وقياس التقدُّم المحرَز باستخدام معايير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وضمان أن توفر نظم الحوكمة الحماية لحقوق الأجيال القادمة وتيسّر المشاركة النشطة للشباب في صُنع القرار، وإحداث تحوُّل في مجال التعليم لتحسين إعداد المتعلمين من جميع الأعمار للمستقبل.

ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي التأكيد الأكثر متانةً للناس في جميع أنحاء العالم بالتزام الأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2018، أيدت الجمعية العامة، في قرارها 279/72، دعوة لإجراء إصلاح طموح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف ضمان حصول الدول الأعضاء على الدعم التحويلي المطلوب للنهوض بطموحاتها الوطنية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وعند منتصف المدة المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا شك أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باتت في وضع أفضل يتيح لها دعم جهود الدول الأعضاء في تحقيق تلك الأهداف. وجيلنا الجديد من أفرقة الأمم القطرية ونظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه يتواءمان بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية، مع تحويل تركيزهما إلى دعم البرامج والسياسات الأوسع نطاقاً. ويعقد المنسقون المقيمون اجتماعات بطرق غير مسبوقة لمساعدة الحكومات على تسخير وسائل التنفيذ، ولا سيما التمويل. ولكن بعض التحديات الأساسية لا تزال قائمة، ولا سيما عدم كفاية تنفيذ اتفاق التمويل، خصوصا فيما يتعلق بالتمويل الأساسي والتمويل الجماعي؛ ونقص تمويل نظام المنسقين المقيمين وعدم استدامته؛ واستمرار التحديات في تعبئة الدعم بشأن المسائل الاقتصادية والمالية؛ واستمرار عدم كفاية التكامل من المستوى الإقليمي إلى المستوى الوطني. وإذا كانت منظومة الأمم المتحدة تسعى إلى الارتقاء بمستوى الأداء في النصف الثاني من المدة المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فسيتعين اتخاذ إجراءات حازمة ومحددة الهدف في هذه المجالات.

الإجراءات ذات الأولوية

الالتزام بالتوصل إلى نتيجة طموحة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 لمواصلة تنشيط النظام المتعدد الأطراف، وسد الثغرات في الحوكمة العالمية، وتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الالتزام بتقديم الدعم الكامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتتمكن من تحسين التنفيذ دعما لجهود الدول الأعضاء لإحداث التحوّل المنشود فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق الشمولية والاستدامة، بسبل منها تنفيذ اتفاق التمويل، ورسملة الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة بمبلغ لا يقلُّ عن بليون دولار بحلول أيلول/سبتمبر 2024، ووضع نموذج فعال لتوفير الموارد الكاملة والمستدامة لنظام المنسقين المقيمين في عام 2024، وفي غضون ذلك، اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الفجوات في تمويل هذا النظام.

رابعاً- استشراف المستقبل: نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب

لقد هزت العالم سلسلة من الأزمات المترابطة. وكشفت هذه الأزمات مجتمعةً عن أوجه قصور أساسية في اتباع نُهج العمل كالمعتاد في مجال الاستدامة، بما في ذلك ضعف التقدم المحرز وهشاشته، وتفاقم أوجه عدم المساواة، والآثار الدائمة التي تخلفها الأحداث السلبية، وزيادة التهديدات التي تُنذر بحدوث التغيير الذي لا رجعة فيه، ومخاطر تجاهل العلاقات المترابطة، والتوزيع الجغرافي غير المتوازن للأصول العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ولن تكون الاستجابات الضعيفة مجدية لملايين الأشخاص الذين يعيشون في فقر وجوع، وللنساء والفتيات اللواتي يعانين من عدم تكافؤ الفرص، وللمجتمعات التي تواجه كارثة مناخية أو العائلات الهاربة من النزاعات. فنحن بحاجة إلى خطة إنقاذ متكاملة الأركان من أجل الناس والكوكب.

ولا توجد أعذار تبرر كبح طموحنا. فلم يسبق لنا أن شهدنا وفرة من هذا القبيل في المعارف والتكنولوجيا والموارد للنجاح في إنهاء الفقر وإنقاذ الكوكب. كما لم يسبق لنا أن تحملنا مسؤولية بهذا الحجم تحتّم علينا اتخاذ مجموعة جريئة من الإجراءات.

ففي مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، يجب أن تكون الالتزامات العالمية والوطنية والمحلية على مستوى يتناسب مع هذه الوفرة والمسؤولية من أجل توفير التمويل وتحفيز القيادة واستعادة الثقة على نحو يضعنا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

1 القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

إذا استمرت الاتجاهات الحالية،

بحلول 2030

575 مليون
شخص سيظلون يعيشون في فقر مدقع

فقط ثُلث
بلدان العالم سيقلّص مستويات الفقر الوطنية إلى النصف

استجابةً لأزمة تكلفة المعيشة،

105 بلدان

أعلنت عن نحو 350 تدبيراً للحماية الاجتماعية خلال

12 شهراً الماضية

(شباط/فبراير 2022 – شباط/فبراير 2023)

العديد من

الفئات السكانية الضعيفة في العالم ما زالت خارج مظلة الحماية الاجتماعية

في البلدان المنخفضة الدخل، فقط

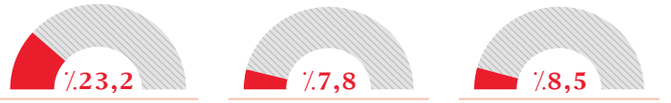

حصلوا على الاستحقاقات النقدية للحماية الاجتماعية

(2020)

أقلّ البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية

تواجه **درجة أكبر من قابلية التأثر** إزاء الكوارث

متوسط العدد السنوي للوفيات أو الأشخاص المفقودين لكلّ 100 000 من السكان

(2021-2012)

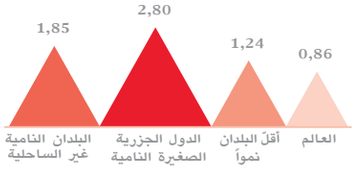

في جميع أنحاء العالم، البلدان **زادت الإنفاق الحكومي** على **الخدمات الأساسية** (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) منذ عام 2015

2 القضاء التام على الجوع

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

هدف القضاء التام على الجوع

في خطر

أكثر من **600 مليون** شخص في جميع أنحاء العالم

من المتوقع أن **يواجهوا الجوع في 2030**

أُحرز تقدم ضئيل أم لم يُحرَز تقدُّم على الإطلاق

في الحدّ من فقر الدم

في جميع أنحاء العالم منذ 2000

انتشار فقر الدم لدى

النساء اللواتي أعمارهن بين 15 و49 عاماً

ظلّ ثابتاً

عند نحو ٪30

1 من كلّ 3 أشخاص

في جميع أنحاء العالم يعاني من درجة معتدلة إلى درجة حادة من

انعدام أمن الغذاء

على الرغم من تراجعها في 2021،

أسعار الأغذية المرتفعة تواصل العصف بالعديد من الدول

نسبة البلدان التي تعاني بدرجة معتدلة

إلى درجة غير عادية من ارتفاع أسعار الأغذية

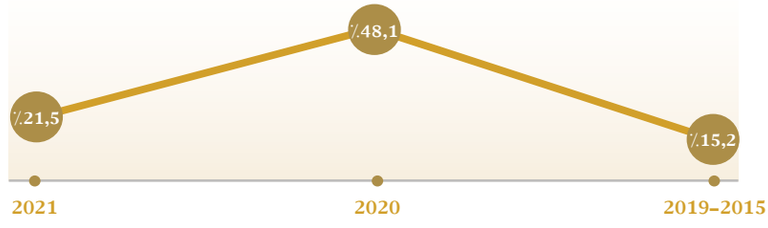

سوء التغذية ما زال قائماً في جميع أنحاء العالم، ما يهدّد رفاه الأطفال ونماءهم في المستقبل

الأطفال دون سنّ 5 سنوات يتأثرون بما يلي:

(2022)

التقزُّم:
148 مليون

الهزال:
45 مليون

زيادة الوزن:
37 مليون

3 الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

قُطعت أشواط ملحوظة
نحو تحسين نواتج الصحة العالمية

146 من أصل 200
بلد أو منطقة حققت بالفعل أو في طريقها نحو تحقيق الغاية المتعلقة بوفيات الأطفال دون سنّ الخامسة

العلاج الفعّال لفيروس نقص المناعة البشرية خفض الوفيات العالمية المرتبطة بالإيدز بنسبة **52 في المائة منذ عام 2010**

واحد من الأمراض المدارية المهمَلة على أقلّ تقدير تم القضاء عليه في **47 بلداً**

25 مليون طفل
فوتوا الجرعات التحصينية الروتينية المهمة في عام 2021

6 ملايين طفل أكثر
مقارنة بعام 2019

المدفوعات من الجيوب الخاصة
مقابل الخدمات الصحية دفعت أو دفعت أكثر فأكثر

381
مليون شخص
(4,9٪ من السكان)

نحو براثن الفقر المدقع

4 التعليم الجيد

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

على الرغم من التقدم ببطء،

العالم يتخلّف كثيراً عن تحقيق التعليم الجيد

بدون اتخاذ تدابير إضافية، بحلول عام 2030:

84 مليون
طفل وشاب سوف يكونون خارج المدرسة

300 مليون
طالب سوف يفتقرون إلى المهارات الأساسية في الحساب والقراءة والكتابة

1 من بين كل 6
بلدان فقط سوف يحقق الغاية المتمثلة في إتمام التعليم الثانوي للجميع

الجائحة

تسبّبت بفواقد تعلُّم في 4 من بين كل 5 بلدان من 104 بلدان شملتها الدراسة

البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط تواجه فجوة تمويلية تقارب

100 بليون دولار سنوياً

لبلوغ أهدافها التعليمية

معدلات إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية آخذة بالازدياد، لكن الوتيرة بطيئة وغير متساوية

معدلات الإكمال

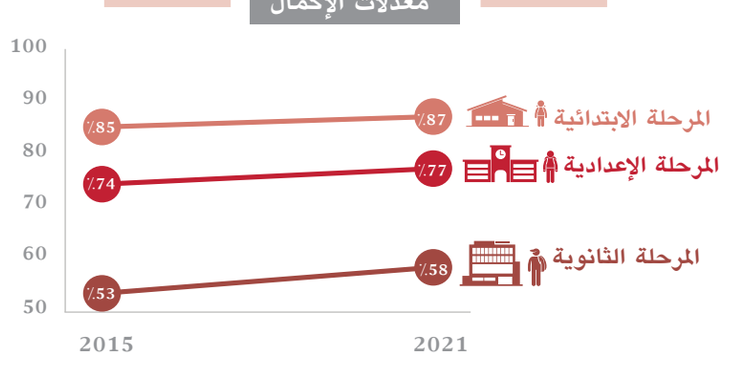

5 المساواة بين الجنسين

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030

من بين كلّ مؤشرات الهدف 5:

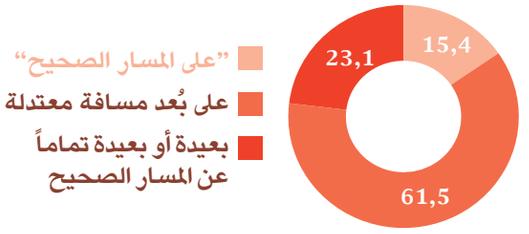

بوتيرة التقدم الراهنة، سوف يستغرق الأمر

- **300 عام** لإنهاء زواج الأطفال
- **286 عاماً** لسدّ الثغرات في الحماية القانونية وإزالة القوانين التمييزية
- **140 عاماً** لتحقيق تمثيل متساوٍ في المناصب القيادية في أماكن العمل

الحصص الجنسانية المنصوص عليها في التشريعات فعّالة لتحقيق المساواة في عالم السياسة

تمثيل المرأة في البرلمان (2022)

- **٪30,9** بلدان تطبّق نظام الحصص
- **٪21,2** بلدان ليس لديها نظام الحصص

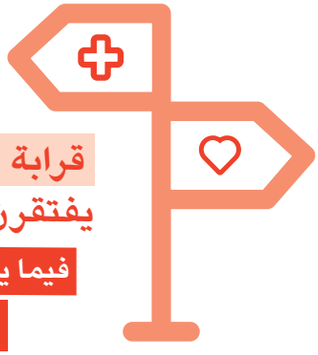

قرابة نِصف النساء المتزوجات يفتقرن إلى سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية

1 من كلّ 5 شابات

تتزوج

قبل بلوغها سنّ 18 عاماً

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

مياه الشرب و خدمات الصرف الصحي و النظافة الصحية المُدارة بأمان

ما زالت بعيدة المنال

لبلايين البشر

في 2022

2,2 بليون شخص
افتقروا إلى مياه الشرب المُدارة بأمان

3,5 بلايين شخص
افتقروا إلى خدمات الصرف الصحي المُدارة بأمان

2,2 بليون شخص
افتقروا إلى مرافق غسل اليدين الأساسية

لتحقيق غايات عام 2030،
يتعيّن تسريع وتيرة التقدُّم

- مياه الشرب: 6 أضعاف
- الصرف الصحي: 5 أضعاف
- النظافة الصحية: 3 أضعاف

2,4 بليون شخص
يعيشون في
بلدان مجهدة مائياً
(2020)

81٪ من الأنواع
التي تعتمد على الأراضي الرطبة الداخلية
تراجعت منذ عام 1975

الإدارة
المتكاملة لموارد المياه
تنفيذها
يتعيَّن التسريع به

عدد البلدان لكل مستوى من مستويات التقدُّم المحرَز

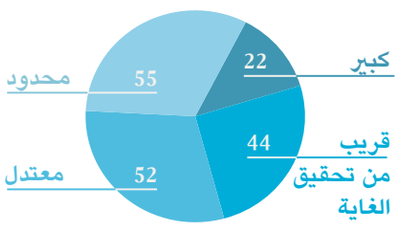

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة

انطفاء الأنوار:

675 مليون شخص

ما زالوا يعيشون في الظلام

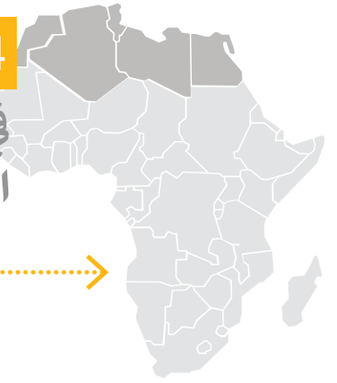

4 من كلّ 5 منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2021)

إذا استمرت الاتجاهات الحالية،

1 من كل 4 أشخاص سيظلّ يستخدم نُظم طهي غير آمنة وغير كفؤة بحلول عام 2030

وتيرة تحسين كفاءة الطاقة

يجب أن **تزيد إلى أكثر من الضعف**

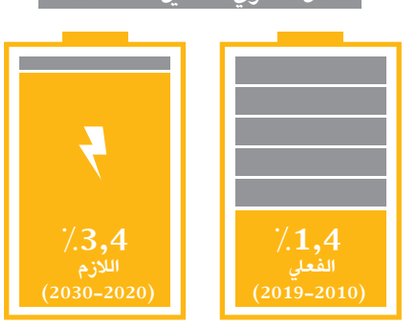

التمويل العام الدولي

للطاقة النظيفة في البلدان النامية **مستمر في التراجع**

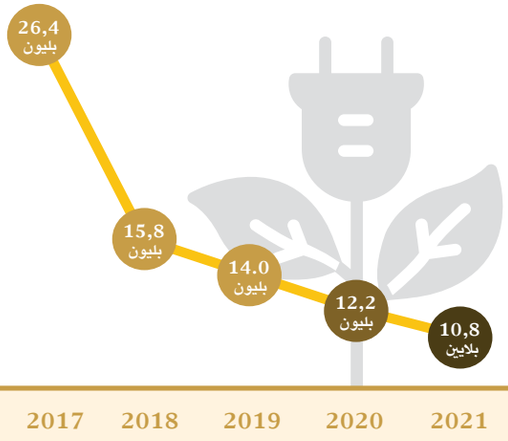

مصادر الطاقة المتجددة الحديثة توفر ما يقرب من ٪30 من الكهرباء،

لكن مساهمتها ما تزال منخفضة في التدفئة والنقل (2020)

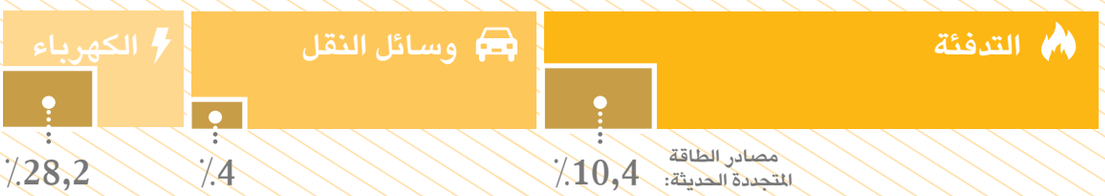

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الانتعاش الاقتصادي العالمي مستمر، ولكن على مسار بطيء

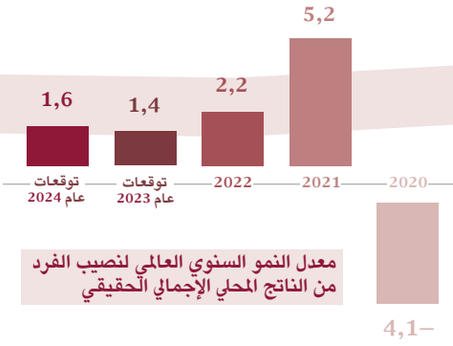

بليونا عامل يعملون في وظائف غير رسمية تفتقر إلى الاستقرار **بدون حماية اجتماعية**

(2022)

البطالة العالمية من المتوقع أن تنخفض إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة، ولكن ليس في البلدان المنخفضة الدخل

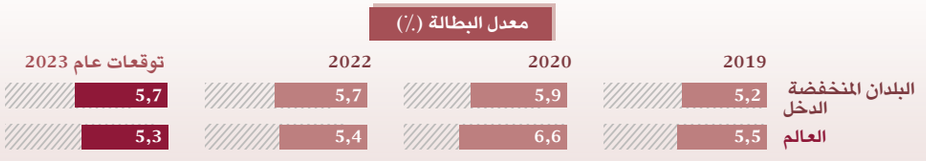

1 من كلّ 4 شباب لم يلتحق بالتعليم أو العمل أو التدريب،

والشابات أكثر عرضةً **بمرتين** من الشبان لهذا الوضع

(2022)

خلال الجائحة، **4 من كلّ 10 بالغين** في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل **فتحوا أولى حساباتهم المصرفية**

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الصناعة التحويلية العالمية

تباطأ نموها من

٪7,4 2021

٪3,3 2022

وذلك بسبب:

- التضخم
- صدمات أسعار الطاقة
- تعطُّل الإمدادات
- التباطؤ الاقتصادي العالمي

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة

بلغت

36,8 بليون

طن متري في عام 2022

مسجّلة رقماً قياسياً

الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة-العالية و التكنولوجيا العالية

شهدت

نمواً قوياً في عام 2022

لكن مع تفاوتات إقليمية

حصة الصناعة التحويلية الإجمالية

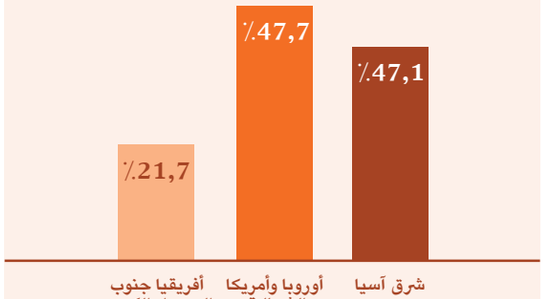

أقلّ البلدان نمواً من المرجّح أن تخفق في تحقيق الغاية المنشودة لعام 2030 المتمثلة في مضاعفة حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

قيمة الصناعة التحويلية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في أقلّ البلدان نمواً

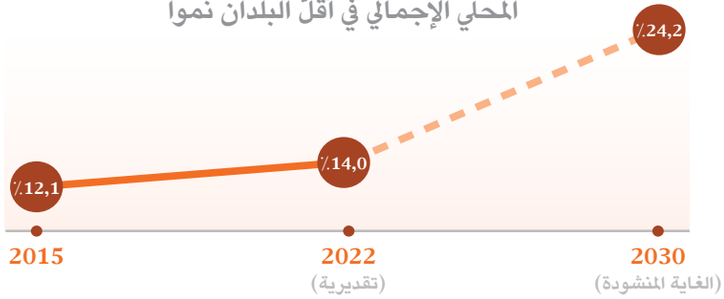

٪95 من سكان العالم

لديهم إمكانية الوصول إلى النطاق العريض المتنقل (الجيل الثالث أو أعلى) (2022)

لكن التغطية بلغت ٪82 فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و٪68 في أوقيانوسيا*

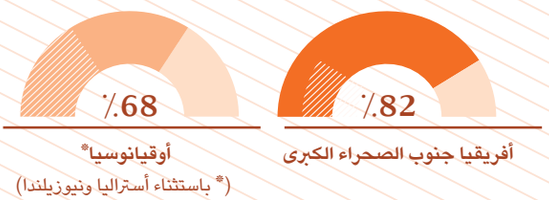

10 الحد من أوجه عدم المساواة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

جائحة كوفيد-19 تسببت بأكبر تفاقُم في عدم المساواة فيما بين البلدان منذ ثلاثة عقود،

تغيُّر عدم المساواة فيما بين البلدان
(2020-2019)

في 2022
أعداد اللاجئين بلغت رقماً قياسياً هو
34,6 مليون لاجئ

من بينهم:
- أطفال: 41٪

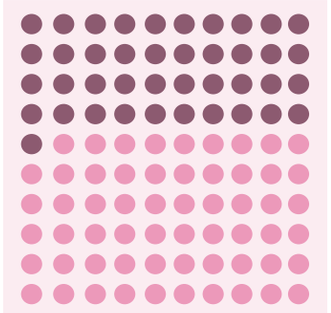

عالمياً،
النساء أكثر عرضةً بمرتين من الرجال
للإبلاغ عن حالات تمييز
على أساس الجنس

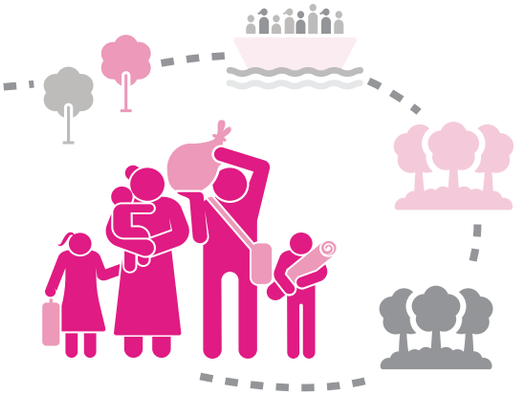

الخسارة المأساوية لأرواح قرابة
7 000 شخص على امتداد طرق
الهجرة في عام 2022

إنما تؤكد الحاجة الملحّة إلى
إجراءات فورية لضمان الهجرة المأمونة

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

الأحياء الفقيرة (العشوائيات) في ازدياد

1,1 بليون من سكان المناطق الحضرية يعيشون في أحياء فقيرة (2022)

بليونان إضافيان متوقعان خلال 30 عاماً القادمة

عالمياً، فقط

واحد من كل اثنين

من سكان المناطق الحضرية يتمتع بسهولة الوصول إلى وسائل **النقل العام** (2022)

تلوُّث الهواء مشكلة لم تعد تقتصر على المناطق الحضرية

تسجل البلدات **جودة هواء أقلّ**

مقارنةً بالمدن في شرق وجنوب شرق آسيا (2019)

عالمياً،

3 من كلّ 4 مدن

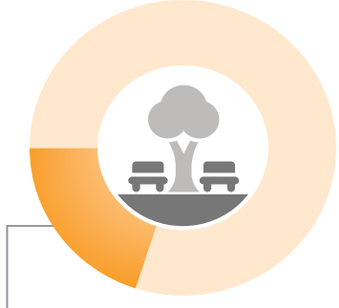

أقلّ من 20٪ من مساحتها مكرَّسة **للمساحات العامة والشوارع**

أقلّ بكثير من الغاية المنشودة المتمثلة في 45-50٪ (2022)

في العالم النامي

بليون شخص يفتقرون إلى **طرق صالحة لجميع الأحوال الجوية** (2022)

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

البلدان المرتفعة الدخل

تترك **بصمة بيئية أكبر** مقارنة

بالبلدان المنخفضة الدخل

نصيب الفرد من الأثر المادي في البلدان المرتفعة الدخل

10 أضعاف مستواه في البلدان المنخفضة الدخل

على الرغم من النداءات

للتخلص منها تدريجياً

إعانات دعم الوقود الأحفوري عادت مجدداً وتضاعفت تقريباً، جرّاء **الأزمات العالمية**

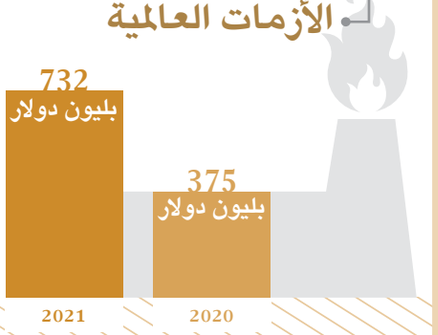

في المتوسط، **كلّ فرد** يهدر

120

كيلوغراما

من الغذاء سنوياً

تقارير

استدامة الشركات

تضاعفت **ثلاث مرات**

منذ عام 2016

62 بلداً + الاتحاد الأوروبي

استحدثوا

485 سياسة

للتحوُّل إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن

(2022-2019)

اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره

نقطة التحول الحرجة للأرض

الوقوف على شفير كارثة مناخية

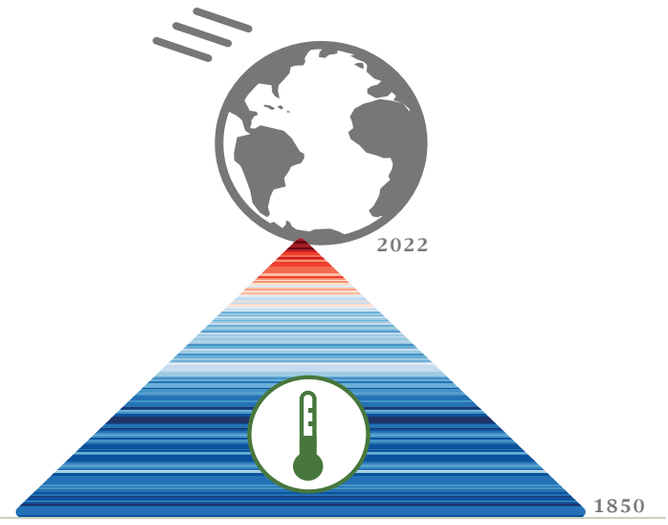

أين نحن

سيتجاوز العالم 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2035 ويواجه ارتفاع الاحترار بمقدار 2,5 درجة مئوية بحلول عام 2100

ما نحتاجه

تخفيضات في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تكون عميقة وسريعة ومستدامة وبنسبة 43٪ بحلول عام 2030 وتحقيق انبعاثات صافية صفرية **بحلول عام 2050**

من بلايين إلى تريليونات:

التدفقات العالمية للتمويل المناخي بلغت متوسطاً سنوياً قدره 803 بلايين دولار في الفترة 2019-2020

غير أن البلدان النامية بحاجة إلى نحو 6 تريليون دولار بحلول عام 2030

معدل ارتفاع مستوى سطح البحر **تضاعف** خلال العقد الفائت

المناطق الشديدة التأثر

تشهد **معدلات وفيات أعلى بمقدار 15 مرة** بسبب الكوارث

مقارنة بالمناطق ذات القابلية المتدنية جداً للتأثر (2010–2020)

14 الحياة تحت الماء

الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الحفاظ على اللون الأزرق، لحماية كوكب الأرض:

الإجراءات العاجلة اللازمة لحماية
أكبر نظام إيكولوجي على كوكب الأرض

الحالة الطارئة في المحيطات

الإغناء بالمغذيات في المناطق الساحلية:
يتسبّب بتكاثُر الطحالب والمناطق الميتة

تحمُّض المحيطات:
أعلى بنسبة 30٪ مما كان عليه في عصر ما قبل الصناعة

احترار المحيطات:
ارتفاع مستوى سطح البحر والتأثير في النُظم الإيكولوجية البحرية

التلوُّث البلاستيكي:
17 مليون طن متري في عام 2021، زيادة بمقدار 2 3 أضعاف بحلول عام 2040

الصيد الجائر:
أكثر من ثلث الأرصدة السمكية العالمية تتعرض للصيد الجائر

عمليات تنظيف الشواطئ في إطار علوم المواطِن
- تسلّط الضوء على فداحة
- تلوُّث المحيطات بالمواد البلاستيكية

اختناق البحار
- الإغناء بالمغذيات في المناطق الساحلية يتسبّب
- بأن تهجر القشريات البحر

محطات الإبلاغ عن
تحمُّض المحيطات
تضاعف عددها ثلاث مرات في جميع أنحاء العالم

- 2021: 178 محطة
- 2022: 308 محطة
- 2023: **539 محطة**

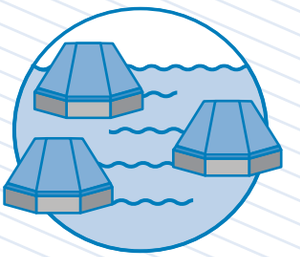

1 من كل 5 أسماك تُصطاد
تعود إلى
صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

التحوّل الجوهري في علاقة البشرية بالطبيعة ضروري

تصاعُد

- فقدان الغابات
- تدهور الأراضي
- انقراض الأنواع

يفرض تهديدات جسيمة على البشر وكوكب الأرض

100 مليون هكتار

من الأراضي السليمة والمنتجة تدهورت كلّ سنة

في الفترة 2015-2019

ما يعادل ضعف مساحة غرينلاند

العالم يواجه حالياً **أكبر واقعة انقراض للأنواع** منذ **عصر الديناصورات**

تغطية المناطق المحميّة لمناطق التنوُّع البيولوجي الرئيسية **توقفت** منذ عام 2015

إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوُّع البيولوجي

- يوفر زخماً متجدداً للحفاظ على النظم الإيكولوجية البرية من خلال:

4 أهداف تتمحور حول النواتج بحلول عام 2050

23 هدفاً بحلول عام 2030

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

زيادة حادة في
وفيات المدنيين الناجمة عن الصراعات

ارتفعت **بأكثر من 50٪** في عام 2022،
مدفوعة **بالحرب في أوكرانيا**

شهد عام 2021

أكبر عدد من جرائم القتل العَمْد
خلال 20 عاماً

458 000 قتيل

9 من كل 10 ضحايا من الذكور

أكثر من

108,4 ملايين شخص

نزحوا قسراً في جميع أنحاء العالم
حتى **نهاية عام 2022**

أكثر بمرتين ونصف من عددهم قبل عقد واحد

ما يقرب من
200 000

من ضحايا الاتجار بالبشر

تمّ الكشف عنهم في جميع أنحاء العالم
بين عامَي 2017 و2020

ومن المرجّح بقاء ضحايا
كثيرين آخرين **دون اكتشاف أمرهم**

الشباب يواجهون حقيقة أنهم ممثَّلون تمثيلاً ناقصاً في السياسة،
ما يعوق مشاركتهم في عمليات صنع القرارات

30
متوسط العمر العالمي

51
متوسط عمر أعضاء البرلمانات

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

بلدان نامية عدة تواجه أزمة ديون

حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022،

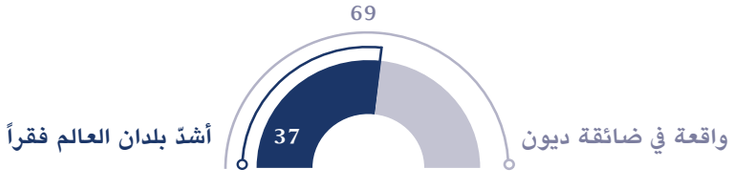

37 من 69

من أشدّ بلدان العالم فقراً وقعت في ضائقة الديون أو كانت معرّضة بشدة لخطر الوقوع بها

حصة الصادرات من أقلّ البلدان نمواً في التجارة العالمية للبضائع

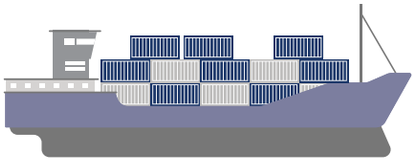

ركدت عند نحو ٪1

منذ عام 2011

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بلغ 206 بلايين دولار

في عام 2022، بزيادة ٪15,3 مقارنةً بعام 2021

يُعزى ذلك في المقام الأول إلى الإنفاق على اللاجئين في البلدان المانحة والمساعدات المقدَّمة إلى أوكرانيا

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بلغ ٪0,37 من الدخل القومي الإجمالي، أقلّ من الغاية المتمثلة بنسبة ٪0,7 منه

2 من كل 3 أشخاص استخدموا الإنترنت

في عام 2022

عدد مستخدميها من الذكور زاد بمقدار 259 مليون عن الإناث

تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية للبيانات

تراجَع بأكثر من ٪20

(2020-2018)

ملاحظات للقراء

إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تستند المعلومات المقدَّمة بين ثنايا هذا التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة (حتى حزيران/يونيه 2023) عن مؤشرات مختارة في إطار المؤشرات العالمية[1] لأهداف التنمية المستدامة. ويُستخدم إطار المؤشرات العالمية لاستعراض التقدُّم المحرَز على المستوى العالمي وهو من إعداد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنيّ بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGS) واعتمدته الجمعية العامة في 6 تموز/يوليه 2017 (انظر القرار 313/71، المرفق). ولا يمثّل اختيار المؤشرات المستخدَمة في التقرير أولويةً بالنسبة للأهداف، لأن جميع الأهداف والغايات متساوية في الأهمية.

مصادر البيانات

بالنسبة لمعظم المؤشرات الواردة في هذا التقرير، القيم المعروضة هي مجاميع إقليمية و/أو دون إقليمية. وبوجه عام، الأرقام هي المتوسطات المرجحة، باستخدام الفئة السكانية المرجعية كعامل ترجيح، للبيانات الوطنية التي تنتجها النُّظم الإحصائية الوطنية وتحسبها الوكالات الدولية ذات الولايات المتخصصة. وكثيراً ما يتمُّ تعديل البيانات الوطنية من أجل مقارنتها، وفي حالة عدم وجودها، يتمُّ تقديرها. ووفقاً لما قررته اللجنة الإحصائية وبموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2006، ينبغي إنتاج التقديرات المستخدَمة لتجميع المؤشرات العالمية بالتشاور الكامل مع السلطات الإحصائية الوطنية. ومعايير وآليات التحقُّق من قبل السلطات الإحصائية الوطنية مبيَّنة في تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنيّ بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[2]، وتمَّ اعتمادها من قبل اللجنة الإحصائية في دورتها الخمسين[3].

وعلى الرغم من أن الأرقام التجميعية المعروضة هنا هي طريقة سهلة لتتبُّع التقدُّم المحرَز، فإنّ وضع فرادى البلدان داخل منطقة معيّنة، وعبر الفئات السكانية والمناطق الجغرافية داخل بلد ما، قد يختلف اختلافاً كبيراً عن المتوسطات الإقليمية. كما أن عرض الأرقام التجميعية لجميع مناطق العالم يغيّب حقيقة أخرى: عدم وجود بيانات كافية، في أجزاء كثيرة من العالم، لتقييم الاتجاهات الوطنية ولتوجيه ورصد تنفيذ السياسات الإنمائية.

وتحتفظ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بقاعدة بيانات للبيانات العالمية والإقليمية والقُطرية المتاحة والبيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على https://unstats.un.org/sdgs. ونظراً لظهور بيانات جديدة ومنهجيات منقَّحة، قد لا تكون سلاسل البيانات المعروضة في هذا التقرير قابلة للمقارنة مع سلاسل البيانات السابقة.

المجموعات الإقليمية

يقدّم هذا التقرير بيانات عن التقدُّم المحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم ومن قبل مجموعات مختلفة. وتستند المجموعات القُطرية إلى الرموز المعيارية للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدامات الإحصائية (المعروفة اختصاراً باسم M49)[4] لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وتظهر المناطق الجغرافية في الجهة اليسرى من الخريطة. ولغرض العرض، دُمجت بعض المناطق المنضوية تحت الرموز المعيارية للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدامات الإحصائية.

ويُعدُّ استخدام المناطق الجغرافية كأساس للمجموعات القُطرية تغييراً كبيراً عن تقرير أهداف التنمية المستدامة 2016 والتقارير المرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ففي السابق، كانت البيانات تُعرض عن بلدان في المناطق "المتقدمة" و"النامية"، التي قُسمت بعد ذلك إلى مناطق جغرافية فرعية. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاقية راسخة لتحديد البلدان أو المناطق "المتقدمة" و"النامية" في منظومة الأمم المتحدة، فإنّ البيانات الخاصة ببعض المؤشرات الواردة في هذا التقرير ما تزال تُعرض للمناطق والبلدان المتقدمة والنامية لغرض التحليلات الإحصائية فحسب، وتستند إلى الممارسة التي تتبعها الوكالات الدولية التي قدّمت البيانات[5].

ويعرض النصُّ والأرقام، قدر الإمكان، بيانات عن أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعات قُطرية تتطلب اهتماماً خاصاً.

وتتوافر قائمة كاملة بالبلدان المدرَجة في كلّ منطقة ومنطقة فرعية ومجموعة قُطرية على https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups/.

ومصطلح "بلد" المستخدَم في هذا التقرير يشير أيضاً، حسب الاقتضاء، إلى الأقاليم والمناطق. ولا تنطوي التسميات المستخدَمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض مادته، على التعبير عن أيّ رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتِ أيّ منها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

ملاحظات:
- أوقيانوسيا تشير إلى أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، في هذا المنشور بأكمله.
- الحدود المبيّنة والأسماء الظاهرة هنا والتسميات المستخدَمة في هذه الخريطة وسائر الخرائط في هذا المنشور بأكمله لا تعني إقرارها أو قبولها رسمياً من جانب الأمم المتحدة.

---

(1) القائمة الكاملة للمؤشرات متاحة على https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/.

(2) انظر "تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنيّ بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة" (E/CN.3/2019/2)، المرفق الأول.

(3) انظر تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (E/2019/24-E/CN.3/2019/34).

(4) يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للمعيار M49 على موقع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة على https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49.

(5) تَصِف مذكرة المناقشة المعنونة "تحديث المجموعات الإقليمية لتقرير وقاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة" بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2016 تفاصيل هذا التغيير وهي متاحة على https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups.

الصور:
الغلاف © اليونيسيف/مارك نفتالين
الصفحة 4 © منظمة الصحة العالمية/يوشي شيميزو
الصفحة 7 © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كينيا/آلان جيتشيجي
الصفحة 12 © البنك الدولي/دومينيك تشافيز
الصفحة 14 © برنامج الأغذية العالمي/ديريك بوتشواي
الصفحة 16 © اليونيسيف/رادوسلاف تشايكوفسكيتو
الصفحة 20 © اليونيسيف/علي حاج سليمان
الصفحة 22 © هيئة الأمم المتحدة للمرأة/جوهيس ألاركون
الصفحة 24 © اليونيسيف/مولوغايتا أيني
الصفحة 26 © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبنان/رنا سويدان
الصفحة 28 © منظمة العمل الدولية/أحمد الباشا/غابريز
الصفحة 30 © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوتان/ديشين وانغمو
الصفحة 32 © اليونيسيف
الصفحة 34 © البنك الدولي/يايو لوبيز
الصفحة 36 © برنامج الأمم المتحدة للبيئة/أوليفييه جيرارد
الصفحة 38 © اليونيسيف/أسد زيدي
الصفحة 40 © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تيمور-ليشتي/يويتشي إيشيدا
الصفحة 42 © برنامج الأمم المتحدة للبيئة/استوديوهات براونوساروس
الصفحة 44 © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصومال/فداي
الصفحة 46 © صور الأمم المتحدة/ريك باجورناس
الصفحة 49 © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيرو/مونيكا سواريز غالليندو
الصفحة 50 © صور الأمم المتحدة/مارتين بيريت
الصفحة 55 © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوليفيا

مراجع الخرائط: الخرائط الواردة في الصفحات 14 و24 و25 و42 مأخوذة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة – شعبة الإحصاءات.
بيانات الخرائط مقدمة من قبل قسم المعلومات الجغرافية المكانية في الأمم المتحدة.
التصميم (التقرير والرسوم البيانية للمحة العامة في الصفحات 58-74):
ماكنزي كرون وديوي جلانفيل

تصميمات التقرير الإضافية، وتصميم الرسومات، وتحرير النسخة، والتنضيد، والتدقيق اللغوي:
وحدة خدمات المحتوى/إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
المحررة: جينيفر روس

حقوق الطبع والنشر © 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

توجّه طلبات إعادة نشر المقتطفات أو النسخ التصويري إلى مركز موافقات حقوق النشر على الموقع التالي: http://www.copyright.com.
وتوجّه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى العنوان التالي:
United Nations Publications, 300 East 42nd Street, New York, NY, 10017, United States of America.
البريد الإلكتروني: publications@un.org؛ الموقع الإلكتروني: www.un.org/publications

منشور صادر عن الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ISBN: 978-92-1-101460-0
e-ISBN: 978-92-1-002492-1
ISSN: 2518-3915
e-ISSN: 251-3958
Sales No. E.23.I.4

استجابة لقرار الجمعية العامة 1/70 الذي يطلب إلى الأمين العام إعداد تقارير مرحلية سنوية عن أهداف التنمية المستدامة (الفقرة 83)، أعدَّت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذا التقرير، وهو يتضمَّن إسهاماتٍ من منظمات دولية وإقليمية، ومن مكاتب منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها المدرجة أدناه. وأسهمَ في هذا التقرير أيضاً العديد من الإحصائيين الوطنيين وخبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

تحالف الدول الجزرية الصغرية (AOSIS)
بنك التنمية الآسيوي (ADB)
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA)
شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار (DOALOS)
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (ECE)
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC)
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)
منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO)
الوكالة الدولية للطاقة (IEA)
منظمة العمل الدولية (ILO)
صندوق النقد الدولي (IMF)
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)
الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
مركز التجارة الدولية (ITC)
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)
الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنيّ بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الإيدز)
مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات السلام
مكتب الممثل السامي لأقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
مكتب مبعوث الأمين العام المعنيّ بالشباب
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعنيّ بالعنف ضد الأطفال
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن 21 (PARIS21)
مكتب دعم بناء السلام، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ
الطاقة المستدامة للجميع
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (UNICEF)
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (UNESCO)
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN–HABITAT)
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)
دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS)
مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث (UNISDR)
مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة (UNODC)
صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
شبكة الأمم المتحدة المعنيّة بالطاقة
شبكة الأمم المتحدة للمحيطات
لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بالموارد المائية
مجموعة البنك الدولي (WBG)
منظمة الصحة العالمية (WHO)
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)
منظمة السياحة العالمية (UNWTO)
منظمة التجارية العالمية (WTO)

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لأهداف التنمية المستدامة في شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة http://unstats.un.org/sdgs.

أهداف التنمية المستدامة

”ما لم نفعل شيئاً حيال ذلك الآن، ربما ستكون خطة عام 2030 بمثابة شاهِد على ضريح عالَم لم يَعُد كما كان“.

— أنطونيو **غوتيريش**
الأمين العام للأمم المتحدة

23-09739